مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم التاريخية و الاجتماعية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 43 . العدد 14

1442 هـ - 2021 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. ناصر سعد الدين	**رئيس هيئة التحرير**
أ. د. هايل الطالب	**رئيس التحرير**

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	**عضو هيئة التحرير**
د. فهد شريباتي	**عضو هيئة التحرير**
د. معن سلامة	**عضو هيئة التحرير**
د. جمال العلي	**عضو هيئة التحرير**
د. عباد كاسوحة	**عضو هيئة التحرير**
د. محمود عامر	**عضو هيئة التحرير**
د. أحمد الحسن	**عضو هيئة التحرير**
د. سونيا عطية	**عضو هيئة التحرير**
د. ريم ديب	**عضو هيئة التحرير**
د. حسن مشرقي	**عضو هيئة التحرير**
د. هيثم حسن	**عضو هيئة التحرير**
د. نزار عبشي	**عضو هيئة التحرير**

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .
3. دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .
4. دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
حقوق الطفل في حضارة بلاد الرافدين	علا امين عطيه د. حسان عبد الحق	46-11
الطبقات الاجتماعية في الدولة المرابطية (448- 541 هـ/ 1056-1147م)	عامر الشدود د. رندة عباس	47 -88
التحليل العاملي للعوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق من وجهة نظر المطلقات (دراسة ميدانية في مدينة دمشق)	عمّار سعيدة د. عزت شاهين د. عمار ناصر أغا	89-136

حقوق الطفل في حضارة بلاد الرافدين

Child rights in the Mesopotamian civilization

إعداد: علا امين عطيه

إشراف الدكتور: حسان عبد الحق

دكتوراه– كلية الآداب– جامعة دمشق– قسم التاريخ

مخطط البحث:

- ملخص البحث.
- المقدمة.
- أهمية البحث.
- إشكالية البحث.
- أهداف البحث.
- منهج البحث.

أولاً: حقوق الطفل قبل الولادة:

- اختيار الزوجة/ الأم.
- العناية به جنيناً.

ثانياً: حقوق الطفل عند الولادة:

- التسمية.

- الإرضاع.

ثالثاً: حقوق الطفل بعد الولادة:.

- الاستقرار الأسري وحمايته من التشرد.
- التربية والتعليم.
- الإرث.

الخاتمة.

المراجع.

حقوق الطفل في حضارة بلاد الرافدين

ملخص

تعد حضارة بلاد الرافدين من حضارات العالم القديم التي كان لها السبق في العديد من المجالات الحضارية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، كالاهتمام بالأطفال، ورعايتهم، وتنشئتهم تنشئة سوية، وسن الشرائع والقوانين التي تضمن حقوقهم، سواء قبل أو أثناء أو بعد ولادتهم.

يتضمن البحث الحديث عن حقوق الأطفال قبل ولادتهم، من حيث اختيار الزوجة أو الأم، والعناية بهم وحمايتهم منذ استقرارهم أجنة في أحشاء أمهاتهم، بالإضافة إلى حقوقهم عند الولادة من خلال تسميتهم وإرضاعهم، إلى جانب حقوقهم بعد الولادة والتي تمثلت في الاستقرار الأسري وحمايتهم من التشرد، وتربيتهم وتعليمهم، وضمان حقوقهم المالية في حالة وفاة أحد والديهم أو كليهما.

كلمات مفتاحية: بلاد الرافدين، الأطفال، الولادة، الشرائع والقوانين، حقوق الطفل، التربية، التعليم، الإرث.

Child rights in the Mesopotamian civilization

Abstract

The Mesopotamian civilization is one of the civilizations of the ancient world that was a pioneer in many areas of civilization, especially with regard to social aspects, including the interest in childhood in terms of caring for, caring for and raising children together, and enacting laws that guarantee their rights, whether before, during or after their birth.

The research included talking about the rights of children before their birth, in terms of choosing a wife or mother, taking care of them and protecting them since the embryos settled in their mothers' guts, in addition to their rights at birth by naming them and breastfeeding them, in addition to their rights after birth, represented in the stability of the family, and protection From homelessness, their upbringing and education, and ensuring their financial rights in the event of the death of one or both of their parents.

Key words: Mesopotamia, children, birth, laws and laws, children's rights, education, education, inheritance.

– المقدمة:

خصت الحضارة الرافدية القديمة الطفولة باهتمام كبير وأحاطتها بسياج أمين، حيث حرص الرافديون على تنشئة أطفالهم تنشئة قويمة تتصل اتصالاً وثيقاً بالقيم الأخلاقية، وقد أدركوا أهمية التنشئة الاجتماعية للأطفال باعتبارها المادة الأساسية لبناء مجتمع متماسك، فخصصوا لهم قدراً كبيراً من الأعراف والتقاليد والعادات الخاصة، سواء قبل ولادة الطفل أو بعدها، حرصاً منهم على تربية الأطفال وتنشئتهم التنشئة الصحيحة. وكانت العناية بالأطفال تبدأ منذ الاستقرار في بطن الأم، وقد احتوت القوانين الرافدية القديمة على مواد قانونية لحماية الجنين من الإجهاض أو الموت، لذلك فإن أهمية اختيار الزوجة تبرز في هذا المجال من خلال تدبرها الأمر وحفاظها على جنينها من خلال مراجعتها لبعض النساء المسنات لأخذ النصائح والإرشادات أثناء الحمل. وتضمنت النصوص المسمارية العديد من الإشارات إلى ملامح الاهتمام بالطفولة، لا سيما في النصوص القانونية، حيث تضمنت العديد من المضامين التربوية والقانونية لحق الطفل في الحياة، والرضاعة، والتربية والتعليم، والإرث.

– **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في كونه يقدم دراسة توضيحية عن جانب مهم من جوانب حضارة بلاد الرافدين ذات الصلة بالحياة الاجتماعية وهو حقوق الطفل في تلك الحضارة العريقة.

– **إشكالية الدراسة:** تمكن الإنسان الرافدي من وضع الأطر التي من شأنها الحفاظ على الأطفال ورعايتهم، فما هي تلك الأطر؟ وما هي المجالات التي شملتها؟ ستتم الإجابة على هذه التساؤلات ضمن هذا البحث المعنون بـ " حقوق الطفل في حضارة بلاد الرافدين".

– **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى إعطاء فكرة واضحة عن حقوق الطفل في حضارة بلادالرافدين، والعمل على إبراز أهم الجوانب التي شملتها هذه الحقوق من خلال الاستعانة بما تيسر من مراجع وأبحاث ذات علاقة بالموضوع.

– **منهج البحث:** تم اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال قراءة ما توفر من مراجع مختصة بحضارة بلاد الرافدين، وترجمة العديد منها، ومحاولة الاطلاع على بعض النصوص المتعلقة بالأسرة والأحوال الشخصية وتحليلها، بالإضافة إلى ما ورد في القوانين المختلفة ذات الصلة بالموضوع، ومحاولة كتابتها بما يسهم في تقديم المعلومة بشكلها الواضح.

أولاً: حقوق الطفل قبل الولادة:

لم تقتصر حقوق الطفل في حضارة بلاد الرافدين على وجوده على ظهر الأرض ولا على استقراره في بطن أمه، بل تعدى الأمر إلى ما قبل ذلك، ويقصد به أن الطفل كانت له بعض الحقوق قبل ولادته، بل قبل أن يكون جنينا في أحشاء أمه، كاختيار الأم، وحمايته جنينا.

1: اختيار الزوجة/ الأم:

تأتي الزوجة/ الأم في المرتبة الثانية بعد الزوج/ الأب في ترتيب أفراد الأسرة، وكان لها دور كبير وبارز منذ أقدم العصور، فهي شريكة الرجل في العمل والمسؤولة عن تربية الأولاد، وإدارة البيت وإعداد الطعام وطحن الحبوب وإعداد الخبز، وتوفير الملابس والاعتناء بالحيوانات المدجنة، ويتبين ذلك من خلال الآثار

المادية، حيث كشفت التنقيبات الأثرية عن آلات وأدوات كانت تستخدمها المرأة للعمل، كأقراص الغزل لغزل خيوط الصوف، وإبر الخياطة، والرحى والمطاحن والهواوين والمدقات لطحن الحبوب، كما اكتشفت التنانير والأفران التي استخدمت لعمل الخبز والتي تشبه في تصميمها ما يستخدم في الريف في الوقت الحاضر[1]، فالمرأة هي قلب العائلة وركيزة المجتمع على الرغم من عدم مساواتها بالرجل الذي كان يحتل دائماً مركز السيادة في المجتمع، ويمنحه القانون حقوقاً كثيرة مقارنة بالمرأة التي أباحت القوانين قتلها في حالات معينة كخيانة الزوج والسرقة، وبذلك فهي كانت في المرتبة الثانية في نظر المجتمع والقوانين بعد الرجل[2].

كان يسبق عملية الزواج والإنجاب مسألة اختيار الشاب لزوجته، وقد كان التعارف بين الشاب والفتاة يتم بمجرد اجتماعهما عرضياً أو كان نتيجة لعلاقة اجتماعية بين عائلتيهما[3]، ولم تكن هناك إجراءات قانونية خاصة بهذا الاختيار، بل جرت العادة أن يكون اختيار الشاب لزوجته المستقبلية من خلال ذويه، خاصة الوالدين اللذين كانا يقومان بدور كبير في مسألة اختيار زوجة ابنهما[4]، وفي المقابل كان على الأب أن يختار الشاب المناسب لابنته، وإذا لم تتزوج الفتاة أصبحت عانساً وترسل إلى المعبد لتخدم فيه[5]، وفي بعض الأحيان كان للفتاة حق اختيار

[1] الدباغ، تقي، "الثورة الزراعية الأولى"، حضارة العراق، ج1، بغداد 1985، ص120.

[2] سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، الموصل 1977، ص 279.

[3] عبد الواحد، فاضل، سليمان، عامر، عادات وتقاليد الشعوب القديمة، بغداد 1979، ص 65.

[4] سليمان، عامر، "الحياة الاجتماعية والخدمات في المدن العراقية في الأزمنة التاريخية القديمة"، المدينة والحياة المدنية، ج 1، بغداد 1988، ص 195- 196.

[5] Diakonoff, I, M, "Women in Old Babylonian not under Patriarchal Authority", JEHSO, vol. 29, part. 3,1986, P: 229.

زوجها، لا سيما إذا كانت من الكاهنات، أو كان زواجها للمرة الثانية، أو عند غياب الزوج غيبة طويلة[1].

وبالتالي كان من حقوق الطفل قبل ولادته اختيار والده لأم صالحة يُشرّف بها عند كبره، إذ أن تنشئة الطفل وتربيته على قيم اجتماعية فاضلة ومقبولة في مجتمع بلاد الرافدين كانت تتأتى من خلال الاهتمام باختيار الزوجة والتي ينظر عادةً إلى شرفها ونسبها وقوتها في الإنجاب والتربية، فكان اختيار هذه الزوجة وإنجاب الأطفال هبة ومنحة من الآلهة، حيث ورد في بعض النصوص المسمارية ما نصه: " ***ليت إنانا تعطيك زوجة دافئة الأعضاء وتمنحك أولاداً أقوياء وتفتش لك عن محل السعادة***"[2].

وقد تُركت للشاب المقبل على الزواج حرية اختيار الزوجة في أحيان أخرى، فقد ورد في بعض الحكم السومرية ما نصه: " ***تزوج امرأتك طبقاً لاختيارك، وأنجب طفلاً حسب رغبات قلبك***"[3]، كما تشير إحدى الحكم السومرية أيضاً إلى ذلك من خلال أسطورة زواج المعبود الآموري مارتو والتي ورد فيها عزم وتصميم الإله مارتو على الزواج وطلبه من أمه اختيار زوجة له، إلا أن أمه رفضت ذلك ونصحته أن

[1] سليمان، "الحياة الاجتماعية والخدمات في المدن العراقية في الأزمنة التاريخية القديمة"، ص197.

[2] علي، عادل هاشم، البنية الاجتماعية في العراق القديم، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 2006، ص 114.

[3] Gordon, E. L, sumerian proverbs, Glimpses of Everyday life in Ancient Mesopotamia, Philadelphia, 1959, P: 114.

يقوم هو دون غيره باختيار زوجته[1]، حيث نقرأ فيها: " ***قال مارتو لأمه وهو يدخل الدار، في مدينتي جعل أصدقائي لأنفسهم أزواجاً، وجيراني جعلوا لأنفسهم أزواجاً، وفي مدينتي أنا وحدي من بين أصدقائي لا زوجة لي، ليس لي زوجة، ليس لي أولاد، يا أماه خذي لي زوجة، وسأقدم لك هديتي***"، ولكن أمه نصحته بقولها: " ***ابحث لنفسك عن زوجة طبقاً لرغبتك***"[2].

وفي ما يتعلق باختيار الشابة المقبلة على الزواج تركت لها حرية اختيار زوجها، فقد ورد في بعض الحكم السومرية حوار دار بين أخ وأخت له وهما ينتميان إلى طبقة فقيرة اجتماعياً وهي طبقة الصيادين، وكان ذلك الحوار حول صفات الزوج التي ترغب في الزواج منه، ويريد الأخ أن يجد الزوج المناسب لأخته، ويبدو أن هذه الفتاة قد وضعت بعض الشروط لمن ستتزوجه، حيث نقرأ:

" ***الأخ: ألا يستطيع أخوك أن يختار لك؟***

الأخت: ما الذي يمكن أن تختاره؟

الأخ: إنسان مثلي تماماً، مثل أخوك.

الأخت: دعه يعيش كما أعيش، ويعمل مثلما أعمل، .... الأعشاب ... في الهواء... دعه يأكل الزيت في الندى"[3].

[1] سليم، أحمد أمين، الأسرة في العراق القديم، دراسة من خلال أدب الحكم والنصائح، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص 23- 24.

[2]Kramer, S. N, Sumerian Mythology, A Study of Spiritual and Literary Achievement in the Third Millennium B.C, Philadelphia, 1961, P: 90.

[3] سليم، مرجع سابق، ص 25- 26.

وقد ورد في أحد الأمثال الآشورية ما يشير أيضا إلى حرية الفتاة في اختيار زوجها، حيث ورد: "***إن قلبي حكيم، ومشاعري سلوك، وكبدي ذو جلال ووقار، لا تتحدث شفتاي إلا بالأشياء الجميلة، فمن ذا الذي سيكون زوجي المختار***"[1].

ويبدو أنه كان هناك بعض الصفات التي لا بد أن تتحلى بها الفتاة المختارة للزواج، منها الشرف ولين القلب وطاعة زوجها، فقد نهت الأعراف الاجتماعية وحذرت من الزواج بامرأة لا تتسم بالشرف أو قاسية القلب، أو لا تطيع أوامر زوجها، وفي هذا السياق نقرأ من الأمثال والنصائح البابلية: "***لا تتزوج المومس فأزواجها كثيرون، وهي بغية معبد مكرسة لا له، ولا محظية فعشاقها كثيرون لأنها لا تساعدك في همومك وتسخر منك في نزاعك وليس عندها احترام لك وطاعة لأنها ستوجه جل اهتمامها لغيرك إنها ستمزق البيت الذي تدخله وشريكها لا يستطيع الحفاظ على نفسه***"[2]، بالإضافة إلى أن تكون هادئة لا متبرمة ولا قلقة، حيث جاء في إحدى النصوص السومرية: ***المرأة البرمة القلقة في البيت تضيف عذاباً إلى عذاب***"، ومن صفاتها أيضاً عدم إهمال زوجها وتحمل مسؤولية بيتها وزوجها وأبنائها، حيث ورد على لسان زوج شاكياً:" ***زوجتي خرجت إلى المعبد، المعبد الذي في خارج المدينة، وذهبت أمي عند النهر، وأنا هنا أموت جوعاً***"[3]، كذلك يجب أن تجيد التدبير وعدم التبذير، وقد حذرت الحكم من الزواج بامرأة مبذرة لما لها من تبعات تكون سبباً في تعاسة الأسرة، وقد ذُكر في بعض النصائح ما

[1] Lambert, W. G, Babylonian Wisdom Literature, Oxford, 1960, P: 230.

[2] Ibid, P: 103.

[3] كريمر، صمويل نوح، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، مراجعة أحمد فخري، بغداد، د.ت، ص 221.

يلي: " ***بزواجي من امرأة مبذرة، وبإنجابي ابناً مسرفاً، يصبح الحزن زخيرتي***"[1]، كما ورد:" ***إن فجيعة الرجل فوق تبذير أسرته***"[2]، وأيضاً: " ***إن المرأة المبذرة في المنزل أسوأ من جميع الشياطين***"[3]. ومن هنا فكان على الزوج أن يختار الزوجة المناسبة التي تهتم ببيته وأولاده.

كما كانت الفتاة المقبلة على الزواج تفاضل بين من يتقدم للزواج منها من جانب الغنى والفقر[4]، كما ورد في إحدى النصوص: " ***من المقتر؟ من الموس؟ الذي أصون له فرجي***"[5]، كما كانت الفحولة والقدرة الجنسية من شروطها، خاصة إذ كانت تتمتع بجمال أخاذ[6]، حيث ورد: "***عيناي عينا أسد، وجسمي جسم الملاك الحارس، وشفتاي تنطقان بالفتنة والسحر، فمن سيكون زوجي شديد الفحولة***"[7].

ومن هنا فقد كانت هذه الحكم والنصائح موجهة للشباب المقبلين على الزواج والفتيات المقبلات على الزواج ليحسن كل منهم اختيار شريك الحياة، وحتى يسود الوئام والمودة في الأسرة التي هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع.

[1] سليم، مرجع سابق، ص 34.

[2] Gordon, E. L, Op. Cit, P: 119.

[3] Lambert, W. G, Op. Cit, P: 266.

[4] سليم، المرجع السابق، ص 27.

[5] Lambert, W. G, Op. Cit, P: 230.

[6] سليم، المرجع السابق، ص 27.

[7] Lambert, W. G, Op. Cit, P: 230.

2: العناية به جنيناً:

بعد اختيار الزوج لزوجته وإتمام عملية الزواج يكون الشغل الشاغل للزوجين هو تحقيق الغاية من هذا الزواج وهي إنجاب الأطفال الذين هم الركن الثالث من أركان الأسرة[1]، وقد اعتقد الرافديون أن نعمة الإنجاب كانت مرهونة بالمشيئة الإلهية، وقد أشارت إلى ذلك إحدى النصوص المسمارية، حيث ورد: "***يستطيع الإنسان أن يتزوج عدداً من النساء، ولكن إنجاب الأولاد تبقى نعمة لا تهبها إلا الآلهة***"[2]، الأمر الذي جعل الوالدان يتضرعان إلى الآلهة بالابتهال والدعاء لترزقهم بمولود كامل الصحة والخلق، كما كانت بعض الأمهات تذهب إلى بعض الكاهنات أثناء حملها لتقرأ عليها بعض التعويذات ليخرج ابنها من بطنها سالماً معافى، ومنها ما ورد: " ***آه مردوخ الرحيم، أنا الآن محاطة بالمشاكل، تقرب مني، أطلق ذلك الذي ختم عليه مخلوق الآلهة كمخلوق بشري، دعه يخرج، دعه يرى النور***"[3].

كانت هذه الأدعية والتعويذات خشية أن يولد الطفل مشوهاً، أو غير مكتمل الأعضاء، فقد أشارت بعض النصوص إلى أن هناك ولادات جاءت مشوهة بنقص أحد أعضاء الجسم، أو فاقداً لإحدى الحواس[4]، وكان القوم يعتقدون بأن التشوهات الخلقية تعتبر نذير شؤم، أو فألاً حسناً أحياناً، فقد ورد في إحدى النصوص: ***إذا لم***

---

[1] رضا جواد الهاشمي، نظام العائلة في العصر البابلي القديم، بغداد 1970، ص 33.

[2] Gordon, E, L, New look at the wisdom of Summer and Akkad,1960, P: 126.

[3] ساكز، هاري، قوة آشور، ترجمة عامر سليمان، الموصل 1992، ص197.

[4] للمزيد انظر: الأحمد، سامي سعيد، "الطب العراقي القديم"، مجلة سومر، مج 30، ج 1، 2، بغداد 1974، ص 113- 115.

يكن للطفل المولود أذن يمنى كان ذلك نذيراً بسقوط الدولة، وإذا لم تكن له أذن يسرى كان ذلك بشيراً بأن الآلهة استجابت لدعوات الملك وأنه سينتصر على أعدائه"[1]، كما ورد أنه إذا كان رأس الطفل عند الولادة يشبه رأس الحمار أو الحمل فإنه يعد فألاً حسناً، أما إذا كان يشبه رأس كلب أو حية فهو نذير شؤم، وإذا ولدت المرأة طفلاً ذا رأس يشبه الأسد فإن هذا يعد فألاً حسناً للبيت والبلاد، لدلالة الأسد على القوة[2].

وكانت حماية الأم من الإجهاض من حقوق الأطفال قبل الولادة، حيث كانت الأم الحامل تراجع بين مدة وأخرى الكاهنات أو بعض النسوة المسنات اللواتي لهن الخبرة بأمور الحمل عن طريق التجربة الشخصية، فتأخذ عنهن النصائح والإرشادات للحفاظ على الجنين من الموت أو التشوه، وورد في أحد النصوص المسمارية أن الحامل تلجأ الى الكهنة للرقية التي كانت من الوسائل التي تستعين بها للحفاظ على جنينها من شرور الأرواح الشريرة والعفاريت، ومنها:

[1] موسكاتي، سيبتينو، الحضارات السامية القديمة، ترجمة السيد يعقوب بكر، مراجعة محمد القصاص، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1957، ص 79.

[2] ديلابورت، ل، بلاد ما بين النهرين، ترجمة محرم كمال، مراجعة عبد المنعم أبو بكر، ط 2، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1997، ص 155- 156.

" ***المرأة الحامل التي ثمرها يتشقق، والمرأة الحامل التي ثمرها يفسد، المرأة الحامل التي لا تؤتي ثمرها في الميعاد يا روح السماء أنقذيها، ويا روح الأرض خلصيها*** "[1].

كما احتوت القوانين الرافدية على بعض المواد الخاصة بحماية الأم والجنين من الإجهاض، ونصت على بعض العقوبات لفاعلها، تراوحت ما بين القصاص والتعويض المادي[2]، فأقرت شريعة لبت عشتار أن التعويض عن إجهاض الحرة كان 30 شيقلاً من الفضة، في مقابل 5 شيقلات من الفضة في إجهاض الأمة[3]، أما بالنسبة لقانون حمورابي، فنقرأ في المادة 209: ***إذا ضرب رجل بنت رجل آخر وسبب لها إسقاط ما في جوفها (جنينها) فعليه أن يدفع 10 شيقلات من الفضة لإسقاط ما في جوفها***"، وفي المادة 110 نقرأ: " ***إذا توفيت تلك المرأة فيجب قتل ابنته***"[4].

وفي المادة 50 من قوانين العصر الآشوري الوسيط نقرأ: " ***إذا ضرب رجل زوجة رجل وتسبب في إسقاط ما في جوفها، فإن زوجة الرجل التي تسبب (زوجها) في إسقاط ما في جوف المرأة، فسوف تعامل تلك المرأة معاملة***

---

[1] الأنصاري، داليا فوزي، الأسرة العراقية القديمة في ضوء النصوص المسمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 2003، ص 146.

[2] سليمان، القانون في العراق القديم، مرجع سابق، ص 266– 267.

[3] Roth, M. T, Law Collections From Mesopotamia and Asia Minor, Atlanta, 1997, PP: 26- 27.

[4] رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية للطباعة، بغداد 1973، ص 128. ينظر أيضاً:

Meek, Th. J, "The Code of Hammurabi", ANET, Princeton University Press, New Jersey, 1969,P: 175.

(زوجها)، وعليه أن يدفع من أجل الجنين الذي أسقطه حياة بحياة. أما إذا ماتت المرأة (من ضربته)، فسوف يقتل الرجل. ومن أجل الجنين الذي كان موجوداً في جوف المرأة (الميتة)، وعليه أن يدفع حياة مقابل حياة. وإذا كان زوج المرأة لا يملك أولاداً وضربت زوجته وأسقطت الضربة الجنين الذي في جوفها، فمن أجل الجنين الذي في جوفها سوف يقتل الضارب. وإذا الجنين بنتاً، فعليه أن يدفع حياة مقابل حياة"، وفي المادة 51 من نفس القانون: ***إذا ضرب رجل زوجة رجل لم تربي أطفالا بعد وتسبب في إسقاط ما في جوفها، مقابل هذا الجرم عليه أن يدفع 2 طالنت من الرصاص***"[1].

وناقشت المادة 53 من نفس القانون إجهاض المرأة لنفسها، حيث ورد: " ***إذا أسقطت امرأة بنفسها ما في جوفها، فإذا اتهمت بذلك وثبتت التهمة عليها، فسوف يضعوها على الخازوق ولا يجوز دفنها. وإذا ماتت أثناء إسقاطها توضع على الخازوق، ولا يجوز دفنها. وإذا اختفت المرأة بعد إسقاطها لجنينها ولم يخبر الملك.....***"[2].

وكان حق الحياة مكفولاً للجنين في نظر التشريعات الآشورية حتى لو كان ثمرة لعلاقة غير شرعية، وكان التعويض عنه مساوياً للتعويض عن الأطفال الذين تم إنجابهم عن طريق الزواج، فهو في نظر المُشرّع نفسٌ يجب أن يُعوض عنها بنفس أخرى، كما يتضح من نص المادة 52/أ، حيث ورد فيها: " ***إذا ضرب رجل عاهرة***

[1] Meek, Th. J, " The Middle Assyrian Laws", ANET, New Jersey, 1969, P: 184.
[2] Roth, Op. Cit, P: 174.

وتسبب في إجهاضها لجنينه، فيجب أن يقيموا عليه ضربة بضربة، ويتعين عليه أن يسدد كامل قيمة الحياة"[1].

ثانياً: حقوق الطفل عند الولادة:

1: التسمية:

كان اسم الإنسان ذو أهمية في المجتمع الرافدي القديم وهذا ما نلاحظه في المعتقدات الدينية بصورة عامة لأن الاسم يعني الوجود فمن لم يكن له اسم ليس له وجود[2]، وكانت التسمية من حقوق الطفل في الأيام الأولى من ولادته، وكان على الوالدان اختيار اسماً حسناً له يدل على الخير والبركة والنعم الإلهية، وهذا ما يلاحظ في أسماء الملوك، فاسم الملك سرجون الأكدي أو شروكين يعني الملك الثابت، واسم الملك الآشوري سنحاريب يعني الإله سين يزيد عدد الأخوة، واسم الملك آشور بانيبال يعني آشور خالق الإبن[3]، والملك اسرحدون يعني اسمه آشور أعطاني أخا، والملك نبوخذ نصر يعني يا نبو احم الذرية[4]. ومن المرجح أن الأب كان هو المسؤول عن اختيار اسم ولده، ولم يكن للأم دور في هذه التسمية لأن سلطة الأب المطلقة في بيته كانت سمة عامة من سمات العائلة الرافدية، لذا كان الأب يسمى رب الأسرة فهو معيلها وإليه ينتسب الأولاد، ومجرد تسمية الابن وانتسابه إلى والده

---

[1] Ibid: P: 175.

[2] كونتينو، جورج، الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، ط2، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1986، ص 276.

[3] سليمان، "الحياة الاجتماعية والخدمات في المدن العراقية في الأزمنة التاريخية القديمة، ص201.

[4] كونتينو، مرجع سابق، ص 279.

يعني اعترافاً رسمياً من الأب بأبوته للوليد[1]، أما في حالة ولادة أولاد من إحدى الإماء دون أن يعترف بهم شرعياً بأنهم أولاده من صلبه، فإن الأولاد في هذه الحالة ينسبون إلى أمهم التي ولدتهم، حيث ورد في إحدى النصوص: "***الأمة لوبلات، قد ولدت وأسمت ابنها تدانو***"[2].

ويُعتَقد أن تسمية الطفل كانت تتم بصفة رسمية من خلال توثيقها على لوح طيني وبشهادة الشهود، ومما يؤكد ذلك نص يؤرخ بعهد الملك نبونائيد 555 – 539 ق.م آخر ملوك الدولة البابلية الحديثة، حيث ورد فيه: ***الأمة لوبلات، قد ولدت وأسمت ابنها تدانو بشهادة رجل يدعى داموا مدعومة بشهادة رجل آخر يدعى نادين شو***"[3].

2: الإرضاع:

من المعروف أن من حقوق الطفل عند ولادته أنه يحتاج إلى تغذية مستمرة كي ينمو منذ اليوم الأول من حياته، من خلال الرضاعة من ثديي أمه لمدة سنتين أو أكثر، فالأصل أن تكون الأم هي المرضعة لطفلها، حيث أنه بمجرد حملها يتكون الحليب في ثدييها، كما ورد في بعض الحكم البابلية التي تذكر أن الحمل نتيجة طبيعية للاتصال الجنسي، كما أن الحمل هو السبب الرئيسي في إدرار الحليب لإرضاع الطفل[4]، حيث ورد: "***هل يمكن لسيدة أن تحمل بدون جماع؟***"، كما ورد

[1] سليمان، "الحياة الاجتماعية والخدمات في المدن العراقية في الأزمنة التاريخية القديمة"، ص 198.

[2] الأنصاري ، مرجع سابق، ص 36– 37.

[3] المرجع نفسه، ص 35.

[4] سليم، مرجع سابق، ص 54– 55.

فيها أيضاً: "***يؤدي الجماع إلى إدرار الحليب للرضاعة***"[1]، فمن الطبيعي أن تقوم الأم بإرضاع ابنها من ثديها أملاً في تغذيته ونموه، ولكن ربما تلجأ الأسرة لبعض الأسباب للذهاب بابنها إلى مرضعة، كإصابة الأم ببعض الأمراض التي تجعلها عاجزة عن إرضاع وليدها، أو وفاتها بعد ولادة طفلها، أو إصابتها بالجفاف نظراً لسوء تغذيتها خاصة إذا كانت من الأسر الفقيرة، أو أن يكون الطفل لقيطاً[2]، أو متبنى من قبل أسرة غير قادرة على الإنجاب[3]، أو الأطفال غير الشرعيين الذين جاؤوا نتيجة للبغاء المقدس أو الزواج المحرم على الكاهنات. كل هذه الأسباب كانت تستدعي اللجوء إلى المرضعات[4]، مقابل أجور معينة متفق عليها بينها وبين أهل المولود[5].

وكانت هناك بعض الشروط الواجب توافرها في المرضعة كالأمانة والإخلاص والعناية الفائقة بالرضيع[6]، بالإضافة إلى سلامة بدنها وخلوه من الأمراض التي تشكل خطراً على الطفل الرضيع، لأن سلامة الحليب من سلامة الجسد، وألا تكون

[1] Langdon, S, Babylonian Wisdom, London, 1921, P: 2011.

[2] الشمري، طالب منعم، والشمري، علي طالب، "المرضعة في العراق القديم في ضوء النصوص المسمارية"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج 1، العدد 32، 2018، ص 383.

[3] الهاشمي، رضا جواد، القانون والأحوال الشخصية، حضارة العراق، ج 2، بغداد 1985، ص 104- 105.

[4] الشمري، المرجع السابق، ص 383.

[5] Stol, M, " Women in Mesopotamia", JESHO, Vol. 38, No. 2, 1995, P: 129.

[6] Johns, Op. Cit, P: 155.

مقطوعة أحد الثديين، حيث كان قطع أحد الثديين من العقوبات التي تنزل على بعض المرضعات نتيجة لوفاة الرضع[1].

وقد حرصت القوانين الرافدية على العناية بالأطفال من خلال تنظيم أحوال المرضعات، حيث ضمنت لهن حقوقهن، فتشير إحدى مواد قانون إشنونا إلى أن الطفل كان يبقى في رعاية المرضعة ثلاث سنوات، وكانت تقوم خلالها أيضاً برعايته وتربيته، وكان أهل الرضيع ملزمين بتزويدها بالغذاء واللباس والمواد الضرورية لإعالة الطفل ورعايته، حيث ورد في المادة 32 من هذا القانون ما نصه: ***إذا رجل أعطى طفله إلى مرضعة لتربيته، لكنه لم يعط لها حصتها من الغذاء والزيت واللباس لثلاث سنوات، فعليه أن يوزن لها 10 شيقلات من الفضة مقابل تربيتها للطفل، ويأخذ طفله***"[2].

وفي مقابل ذلك كان يتم إنزال العقوبات عليهن في حالة تقصيرهن في واجباتهن تجاه الأطفال الرضع، وحرصاً على حياة الأطفال فقد فرضت المادة 194 من قانون حمورابي على المرضعة حين يتوفى لديها أحد الأطفال أن لا تقوم بإرضاع أو رعاية أي طفل آخر قبل أخذ موافقة والدي الطفل المتوفى، وتضمنت تلك المادة عقوبة قاسية على المرضعة إذا ما خالفت هذا القانون، حيث ورد فيها: " ***إذا رجل أعطى ابنه إلى مرضعة، ومات ذلك الابن في يد المرضعة، وكانت المرضعة بلا موافقة أبيه وأمه قد تعاقدت على إرضاع ابن ثان يدينونها، وبسبب أنها بلا موافقة أبيه وأمه تعاقدت على إرضاع ابن ثان يقطعون ثدييها***"[3].

[1] الشمري، المرجع السابق، ص 383.

[2] Roth, Op. Cit, P: 64.

[3] رشيد، مرجع سابق، ص 127.

وكان الطفل معرضاً لمخاطر أخرى أثناء وجوده في رعاية المرضعة، حيث كان منزل المرضعة يضم أطفالاً آخرين، الأمر الذي يجعل الطفل معرضاً لأن يتم استبداله بطفل آخر، أو أن تقوم المرضعة باختطاف طفلة مدعيةً بأنها ابنتها الشرعية، وقد حدث هذا الأمر، وفقاً لإحدى النصوص، حيث قامت إحدى المرضعات باختطاف طفلة مدعيةً بأنها ابنتها الشرعية، وبعد بحث متواصل من قبل والد الطفلة وجدها متبناة لدى إحدى العائلات، ويوضح النص التالي ملابسات هذه القضية التي حدثت في السنة 41 من عهد حمورابي: "***في قضية آخازونو التي تبناها دادا ابن نور- إيليشو من مرضعتها كولوبات عند بوابة مدينة لارسا. سر- عشتار والد الطفلة بحث عنها كثيرا، ووجدها في منزل دادا متبنيها. تحدث سر- عشتار إلى سن- إدينام ابن دادا وزوجته آخاتوم. آخاتوم قالت: "آخازونو ليست ابنتك إنها ابنة الأمة كولوبات المملوكة لوالد زوجي". سر- عشتار قال: "آخازونو لبنتي، إنها ليست ابنة الأمة كولوبات، أنا أعطيتها لها للرضاعة". سن- إدينام طلب من سر- عشتار حلف اليمين . سر عشتار حلف اليمين في معبد الإله شمش "آخازونو هي في الحقيقة ابنتي. أنا أعطيتها لكولوبات كي ترضعها". والدا الطفلة بالتبني لم ينازعا الحكم***"[1].

ثالثاً: حقوق الطفل بعد الولادة:

يتعهد الوالدان طفلهما منذ ولادته بالرعاية، فإذا مرض وجب عليهما أن يهتما بصحته عن طريق اصطحابه إلى الكهنة والأطباء، إذ كان الأطفال يتعرضون إلى

[1] Mayer Gruber: "Brest- Feeding Practices in Biblical Israel and in Old Babylonian Mesopotamia", JANES, vol. 19, 1989, P: 78.

بعض الأمراض الخطيرة والمجاعات بسبب الجفاف، مما يؤدي إلى قلة الطعام والمنتجات الزراعية، وبالتالي إلى زيادة عدة الوفيات في فترة القحط والمجاعة، وكانت نسبة ضئيلة منهم يعيشون ويبقون على قيد الحياة، وقد عثر على مدافن لأطفال رضع في مواقع تل الصوان ويارم تبة وقالينج أغا وحسونة والعبيد وخفاجي وأور[1]، كما تشير بعض النصوص إلى وفاة الأطفال بسبب العفريتة لاماتشو، حيث ورد: "***توفي جميع الأطفال الرضع في البلاد بسبب مجيء العفريتة لاماتشو***"[2]، ولحماية الطفل من الأمراض والأرواح الشريرة كانوا يعلقون على رقبته دلايات وتعويذات وتمائم لإبعادها عنه[3]. وبالتالي فقد كان للطفل بعد ولادته العديد من الحقوق كان من بينها:

1: الاستقرار الأسري وحمايته من التشرد:

كان الاستقرار الأسري من أهم حقوق الطفل خلال المراحل المبكرة من حياته، لأن الأسرة هي الجهة المسؤولة عن احتواء الطفل ورعايته الرعاية الكاملة وتربيته ومساعدته على التعلم، ما يشكل الأساس لحياته المُقبلة عندما يكبر، وكان الطفل مُعرضاً للحرمان من هذا الحق بفقدانه أحد والديه أو كليهما معاً، إما نتيجة لوفاتهما أو تخلي أحدهما عن دورهما الطبيعي في حياة الطفل. ولم تسمح التشريعات القانونية للوالدين بالتخلي عن مسؤولياتهما تجاه أطفالهما، وكان تبرؤ الوالدين من أحد أطفالهما يُعتبر ذنباً يستوجب العقوبة في نظر القانون، وقد وردت الإشارة إلى

[1] الأنصاري ، مرجع سابق، ص 39- 40.

[2] CAD, vol. 10, part. 1, P: 311.

[3] الأنصاري، المرجع السابق، ص 40.

مثل هذه الحالات في إحدى مواد قوانين الأسرة السومرية المؤرخة بعام 1800 ق.م، والتي وجدت مكتوبة على لوح مدرسي، وهي ألواح تم نسخها من قبل الطلاب لتدريبهم على الكتابة، وتعود للقرن التاسع عشر قبل الميلاد، وقد نصت على معاقبة الوالدين اللذين يتبرآن من أحد أطفالهما بخسارة الممتلكات، حيث ورد فيها: "***إذا أب وأم قالا لابنهما أنت لست ابننا فسوف يخسران الممتلكات***"[1].

وتتشابه هذه المادة مع المادتين الثالثة والرابعة من قوانين مجموعة أنا تيشو المؤرخة بعام 1700 ق.م، والتي ورد فيها: "***إذا قال أب لابنه أنت لست ابني، فسيخسر البيت والجدار***"، ***إذا قالت أم لابنها أنت لست ابني، فستخسر البيت والأثاث***"[2].

وقد جاءت بعض مواد قانون حمورابي لتحمي حق الأطفال من أي إجراء تعسفي قد يقوم به بعض الآباء ضد أحد أبنائهم، بما يلحق بالأبناء ضرراً طيلة حياتهم، حيث أن التبرؤ من الأطفال يؤدي إلى حرمانهم من كافة حقوق البنوة، من خلال وضع ضوابط لهذه المسألة تحمي حق الطرفين. وقد نصت المادة 168 على عدم أحقية الأب في التبرؤ من ابنه ونسخ اسمه ما لم يكن الابن قد أتى بذنب يستوجب حرمانه من اسم أبيه، حيث ورد فيها: ***إذا رجل وجه وجهه إلى نسخ اسم ابنه، وقال للقضاة انسخ ابني، القضاة يتفحصون قضيته، إذا الابن لم يأت ذنباً ثقيلاً لنسخ اسمه من التركة، لن ينسخ الأب ابنه من التركة***"، وفي حال كان الابن قد ارتكب ما يستحق تبرؤ والده منه، فإن المادة 169 من نفس القانون قد نصت على

[1] Roth, M. T, Op. Cit, P: 44.

[2] سليمان، القانون في العراق القديم، مرجع سابق، ص 117.

منحه فرصة أخرى، بحيث لا يتم حرمانه من اسم أبيه إلا بعد أن يكون الذنب قد تكرر من الابن مرتين: ***إذا كان قد أتى ذنباً ثقيلاً على أبيه لنسخ اسمه من التركة، للمرة الأولى له يصفحون عنه، وإذا اقترف ذنباً ثقيلاً للمرة الثانية يمكن للأب أن ينسخ ابنه من التركة***"[1].

ومن هنا يمكن ملاحظة أن هذه المادة جاءت حماية لصغار السن من الأبناء (الأطفال)، بدليل أن المُشرع قد منح الابن في المادة 169 فرصة أخرى، تفادياً لأن يكون الابن قد ارتكب في لحظة طيش أو جهل ما يوجب تبرؤ والده منه، وبالتالي فقد منح المشرع حمورابي للابن فرصة أخرى لتعديل سلوكه، وفي حال تكرر ذلك الذنب مرتين فإنه حينها يكون مستحقاً أن يتم نسخه من عائلة أبيه، وفي بعض الأحيان كانت الظروف المادية السيئة لرب الأسرة سبباً في تهديد الاستقرار الأسري لبعض الأطفال، إذ كان يحدث أحياناً أن يُقدم رب الأسرة ابنه أو ابنته كرهينة أو ضمان للوفاء بدين عليه لدائنه، وربما تم بيع الأطفال أحياناً لسداد دين على الأب عجز عن سداده بسبب سوء ظروفه المادية، ففي نص يؤرخ لعهد الملك سمو إيلو ذُكر أن طفلاً تم بيعه بثمان شيقلات ونصف من الفضة بسبب ديون والده[2]، وكان البيع يقتضي تحول المرء من الحرية إلى العبودية، ويبدو أن كثرة حالات بيع الأطفال أو ارتهانهم بسبب الدين كانت سبباً لتشريع المادة 117 من قانون حمورابي والتي حددت مدة البيع أو الارتهان بثلاث سنوات لحماية الأسرة من التشتت، فقد ورد فيها: ***إذا رجل حكمه ارتباط وباع من أجل المال أو أعطى للرق زوجته، ابنه***

[1] Meek, Th. J, "The Code of Hammurabi", Op. Cit, P: 173.

[2] الرويح، صالح حسين، العبيد في العراق القديم، مطبعة أوفست الميناء، بغداد 1977، ص 54 وما بعدها.

أو ابنته، يؤدون خدمة بيت مشتريهم أو مسترقهم ثلاث سنوات. في السنة الرابعة تتحقق حريتهم"[1].

2: التربية والتعليم:

كانت التنشئة الصحيحة من حقوق الطفل في حضارة بلاد الرافدين، وفقد اهتمت الأسرة الرافدية بتنشئة أبنائها على التمسك بالقيم الدينية والأخلاقية وتربيتهم التربية الصحيحة، وذلك من خلال التربية الدينية، والتي تبدأ في مرحلة مبكرة من حياة الإنسان ضمن إطار الأسرة وذلك بغرس الإيمان والخوف من الآلهة في نفوس الأبناء، وقد أشارت النصوص المسمارية إلى ذلك حيث ذُكر في بعضٍ منها أن الأب كان يأخذ أولاده الصغار في فجر كل يوم فوق سطح الدار حيث يتمشون ويتعبدون ويتطلعون الى شروق الشمس، ومما ورد: " ***على الإنسان أن يسبح بعظمة الإلهة***"، وأيضاً: "***على الشاب أن يطيع أمر إلهه***"، وورد: " ***ليس بمقدور الإنسان أن يكسب قوته دون مساعدة إلهه***"، و"***كن صغيراً أو كن كبيراً، فإن إلهك هو سندك***"، وأيضاً:" ***من لا إله له، إنه يسير وحيداً في الطريق، تحيط به الأمراض ويلبسه الصداع مثل الرداء***"[2].

كما اهتم الرافديون بترسيخ القيم الأخلاقية الإنسانية في نفوس أطفالهم من خلال نصحهم وتوجيههم إلى الالتزام بالقيم والفضائل كالصدق والتواضع وحفظ اللسان وغيرها من الصفات الأخلاقية، والابتعاد عن الرذائل كالكذب والغيبة وغيرها من مساوئ الأخلاق، والتي تظهر بجلاء في الوصايا والحكم ومنها ما يلي:

[1] رشيد، مرجع سابق، ص 110.

[2] للمزيد انظر: الأنصاري، مرجع سابق، ص 103 وما بعدها.

"ليكن فمك مصونًا وشفتاك مراقبة، لتكن شفتاك ثمينة مثل غنى الإنسان، لا تفتح فمك واسعاً بل من شفتيك، لا تنطق بخفايا نفسك حتى إذا كنت وحدك، تجنب الكلام الباطل واحفظ شفتيك، لا تنطق بقسم مغلظ حتى إذا كنت وحدك، لأنك ما ستتكلم به تلك اللحظة سيستعبدك فيما بعد، لا تفعل الشر لخصمك، فاعلك أجر الخير، لعدوك ليحق العدل، إلى ظالمك .... ليبتهج بك ارجع إليه لا تدع قلبك يدفع إلى فعل الشر، لا تتكلم بالشر بل بالخير....."[1].

كما عمل الرافديون على تعليم أطفالهم القراءة والكتابة من خلال إدخالهم المدارس، أو التعليم المهني من خلال إلحاقهم بالحرفيين ليتتلمذوا على أيديهم في التدريب على المهن التي تخصصوا فيها، وكان للظروف الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في التعليم، حيث تطلبت معرفة أعداد كبيرة من الأفراد للقراءة والكتابة لتنظيم شؤون المعابد الإدارية، كضرورة تسجيل وضبط إيرادات المعابد ومصروفاتها الخاصة بالشؤون الاقتصادية لكون المعبد مركز الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية آنذاك[2]، وكانت تلك الحاجة هي اللبنة الأولى لوجود المدارس والتي بدأت تفتح أبوابها لتعليم الأطفال بشكل أولي في الألف الثالث ق.م، وما لبثت أن نمت وتطورت بعد النصف الثاني من الألف الثالث ق.م فأصبحت المدرسة مركزاً للعلوم والمعرفة والأدب والحفاظ على التراث[3].

كان يُبدأ بإعداد الطفل حين يصبح صالحاً لذلك، فكانت الفئات الفقيرة توجه أطفالها للعمل في سن مبكرة ليكتسبوا الخبرة اللازمة في مهنة معينة، أما أطفال

[1] Pfeiffer, R. H, "Akkadian Proverbs and Counsels", ANET, New Jersey, 1969, P: 426

[2] اسماعيل، بهيجة خليل، "الكتابة"، حضارة العراق، ج1، بغداد1985، ص 222.

[3] Oates, J, Babylon, Thames and Hudson, London,1979, P: 163.

الطبقات الأخرى فكان يبعث بهم إلى المدارس في المعابد، أو يستدعى لهم المربون ليتلقوا مبادئ القراءة والكتابة والحساب على أيديهم، ثم يدربون على مجالات معينة من الدراسة ليشغلوا بعض المناصب في الدولة فيما بعد[1].

وعلى الرغم من تضحيات الأباء وحرصهم على تعليم أطفالهم ليصبحوا كتاباً مؤهلين للعمل في وظائف حكومية توفر لهم حياة وكريمة، إلا أنه كان هناك أطفال كسالى يتقاعسون عن أداء واجباتهم المدرسية، ومما يؤكد ذلك ما جاء في النص السومري الذي يمثل حواراً دار بين أحد الآباء وابن له، وكان الابن مهملاً لدروسه كثير التغيب عن المدرسة، لذلك راح أبوه يوبخه ويحذره من التسكع في الشوارع وضرورة إطاعة المعلمين والموظبة على الدوام وعدم الهرب من المدرسة، ويذكر الأب له بأنه من جانبه حرص كل الحرص على توفير الظروف والمستلزمات المناسبة له في سبيل إتمام تحصيله العلمي، وأنه لم يكلفه في يوم ما قيادة ثور للحراثة، أو الخروج لجمع الحطب، ويذكره بأن غيره من الأبناء يساعدون آباءهم في الأعمال الزراعية ويحرصون على توفير حاجات آبائهم الضرورية وفي مقدمتها السمن والصوف، ثم يزجره بعنف قائلاً: "***أما أنت فلست رجلاً على الإطلاق، أنت لا تعمل أبداً مثلهم، مثل أولئك الأبناء الذين جعلهم آباءهم يشتغلون***". ورغم كل ذلك فسرعان ما يتبدد غضب الأب وبدافع من المشاعر الأبوية الصادقة تتحول كلماته وعباراته إلى دعوات للإلهة من أجل أن تمنح ابنه كل مسببات النجاح في الدنيا: "***عسى أن ينقذك نانا إلهك، من ذلك الذي يخاصمك، عسى أن ينقذك نانا إلهك، من ذلك الذي يهاجمك، عسى أن تجد الرضا في حضرة إلهك، عسى أن***

[1] الطعان، عبد الرضا، الفكر السياسي في العراق القديم، ج 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1981، ص 177.

تكون رئيس حكماء مدينتك، عسى أن تنطلق مدينتك باسمك في الأماكن المفضلة، عسى أن يناديك إلهك باسم حسن، عسى أن تجد الرضا في حضرة إلهك نانا، عسى أن ينظر إليك بعطف من قبل الإلهة ننجال"[1].

3: الإرث:

كان من حقوق الطفل في الحضارة الرافدية القديمة أن يكون له نصيباً من تركة أحد والديه المتوفي، وكانت تركة الأب أو الأم تقسم بين أولادهم بالتساوي، لا فرق في ذلك بين ولد وبنت، ولا بين الوريث الأصغر سناً والأكبر سناً، إلا أن بعض الآباء كانوا يحبذون أن تكون حصة الولد ضعف حصة البنت، ويحرم أولاد الأمة من ميراث أبيهم إن لم يكن الأب قد اعترف بهم قبل وفاته، ولا يستطيع أحد الأبوين حرمان أحد أولاده من الإرث إلا بحكم من القضاة وتقديم أسباب مقنعة كعصيان الولد لأبويه وإنكاره لهما[2]. وقد نظمت القوانين المختلفة مسألة تقسيم التركة، وعالجت المواد من 20– 28 من قانون لبت عشتار مسألة الإرث، فعلى الرغم من النقص الكبير فيها إلا أنه يفهم من الجزء المتبقي منها أنها ذات علاقة بالإرث[3]، أما المادة 21 فهي خاصة بميراث البنت المتزوجة في أملاك أبيها التي ورثتها وهي طفلة بسبب وفاة والدها، حيث ورد فيها: "***.....بيت الوالد.....وقد تزوج. هدية بيت أبيها، التي قدمت إليها كحصتها من الإرث سوف يستلمها الزوج***"[4]، أما المادة 22

[1]Kramer, S. N, The Sumerians, Their History, Culture and Character, Chicago, 1963, P: 244.

[2] الأنصاري، مرجع سابق، ص 86.

[3] سليمان، القانون في العراق القديم، مرجع سابق، ص 203.

[4] Kramer, S. N, " Lipit-Ishtar Lawcode", ANET, 1969, P: 160.

فأعطت للبنت الكاهنة الحق في سكنى بيت أبيها[1]، حيث ورد:" ***إذا كان الوالد على قيد الحياة وكانت ابنته كاهنة من نوع الاينتوم أو كاهنة من نوع الناديتوم أو القادشتوم[2]، فهي تسكن في بيته كوريث***"[3]، وقد ناقشت المواد 24- 27 حقوق الأولاد الذكور في التركة، حيث ورد في المادة 24: ***إذا ولدت له الزوجة الثانية التي تزوجها أطفالا، فإن مهرها الذي جلبته من بيت أبيها يكون حصة أطفالها، ولكن زوجته الأولى وأطفال زوجته الثانية سوف يقتسمون أموال أبيهم بالتساوي***"، وفي المادة 25 ورد: ***إذا تزوج رجل امرأة وأنجبت له أطفالاً، والأطفال لا يزالون على قيد الحياة، وأمته قد أنجبت لسيدها أطفالاً والأب أي سيد الأمة قد أعطى الحرية لأمته ولأولادها، ففي هذه الحالة لا يقاسم أولاد الأمة أولاد السيد في العقار***"، وورد في المادة 26: ***إذا توفيت الزوجة الأولى وبعد وفاتها أخذ زوجها أمته كزوجته، فأطفال الزوجة الأولى يكونون ورثته، والأطفال الذين ولدتهم الأمة لسيدها سوف لا يكونون كـ.... بيته، فهم سوف.....***"، بينما نصت المادة 27على أنه: ***إذا لم تلد زوجة أطفالاً لزوجها، ولكن زانية من الشارع ولدت له***

---

[1] سليمان، القانون في العراق القديم، المرجع السابق، ص 203.

[2] الناديتوم: من أعلى المراتب الكهنوتية للمرأة في بلاد الرافدين قديماً، كان يحق لها الزواج دون الإنجاب، وكانت تتمتع بمكانة مرموقة داخل المجتمع، إذ كنَ أغلبهن من أبناء الطبقة الحاكمة، وكان لها دور كبير في مجريات الحياة الاقتصادية. للمزيد انظر: الهاشمي، نظام العائلة في العصر البابلي القديم مرجع سابق، ص 59- 60. القادشتوم: وتعني (الموهوبة إلى الإله) أو المقدسة، وكان لها الحق في الزواج وإنجاب الأطفال، وكثيراً ما تشير النصوص إلى أنها كانت تعمل كمرضعة. للمزيد انظر: توفيق، قيس حازم، التشابه والاختلاف لواديي بلاد الرافدين والنيل في العصور القديمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد 2012، ص 112.

[3] Kramer, S. N, Op. Cit, P: 160.

أطفالاً عليه أي الزوج أن يجهز الزانية بالحبوب والزيت واللباس أي يهتم بإعالتها والأطفال الذين ولدتهم له الزانية سيكونون ورثته أي أبناءه الشرعيين. وما دامت زوجته التي لم تلد على قيد الحياة، فلا يجوز للزانية أن تعيش معها في البيت"[1].

وكان للابن الأكبر النصيب الأكبر أو المفضل والبنت لها الحق في أخذ نصيبها من إرث أبيها وهي هدية زواجها، والاحتفاظ بحصة أخيهم الصغير الذي لم يتزوج بعد، وقد جرت العادة أن يترك الأب بعد وفاته وصية لتقسيم التركة على أبنائه، أما في حالة عدم تركه للوصية، فقد اشتمل القانون على مواد يذكر فيها كيفية تقسيم التركة بين الأبناء بالتساوي كما نصت المادة 24 من قانون لبث عشتار آنف الذكر والمواد 165-167 من قانون حمورابي[2]، حيث ورد في المادة 165: "***إذا أهدى رجل حقلا أو بستاناً أو بيتاً لابنه المفضل في نظره، وكتب له بذلك رقيماً مختوماً، فعندما يقتسم الإخوة التركة بعد ذهاب الوالد إلى أجله، عليه أن يأخذ الهدية التي أعطاها إياه والده، وبالإضافة إلى ذلك، عليهم أن يتقاسموا أموال بيت الوالد بالتساوي***"، كما ورد في المادة 166: "***إذا أخذ رجل زوجات للأولاد الذين رزق بهم، ولكنه لم يأخذ لابنه الصغير زوجة، فعندما يقتسم الإخوة التركة بعد ذهاب الوالد إلى أجله، عليهم أن يخرجوا لأخيهم الصغير الذي لم يسبق له أن اتخذ زوجة، نقود مهر الزواج ويعطوها له بالإضافة إلى حصته ويمكنوه من أخذ زوجة***"، وفي المادة 167 ورد:"***إذا أخذ رجل زوجة وولدت له أطفالاً، ثم ذهبت تلك المرأة إلى أجلها، وتزوج بعدها امرأة ثانية، وولدت له أطفالاً وبعد ذلك ذهب الولد***

[1] Kramer, S. N, Op. Cit, P: 160.

[2] الأنصاري، مرجع سابق، ص 86- 87.

إلى أجله، فالأبناء لا يقتسمون على أساس الأمهات، عليهم أن يأخذوا أي أبناء كل أم هدية أمهم، ثم يقتسمون أموال بيت الوالد بالتساوي"[1]. من هنا فقد كان حق الإرث من أهم حقوق الطفل في حضارة بلاد الرافدين.

_ الخاتمة:

كان البحث محاولة لإعطاء صورة واضحة عن حقوق الطفل في مجتمع بلاد الرافدين، وإظهار اهتمام الرافديون القدماء بالطفل قبل وأثناء وبعد ولادته ليقدموا للمجتمع رجالاً يقومون بدورهم في ازدهار الحضارة الرافدية.

فالأم كانت هي المسؤول الأول عن تربية الطفل وتأسيسه فكرياً وأخلاقياً والعبور به من مرحلة الضعف إلى مرحلة النضج والقوة، ليكون فرداً منتجاً قادراً على أن يخلق قيمة لوجوده في المجتمع، وهو دور مهم في المجتمع الرافدي، لذا أولوا عناية فائقة لاختيار الزوجة التي ستكون الأم في المستقبل.

وشكل الاهتمام بالذرية والإنجاب جزءاً مهماً في ثقافة مجتمع بلاد الرافدين، حيث ارتبط بمفاهيم عقائدية تمنح الإنسان راحة في العالم السفلي بقدر ما يكون لديه من الذرية.

كما اهتمت الشرائع الرافدية القديمة بالأطفال والحرص على حقوقهم بشتى المجالات، وانزال العقوبات بحق المقصرين بحقوقهم، وضمان حماية حقهم في الإرث والتربية والتعليم والحماية.

لم يكن هناك تمييز بين الذكر والأنثى في المجتمع الرافدي فيما عدا ما يتعلق باختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر، أما في المعاملة والحقوق فإنهم على الأغلب

[1] Meek, Th. J, "The Code of Hammurabi", Op. Cit, P: 173.

كانوا متساويين، وهو ما انعكس أيضاً على التشريعات الخاصة بالأطفال، حيث أن المفردة التي استخدمتها التشريعات في التعبير عن الطفل كانت تشمل الجنسين الذكر والأنثى، كما أن غرامة الإجهاض في تلك القوانين اختلفت باختلاف الطبقة الاجتماعية وليس باختلاف نوع الجنين.

وكان الاستقرار الأسري، وحماية الأطفال من التشرد وتعلم مهنة مناسبة للمستقبل من الجوانب الأكثر أهمية في المجتمع الرافدي في تلك المرحلة المبكرة من تاريخه.

كما اهتم الرافديون بترسيخ القيم الأخلاقية الإنسانية في نفوس أبنائهم من خلال نصحهم وتوجيههم إلى الالتزام بالقيم والفضائل، والابتعاد عن الرذائل ومساوئ الأخلاق.

المراجع

- المراجع العربية:

1- الأحمد، سامي سعيد، "الطب العراقي القديم"، مجلة سومر، مج 30، ج 1، 2، بغداد 1974.

2- اسماعيل، بهيجة خليل، "الكتابة"، حضارة العراق، ج1، بغداد 1985.

3- الأنصاري، داليا فوزي، الأسرة العراقية القديمة في ضوء النصوص المسمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 2003.

4- الدباغ، تقي، "الثورة الزراعية الأولى"، حضارة العراق، ج1، بغداد 1985.

5- توفيق، قيس حازم، التشابه والاختلاف لواديي بلاد الرافدين والنيل في العصور القديمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد 2012.

6- ديلابورت، ل، بلاد ما بين النهرين، ترجمة محرم كمال، مراجعة عبد المنعم أبو بكر، ط 2، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1997.

7- رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية للطباعة، بغداد 1973.

8- الرويح، صالح حسين، العبيد في العراق القديم، مطبعة أوفست الميناء، بغداد 1977.

9- ساكز، هاري، قوة آشور، ترجمة عامر سليمان، الموصل 1992.

10- سليم، أحمد أمين، الأسرة في العراق القديم، دراسة من خلال أدب الحكم والنصائح، دار النهضة العربية، بيروت 1985.

11- سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، الموصل،1977.

12- سليمان، عامر، "الحياة الاجتماعية والخدمات في المدن العراقية في الأزمنة التاريخية القديمة"، المدينة والحياة المدنية، ج 1، بغداد 1988.

13- الطعان، عبد الرضا، الفكر السياسي في العراق القديم، ج 1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1981.

14- عبد الواحد، فاضل، سليمان، عامر، عادات وتقاليد الشعوب القديمة، بغداد 1979.

15- علي، عادل هاشم، البنية الاجتماعية في العراق القديم، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد2006.

16- كريمر، صمويل نوح، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، مراجعة أحمد فخري، بغداد، د.ت.

17- كونتينو، جورج، الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، وبرهان عبد التكريتي، ط 2، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1986.

18- موسكاتي ، سيبتينو، الحضارات السامية القديمة، ترجمة السيد يعقوب بكر، مراجعة محمد القصاص، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1957.

19- الهاشمي، رضا جواد، نظام العائلة في العصر البابلي القديم، بغداد 1970.

- المراجع الأجنبية:

1- Diakonoff, I, M, "Women in Old Babylonian not under Patriarchal Authority, JEHSO, vol. 29, part. 3,1986.
2- Gordon, E, L, New look at the wisdom of Summer and Akkad,1960.
3- Gordon, E. L, Sumerian Proverbs, Glimpses of Everyday life in Ancient Mesopotamia, Philadelphia, 1959.
4- Johns, C. H, Babylonian and Assyrian Laws Contracts and Letters, Newyork, 1904.
5- Kramer, S. N, " Lipit-Ishtar Lawcode", ANET, Princeton University Press, New Jersey, 1969.
6- Kramer, S. N, The Sumerians, Their History, Culture, and Character, Chicago, 1963.
7- Kramer, S. N, Sumerian Mythology, A Study of Spiritual and Literary Achievement in the Third Millennium B.C, Philadelphia, 1961.
8- Lambert, W. G, Babylonian Wisdom Literature, Oxford, 1960.
9- Mayer Gruber: "Brest- Feeding Practices in Biblical Israel and in Old Babylonian Mesopotamia", JANES, vol. 19, 1989.
10- Meek, Th. J, " The Middle Assyrian Laws", ANET, Princeton University Press, New Jersey, 1969.
11. Meek, Th. J, "The Code of Hammurabi", ANET, Princeton University Press, New Jersey, 1969.
12- Oates, J, Babylon, Thames and Hudson, London,1979.
13- Pfeiffer, R. H, "Akkadian Proverbs and Counsels", ANET, New Jersey, 1969.
14- Roth, M. T, Law Collections From Mesopotamia and Asia Minor, Atlanta, 1997.

15- Stol, M, " Women in Mesopotamia", JESHO, vol. 38, No. 2, 1995.

الطبقات الاجتماعية في الدولة المرابطية (448- 541هـ/ 1056-1147م)

* إشراف الدكتورة: رندة عباس

** إعداد الطالب: عامر غسان الشدود

ملخص:

عند دراسة تاريخ أي دولة من دول العصور الوسطى، لابد من الحديث عن الطبقات الاجتماعية لتلك الدولة، وميزات كل طبقة من الطبقات، ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة الطبقات الاجتماعية المكونة للدولة المرابطية، كونها شكلت إحدى أهم الدول التي حكمت المغرب العربي الإسلامي وجنوب أوروبا،كما وجب معرفة التقسيمات الاجتماعية وأنواعها في الدولة المرابطية، التي نجحت في بناء كيان سياسي واقتصادي واجتماعي قوي، على الرغم من الاختلاف في الطبقات الاجتماعية المكونة للدولة، والتي تمثلت بطبقة الحكام التي شملت الخلفاء والوزراء والولاة، وهي الطبقة التي تحكمت في مقدرات البلاد، والتي اعتمدت على حكم إسلامي ، قائم على أسس دينية بحتة، الطبقة الخاصة وشملت رجال الدين كالعلماء والفقهاء والمتصوفة والطلبة، وهذه الطبقة هي التي أصدرت الفتاوي لتثبيت الحكم القائم، فكانت في كثير من الأحيان سنداً للفئة الأولى، وطبقة العامة والتي شملت التجار الصناع والحرفيون والفلاحون والمهمشون، وهي الطبقة التي اعتمدت عليها الطبقتين السابقتين لترسيخ حكمهم، وهذه الطبقات بدورها قسمت إلى فئات أكثر خصوصية أساسها توضيح واقع كل طبقة، ودورها في المجتمع.

كلمات مفتاحية:

الدولة المرابطية، المغرب الإسلامي، الطبقات الاجتماعية، الخليفة، العلماء والفقهاء، التجار والصناع والحرفيين.

*أستاذ مساعد–جامعة تشرين–كلية الآداب والعلوم الإنسانية–قسم التاريخ–اللاذقية–سورية.

**طالب دراسات عليا(دكتوراه) تاريخ عرب وإسلام–جامعة تشرين–كلية الآداب والعلوم الإنسانية–قسم التاريخ–اللاذقية–سورية.

Social classes in the Almoravid state (AH/1056-1147AD 541-448)

* Dr.Randa Abbas

**student preparation:Amer Ghassan ALshadoud

Abstract

When studying the history of any medieval country, it is necessary to talk about the social classes of that country, and the characteristics of each class,hence this study aims to know the social classes that make up the Almoravid state, as it formed one of the most important countries that ruled the Arab Islamic Maghreb and southern Europ,it is also necessary to know the social divisions and their types in the Almoravid state, which succeeded in building a strong political, economic and social entity, despite thedifference in the social classes that make up the state, which was represented by the class of rulers that included caliphs, ministers and governors, which is the class that controlled the capabilities of the country, which adopted On an Islamic rule, based on purely religious foundations, the special class included clerics such as scholars, jurists, mystics and students, and this class was the one that issued fatwas to establish the existing rule, and it was often a bond for the first class, and the public class, which included merchants, manufacturers, craftsmen, farmers, and the marginalized. The class on which the previous two classes relied to consolidate their rule, and these classes, in turn, were divided into more special classes

whose basis is to clarify the reality of each class and its role in society.

Keywords:

Almoravid state, Islamic Maghreb, social classes, caliph, scholars and jurists, merchants, manufacturers and craftsmen

---

*Assistant Professor – Tishreen University – College of Arts and Human .Sciences – Department of History – Lattakia – Syria

**Postgraduate student (PhD) History of Arabs and Islam – Tishreen University – College of Arts and Human Sciences – Department of History – Lattakia – Syria

أولاً- مقدمة:

لقيت الدراسات الاجتماعية في الفترة الأخيرة عناية كبيرة من قبل الباحثين، وذلك لأهمية الموضوع، وعلاقته بتفسير الكثير من الظواهر الاجتماعية السائدة في أيامنا هذه، والتي تعود جذور الكثير منها إلى فترات موغلة في القدم، وذلك أن هذا النوع من الدراسات يمكننا من إماطة اللثام عما كان يجري في تلك الفترة، وماهي الطبقات الموجودة في المجتمع وكيف كانت العلاقات فيما بينها،لاسيما في منطقة المغرب الإسلامي،وبالتالي فإن دراسة الفئات الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات العالمية عبر العصور،تساعد في تسهيل دراسة الكثير من الحوادث، والأعراف السائدة في تلك المجتمعات، لأن كل طبقة من طبقات المجتمع لها ميزات وخصائص تختلف عن بقية الطبقات، وهذا ينطبق على المجتمع المرابطي، الذي عرف تنوع في طبقاته الاجتماعية، تمثلت في وجود عدد من الطبقات فيه (كالطبقة الحاكمة والخاصة والعامة وغيرهم)، وبدورها قسمت كل طبقة إلى فئات، وقد لعبت تلك الطبقات دوراً مهماً في الدولة المرابطية، وتمثل دور كل طبقة حسب حجمها وقدرتها على التأثير في المجتمع، ومن هنا لابد من الحديث عن تلك الطبقات ووضعها وأحوالها في الدولة المرابطية

إشكالية البحث: شهدت مرحلة العصور الوسطى قيام العديد من الدول الإسلامية، في المشرق والمغرب الاسلامي،وقد ضمت هذه الدول في مجتمعاتها العديد من الفئات،ونخص بالذكر الدولة المرابطية موضوع بحثنا، والتي تكون مجتمعها من فئات متعددة ومتباينة من النواحي السياسية والاقتصادي والاجتماعية، مما يطرح العديد من التساؤلات منها:

1-ماهي الفئات التي يتضمنها المجتمع المرابطي؟

2-ما هي الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الفئات؟

3-ما هي طبيعة العلاقة بين تلك الفئات؟

أهمية البحث: يعود سبب اختيار البحث إلى الرغبة في إلقاء الضوء على الفئات المكونة للمجتمع المرابطي، ذلك أن معظم الدراسات التاريخية قد تناولت الجانب السياسي لهذه الدولة، ، وذلك بسبب أهمية الدراسات الاجتماعية، كونها تمثل أحد وجوه السياسية الداخلية للدولة القائمة، فضلاً عن دورها في التعريف بالمكونات العامة للدولة والتي ساهمت بشكل جذري وفعال في استمرارية الدولة لمراحل زمنية طويلة.

منهج البحث: سيعتمد البحث على المنهج الوصفي في دراسة أحداث المرحلة، وعلى تحليل تلك الأحداث وفق منهج علمي، وقد تم الاستعانة بعدد من المصادر التي عاصرت تلك الفترة، والمراجع التي ساهمت في إغناء البحث بالمعلومات المهمة.

أولاً: لمحة جغرافية وتاريخية:

عرف المغرب العربي الإسلامي وحدة جغرافية متكاملة، كما بقية أقاليم الوطن العربي؛ إذ لا توجد حواجز طبيعية تميز بين حدود بلدان المغرب وأقاليمه، بل على العكس فجغرافيته تتميز بالامتداد المتصل. لكنه قسم سياسياً إلى أقسام عدة، هي: المغرب الأقصى سمي بذلك لأنه أبعد أقطار المغرب الثلاث عن دار الخلافة في المشرق، ويشمل المغرب الأقصى خمس أقاليم[1]. والمغرب الأوسط (يقصد به الجزائر)، لوقوعه بين المغربين الأدنى والأقصى. والمغرب الأدنى (ويضم تونس) كونه أقرب إلى دار الخلافة في الحجاز[2].

وقد عرف المغرب الإسلامي قيام عدد من الدول منها، الدولة المرابطية[3]، التي تأسست وفق أسس دينية إصلاحية، على يد **عبد الله بن ياسين الجزولي**[4] و**يحيى بن إبراهيم**[5] الذي توفي عام440هـ/1048م، فاختار **ابن ياسين** الأمير **يحيى بن عمر اللمتوني**[6] (440-447هـ/ 1048-1056م) زعيماً جديداً لكنه ما لبث ان قتل في إحدى المعارك، فخلفه أخاه **أبو بكر بن عمر**[7] (448-480هـ/1056-1088م)، الذي خضعت له العديد من المناطق، وجعل من واحة **أغمات**[8] مقراً له، ومع زيادة عدد أنصاره واتباعه ضاقت العاصمة بهم، فنقل العاصمة إلى مدينة **مراكش**[9].

وفي عام 452هـ/1060م، غادر **مراكش** إلى الجنوب لقتال قبيلة **جدالة**[10] التي تمردت عليه، فاستخلف ابن عمه **يوسف بن تاشفين**[11] على حكم البلاد لحين عودته، عمل **بن تاشفين** على توطيد حكمه، وكسب التأييد له من العامة والخاصة على حد سواء، ومع عودة **أبو بكر** إلى **مراكش** عام(454هـ/1062م)، شاهد انجازات ابن عمه الواسعة، عَلِمَ أنه لن يتنازل له عن الملك، فاجتمع به وأعلن عن تنازله عن الحكم لصالح ابن عمه[12]، وعاد إلى الجنوب، وبذلك انقسمت **حركة المرابطين** إلى قسم شمالي بزعامة **يوسف بن تاشفين** ويعد هذا الجزء المكون الرئيس للدولة المرابطية، وقسم جنوبي بزعامة **أبو بكر بن عمر**[13].

عمل **يوسف بن تاشفين** (454هـ/1062م-500هـ/1106م) بعد استقرار الأمر له في مراكش على التوسع في أرجاء المغرب والاندلس[14]، ونجح في ترسيخ حكمه، وأسس دولة قوية مرهوبة

الجانب، وبعد وفاته خلفه في الحكم ابنه **علي بن يوسف** (500هـ/1106م- 537هـ/1142م)، الذي سعى لمواصلة سياسة أبيه في الحكم، فحقق انتصارات عدة على أعدائه، لكن ضعف شخصيته، وخضوعه لرغبات الفقهاء ورجال الدين، وتدخل النساء في الحكم، جعل زمام السلطة تخرج من يده، فبدأت عدد من الثورات في المغرب والاندلس ضده، وساءت أحوال البلاد. وبعد وفاته خلفه في الحكم ابنه **تاشفين بن علي** (537هـ/1142م- 539هـ/1144م)، الذي لم يكن على قدر المسؤولية في إعادة هيبة الدولة، وكان جل اهتمامه محاربة **حركة الموحدين**[15]، لكنه ما لبث أن قتل في أحد معاركه ضدهم. فخلفه ابنه **إبراهيم** الذي كان صغير السن، فنشب صراع مع عمه **اسحاق بن إبراهيم** الذي نقض بيعته[16]، وما لبثت أن سيطرت **جيوش الموحدين** على كامل **المغرب** بما فيها **مراكش** وذلك عام 541هـ/ 1146م، والقوا القبض على **اسحاق**[17]، وبذلك سقطت **الدولة المرابطية** بعد حوالي قرن من نشأتها، مخلفة العديد من النظم الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، والتي بدورها خلفت ورائها طبقات اجتماعية عدة سيتم الحديث عنها.

ثانياً: الفئات الاجتماعية: شهد المجتمع **المرابطي** نتيجةً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، إلى ظهور طبقتين اجتماعيتين، **الطبقة العليا**، وشملت **الطبقة الحاكمة**، ويعتمد هؤلاء في إدارة البلاد على طبقة تسمى **الطبقة الخاصة**، ويتم استشارتهم في جميع الأمور، و**طبقة العامة** التي شملت: **الطبقة المتوسطة** التي تملك قوت يومهم، ويسيرون أمور الطبقة العليا، و**الطبقة الدنيا** الذين عانوا من ظروف الحياة الصعبة، ولم يكن لهم أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي، وفيما يلي سيتم الحديث عن هذه الطبقات.

الطبقة العليا وتتضمن:

1-الطبقة الحاكمة: وتشمل عدد من الفئات، وهي:

أ- **الأمراء:** اتخذ حكام **الدولة المرابطية** لقب الأمير فكان أعلى المناصب في الدولة، ويرجع هذا الأمر إلى إعلان **المرابطين** بيعتهم **للخليفة العباسي** في **بغداد**، وبالتالي اعترافهم بسلطته الروحية في العالم الإسلامي، فضلاً عن رغبة **المرابطين** بتأييد الخليفة لهم وفي هذا دعم لسلطتهم القائمة، وللدعوة الدينية الإصلاحية التي قامت عليها دولة **المرابطين**[18]، لذلك فقد أرسل الأمير **يوسف بن تاشفين** وفداً محملاً بالهدايا إلى الخليفة العباسي **المستظهر بالله** (487-512هـ/ 1094-1118م)[19]، وكتاباً يذكر فيه عن جهوده في سبيل نصرة الدين الإسلامي، ويطلب اعتراف الخلافة العباسية بسلطته[20]، واستمر هذا اللقب حتى عام

467هـ/1075م، عندما لقب ابن تاشفين نفسه بأمير المسلمين، وناصر الدين، ليصبح هذا اللقب خاصاً بالأمراء المرابطين حتى نهاية دولتهم[21]. وفيما يتعلق بمنصب الأمير، حيث اعتمد نظام الحكم في الدولة المرابطية على الشورى، فكانت تقام بيعة خاصة، حيث يبايع أمراء الأسرة الحاكمة، ثم سادة قبائل **صنهاجة**، ثم القبائل الخاضعة لنفوذ **المرابطين**، ومن ثم يتلى العقد في المساجد على أسماع الناس، وأخيراً يُخطَب للأمير على المنابر إلى جانب الخليفة العباسي[22].

وفي عهد أمراء الدور الأول **دور التأسيس والقوة:** فقد حافظ حكام هذا الدور على التراث الصحراوي البدوي، المتمثل في حياة التقشف في الأكل واللباس[23]، وفي عهد **أمراء الضعف:** فقد غلبت حياة الرفاه السائدة في بلاد الأندلس[24]، فعمل أمراء هذا الدور على تشييد القصور الضخمة، كما تفنن هؤلاء في زخرفتها، وامتلأت قصور الامراء بالخدم والعبيد والجواري، واكتظ بلاطهم بالشعراء الذين كانوا يلتمسون العطايا والهبات من الأمراء، مقابل مدحهم والثناء عليهم[25]، فمال أمراء هذا الدور إلى حياة الترف والدعة، وابتعدوا عن هموم العامة، وهذا ما ساهم في تراجع شعبيتهم، وسقوطهم لاحقاً.

ب- ولي العهد: لم يكن مبدأ التوريث في الحكم، القاضي بأن يرث الابن أباه في الحكم، معروفاً لدى القبائل البدوية، لأنها من عاداتها أن تعقد لواء الزعامة لمن توافرت فيه شروط وصفات خاصة (كالحكمة والشجاعة والعطاء والنجدة)[26]، وبناءً على ذلك فقد كان يتم اختيار الأمراء في بداية تأسيس الحركة، بناءً على اختيار **عبد الله بن ياسين**، لذلك فقد عيّن **يحيى بن عمر اللمتوني**، بعد وفاة **يحيى بن إبراهيم الجدالي**، وهذا ما أثار حفيظة قبيلة جدالة لخروج الإمارة منها، فجرد ابن ياسين جيشاً ضدهم وردهم إلى الطاعة[27].

ومع تولي **يوسف بن تاشفين** الحكم، سعى إلى تطوير طريقة الحكم، وذلك بسبب خشيته من انتشار الفوضى في البلاد من بعده، وتفكك وحدة المغرب الإسلامي، وتنتهي بذلك الدعوة المرابطية، فعين ابنه **علي بن يوسف** ولياً للعهد عام 495هـ/1101م، بعد أن أستشار القضاة والفقهاء وزعماء القبائل وأفراد أسرته وكبار رجالات الدولة في الأمر، وبهذا انحصرت السلطة في **دولة المرابطية** في **يوسف بن تاشفين** وأبنائه وأحفاده من بعده[28]، لكن لم يكن لولاية العهد خطى ثابتة تسير عليها الدولة، فقد كان يتم تعيين ولي للعهد وما يلبث أن يبدل، أو يعزل، وهذا ما يقود إلى النزاع بين أبناء الأمير حول حق كل منهم في ولاية العهد، وبالتالي حدوث النزاعات بين أفراد البيت الحاكم نفسه[29].

ج- نائب الأمير: ساهم اتساع مساحة دولة المرابطين، في اتخاذ نواب ينوبون عن الأمير، بسبب عدم قدرته على الإشراف على كامل مساحة الدولة المترامية الأطراف، فكان من الطبيعي أن ينوب نائب أو أكثر عنه في أرجاء البلاد. **ففي الأندلس:** تم تعيين النواب من أقرب المقربين إلى **أمير المسلمين**، ووجب أن تتوفر فيه عدد من الصفات منها: أن يكون حسن القيادة والإدارة والكفاية العسكرية، وفي أغلب الأحيان كان **ولي العهد** يتولى عادةً هذا المنصب قبل تنصيبه أميراً للمسلمين، وقد منحت إلى هؤلاء سلطات واسعة، فكانوا يقيمون الولاة ويعزلونهم حسب ما تقضيه مصلحة الدولة[30]، وكان عليه أن يخوض الحروب، ويقمع حركات التمرد يعاونه على ذلك كبار القادة من لمتونة[31]، حيث كانت الأندلس مقسومة إلى عدة ولايات، وقد تنوعت مكان إقامة نائب الأمير فيها، وكثيراً ما نصح الأمراء أبنائهم للسكن في قرطبة[32].

نائب الأمير في المغرب: كان مقره مدينة **فاس**، وكان يولى أقرب الناس إلى الأمير، وكان النائب يقيم في **مراكش** خلال غياب الأمير عنها، إلى أن يعود إليها فيرجع النائب إلى **فاس** كي لا تحدث ازدواجية في السلطة[33]. وبسبب أهمية هذا المنصب، فقد سعى الأمير إلى مراقبة هؤلاء باستمرار، ولم يتيح لهم الاستقرار في مناصبهم لفترات طويلة، حتى لا يعملوا على الاستقلال، فكان يتم نقلهم من ولاية إلى أخرى[34].

د- قادة الجند: احتل هؤلاء مكانة مرموقة، ضمن طبقات **المجتمع المرابطي**، كون اقتصادها يعتمد على الغزو والحروب، وقد خصصت نسبة كبيرة من نفقات بيت المال للجيش، ففي عهد **يوسف بن تاشفين** اهتم بتنظيم الجيش وتدريبه من أجل تحقيق مشروعاته التوسعية الخاصة[35]، لكنه لم يدخل تعديلات كبيرة على إمرة الجند، فظلت التقاليد القبلية هي المتحكمة في تلك النظم، إذ تسيطر القبيلة المنتصرة على مقاليد الحكم، وتوزع قيادة الفرق المختلفة على أفراد من البيت الحاكم، أو من يثق بهم الأمير ويطمئن إلى إخلاصهم[36]. فلذلك كان ولاته وقضاة المدن من القواد العسكريون، كما تولى الفرق المقاتلة قادة عسكريون، وكان الأمير يجتمع بهم قبيل المعركة ويتلقون منه الأوامر والتعليمات[37].

وبسبب أهمية القادة في الدولة، فقد بلغ هؤلاء درجة عالية من الترف والغنى، فأقاموا في القصور والدور الفخمة بجوار قصر الأمير، ولم يختلطوا بعامة الناس، فكانت لهم أحياؤهم الخاصة في مختلف المدن المغربية والأندلسية[38]، حتى أنهم نجحوا في فرض أرائهم على أمراء الولايات، عندما أجبروهم على تعيين قضاة خاصين في مناطقهم يسمى قاضي عسكر، ونتيجة للحياة المترفة لهؤلاء فقد استأثرت عائلات معينة بالأمور العسكرية، وجعلتها حكراً على أبنائها[39]. ومع

دخول **دولة المرابطين** بمرحلة الضعف وتراجع قدرتها العسكرية، وبسبب القوة الكبيرة لقادة الجيش، ونفوذهم الاجتماعي الواسع، وقدرتهم المالية الكبيرة، فقد سعى هؤلاء إلى الاستقلال في ولاياتهم، وإقامة كيانات مستقلة بهم، لكن افتقارهم إلى الخبرة السياسية، وممارسة قضايا الحكم جعل إمارات البعض منهم لا تتجاوز بضعة أشهر(40).

2- الطبقة الخاصة: وتشمل:

أ- **الوزراء**(41) **والكتاب:** تقسم الوزارة إلى نوعين وزارة تنفيذ ووزارة تفويض(42)، إلا أن منصب الوزير في العصر **المرابطي** كان يكتنفه الغموض، فلم يتخذوا لهم وزراء بالمعنى المتعارف عليه والدقيق للكلمة(43)، ونتيجة للحكم العسكري الذي أقامه **الأمراء المرابطون**، فمن الطبيعي أن يتسم منصب **الوزير** بالطابع العسكري، ولمّا كان الأمر يتطلب من الوزير كتابة المراسيم والوثائق وصياغتها، فقد وجد في دولة المرابطين صنفان من الوزراء، هما **وزراء عسكريون:** من قيادات الجيش، وهم عادةً من أقرباء الأمير أو من قبائل لمتونة وصنهاجة، التي قامت على أكتافها دولة المرابطين. **وزراء كتاب:** وهم من الفقهاء، لذلك كان وزراء المرابطين من الكتاب والقضاة(44).

ومن مهام الوزير في **العصر المرابطي**، حسب رسالة محمد بن أحمد بن عبدون في الحسبة تتمثل في:

- على الوزير مراقبة عمل القاضي، فيكون عليه رقيب ومحاسب، لكي لا يحدث أمراً فيه ضرر للمسلمين عند السلطان، فبالقاضي يكون صلاح الرئيس، وبصلاح الرئيس يكون صلاح العباد والبلاد، والوزير واسطة بينهما في ذلك، فباتفاق القاضي والوزير يكون صلاح الدولة وصلاح العالمين.
- على الوزير مراقبة أعمال المتصرفين والعمال وغيرهم، حتى لا يتعدى أحد منهم على أكثر مما جعل إليه، من الحد دون زيادة أو جور(45).

ولم تقتصر مهامهم على ذلك، بل عملوا على توجيه الأوامر للرعية، وبعث الرسائل للملوك، ومعرفة القوائم المستحقة للخراج والجزية ومختلف الجبايات، ونقل أخبار المعارك والجهاد عبر المراسلات، وقد عاش الوزراء والكتاب حياة الترف وتكدست لديهم الثروات الطائلة بفعل الهبات والعطايا التي أنعم عليهم بها الملثمون، وقد تجلت مظاهر ترفهم في القصور التي أقاموها، وحيازتهم للضياع والإقطاعات، هذا النفوذ الاقتصادي ساهم في لعبهم دوراً في الحياة السياسية(46).

ب- الولاة: كانت الولاية على نوعين (عامة وخاصة)[47]، وفي **الدولة المرابطية** كان الولاة من قبيلة **لمتونة** بشكل خاص، و**صنهاجة** بشكل عام، وكان الولاة يخضعون مباشرة لسلطة نائب الأمير، إلا انهم كانوا مراقبين مراقبة شديدة من قبل الأمير عامةً وبشكل خاص خلال فترة حكم **يوسف بن تاشفين**، الذي وضع مصلحة العامة في المقام الأول عند تعيين الولاة، وكان غالباً ما يزود ولاته بتوجيهاته، تتمثل في: اتباع الحق في أموره، ومساعدة المظلوم، وعدم إغلاق أبوابهم في وجه المضطهد، ومعاقبة كل من يخالف القانون أو يبدل الأحكام أو يتعامل بالرشى من موظفي الدولة[48].

كما عمل على منح الولاة سلطات مطلقة، في تسيير أمور الولاية، لكنه لم يكن مطلق التصرف في أفعاله بل عليه استشارة أولوا الرأي، عاش **المرابطون** في ولاياتهم شبه مستقلين، ومنحوا سلطاناً واسعاً، كون الحكم لديهم يميل إلى اللامركزية في الإدارة[49]، لكنهم دانوا بالولاء لأمير المسلمين، الذي سعى إلى الاهتمام بأمر الولايات، فلم يترك أمراً دون حله، وحث الأهالي على العمل للحفاظ على وحدتهم، ونبذ خصوماتهم، والعمل على عدم الخروج عن طاعة أميرهم، لكنه إن ثبت تورط الوالي في سوء معاملة الأهالي، أو قصر وأهمل عمله، فتتم معاقبة الوالي وعزله من منصبه[50].

ج- العلماء والفقهاء: احتلت طبقة الفقهاء والعلماء منزلة رفيعة في المجتمع المغربي الإسلامي، لأسباب عدة، منها: -دعوتهم إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، - دورهم في نشر الدين الإسلامي والعلم في المجتمع، - بث التوعية بين الناس، -التصدي للفساد، القدرة في التأثير على الشعب عامة[51].

عمل ابن ياسين بعد قيام الدعوة **المرابطية**، على الاهتمام بالعلماء والفقهاء، وكان نفسه فقيهاً دينياً، فكان يبعث أموال الزكاة إلى طلبة المصامدة وفقهائها وقضاتها، كما واصل تعليم الناس فخلق في الصحراء جواً من العلم والمعرفة، وبذلك نشأ جيل من الفقهاء الصنهاجيين عرفوا بالصلاح والتقوى[52]، وتميزوا بثقافة كبيرة، فبالإضافة إلى علوم الدين، برعوا في اللغة والفلسفة والعلوم الطبيعية، وهذا ما رسخ وجودهم في المجتمع **المرابطي**، وقد كان الفقهاء يفتون بين الناس من خلال الكتاب والسنة النبوية، ولا يقلدون أحد من الأئمة المتقدمين، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم في استنباطهم القضايا من الكتاب والسنة والإجماع والقياس[53]، فحافظوا بذلك على السلم الأهلي، ومنعوا النزاعات والخلافات بين الناس.

وبذلك عرفت الحركة الفقهية في الدول المرابطية نشاطاً كبيراً، فاحتل الفقهاء والعلماء منزلة رفيعة في الدولة، إذ قدرهم وكرمهم الأمراء، **فيوسف بن تاشفين** كان محباً لهم، ومعظماً لمكانتهم[54]، فقربهم إليه، وجعل استشارتهم دستوراً يسير عليه كل أمراء المرابطون، حتى أمير المسلمين نفسه، كان لا يقطع أمراً في البلاد دون مشاورة الفقهاء[55]، فأصبحوا فيما بعد من المؤثرين على مجريات الأحداث في البلاد، فتدخلوا في شؤون الدولة، وبذلك فقد كان لهذه الفئة سلطاناً واسعاً في المجتمع **المرابطي**، وبشكل خاص إذ توافقت أفكارها مع أفعال الأمراء أو ولاة الأمر، فأساء هؤلاء استعمال سلطانهم لمصالحهم الخاصة، فأثاروا بأفعالهم نقداً شديداً على أنفسهم وعلى **المرابطين**[56]، وهذا ما دفع مؤسس حركة الموحدين **محمد بن تومرت**[57] إلى مهاجمتهم، واتهمهم بالجمود والتمسك بالفروع وتركهم للأصول[58].

ثانياً: فئة العامة: يقصد **بالعامة** القسم الأعظم من الرعية، ويرجع سبب تسميتهم بهذا الاسم، لكثرت عددهم وعدم إحاطة البصر بهم[59]، ولجهلهم بالأمور الدينية التفصيلية، والتزامهم بالعموم فقط، فهم يقرون بالله ورسوله، لكنهم لا يعرفون أسرار الشرع وعلم الكلام والفلسفة، وبالتالي فكلمة عامي أي ليس لهم بالثقافة العامة، أو بأحد فروع المعرفة، فضلاً عن كونهم ليسوا من أصحاب السلطة[60]. حيث وصفت هذه الفئة بأوصاف عدة، كانت تذمهم وتنعتهم بأبشع الأسماء والصفات، كالرعاع والأوباش والأنذال[61]، ولابد من الإشارة إلى أن هذه الفئة عاشت في ظروف قاسية وصعبة، إلا أنها مارست دوراً مهماً في أوضاع المجتمعات عامةً، كما ضمت هذه الفئة قسمين أساسيين، وبدوره كل قسم جزء إلى فئات متعددة، أهمها: صغار التجار وأصحاب الحرف الصغيرة والفلاحين الذين يشتغلون في مزارع الشرفاء، وشرائح أخرى ارتبطت بها[62].

وقد عملت **الدولة المرابطية** على تنظيم أمور هذه الطبقة، فسنّ الأمراء القوانين والأنظمة العادلة، بما يمكنهم من العيش في كنف السلطة، إلا أنهم في أواخر عمر الدولة، وبداية الاضطرابات السياسية، فرضت الضرائب الباهظة عليهم، فلم يكن بمقدورهم دفعها، مما زاد في سوء واقعهم[63]، وفيما يلي سيتم الحديث عن أهم فئات هذه الطبقة وأوضاعها.

1- الطبقة الوسطى:

-**أالتجار:** تمثل هذه الطبقة شريحة كبيرة من الطبقة العامة، ويعمل هؤلاء في شراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء[64]، وقد قسمت هذه الفئة إلى فئات عدة، وهي:

الفئة الأولى التجار البسطاء: وهؤلاء من دون حوانيت أو رأس مال تقريباً[65]، فيتنقلون بين الأسواق، ويتاجرون بالمنتجات على جانب الطرقات، أو في رحبة الجامع[66]، كما عمل هؤلاء

الباعة في المناطق النائية، ومناطق الفتن، مخاطرين بأنفسهم بحثاً عن المزيد من الربح، فضلاً عن غيابهم عن منازلهم لفترات طويلة[67]، وهذا ما يمكّن صاحبها من محاربة الفقر، وقد ضمت هذه الشريحة العطارين بائعي النباتات الطبية، والصيادين الذين عاشوا بالقرب من شواطئ البحار والأنهار وغيرهم، وقد مارس بعض المتصوفين العمل التجاري، فمنهم من كان جزاراً يبيع اللحوم، ومنهم من كان يبيع الخضروات[68].

أما **الفئة الثانية** تشمل **صغار التجار**: وهم على الأغلب أصحاب الحوانيت الصغيرة المتواضعة، الذين يكسبون رزقهم من تجارتهم، يشتركون مع العامة بالمكانة الاجتماعية، وقد اتهم التجار الصغار والباعة بالغش، وأنهم شرهون إلى ما بين يدي الناس، ولولا تدخل الحكام لأصبحت أموال الناس نهباً بيد التجار[69]. أما **الفئة الثالثة** :فكانت تشمل **كبار التجار**، وهؤلاء استغلوا الفئتين السابقتين، ولم يتركوا لهم هامش ربح كبير، فكانوا المستفيد الأكبر من العمليات التجارية، وقد اتخذت **الدولة المرابطية**، إجراءات شاملة وواسعة لتشجيع التجارة، فسعت لإلغاء الضرائب الفادحة على التجارة، وبقي على التاجر أن يوفي الضرائب الشرعية للدولة، وفتحت منافذ متعددة لتسويق المنتجات الزراعية والصناعية، ونشطت عملية الصادرات والواردات، ونمت التجارة الداخلية بفعل الاستقرار السياسي للدولة، وازدهرت التجارة الخارجية بفعل النمو الكبير للأسطول المرابطي[70]، وحمت الدولة الأسواق من السرقة أو الابتزاز، إلا أن التجارة ما لبثت أن تهاوت، بسبب ضعف الحكام وما رافقه من انتشار السرقات، وعدم قدرة الدولة على ضبط الأسعار، كما زادت الكوارث البيئية وضع التجار سوءاً، مما أدى إلى فقر خلق كثير[71].

ب- الصناع والحرفيون: تعد هذه الشريحة أهم شرائح الطبقة **العامة**[72]، والتي لا يمكن الاستغناء عن خدماتها، وذلك لدورها الكبير في ازدهار المجتمع، ومساهمتها في تأمين متطلبات حياته اليومية، ونظراً لأهمية الصنائع والحرف في المجتمع، فقد عدها البعض أول ما ينبغي للإنسان تعلمه بعد معرفته لوالديه[73]، ولعل هذا ما ساعد العامة على الإقبال لتعلم المهن، وقد ساعد رب العمل صناع لا يقلون كفاية ودراية بأسرار الصنعة عن المعلم، ولكنه يختلف عنهم بملكية وسائل الإنتاج، ويبدو أن العلاقة التي كانت تربطه مع عماله تهدف إلى التعاضد والتلاحم داخل الحرفة[74]، كما ساعده صبياناً صغاراً، ويعمل هؤلاء من أجل اكتساب الصنعة أو الحرفة، حيث يكون هؤلاء الصناع الصغار تحت التمرين من أجل اكتساب الحرفة، كانت تلك المهارة الحرفية تنقل إلى المتمرنين بواسطة التعليم، وكذلك مشاهدة الآلات أثناء العمل[75].

ازدهرت الصناعة خلال **الحكم المرابطي**، بسبب انتشار الأمن والأمان[76]، وتوفر الشروط المادية اللازمة للصناعة[77]، ومهارة الصناع ومعرفتهم الفنية في مجال صناعتهم[78]، واهتمام الأمراء بالحرفيين والسهر على سلامة أبدانهم وتوفير الخدمات لهم[79]، فضلاً عن تمتعهم بالإعفاءات الضريبية[80]، وكان للنشاط التجاري الضخم للمرابطين، دوراً في رواج الصناعة المرابطية، كونه من الميسور تسويقها وتصديرها، مما حدا بالصناع على مضاعفة الانتاج، مما أدى لظهور مراكز صناعية ضخمة في البلاد[81].

وقد قسم الحرفيون إلى قسمين:

القسم الأول: يعمل في القطاع الإنتاجي، ويشمل الصناع المستقلون الذين يملكون كل عناصر الإنتاج، (أدوات الإنتاج، المواد الخام، العمل)، وقد كان الحرفيون المستقلون يعملون بأبدانهم وأدواتهم[82]، وذلك في ورشات، أو في معامل صغيرة خاصة بهم، إذ كانت أغلب الحرف وراثية، أو ذات طابع عائلي[83]. وقد تمركزت معظم تلك الصناعات في المدن، لأسباب تقنية وإدارية من جهة، ولسهولة إشراف الدولة على العمال من ناحية ثانية[84].

ومن أهم أنواع الحرف المحددة للاستثمار التي عرفت خلال **العصر المرابطي**، حرفة **الخياطة** التي تعد آخر عملية تخضع لها الأثواب قبل أن تصبح جاهزة للاستعمال، و**الدباغة** التي صنفت ضمن الأعمال القذرة، بالإضافة إلى **الحدادة** التي عدت من المهن المهمة الضرورية[85]، كونها مادة أساسية لصناعة بعض الأدوات الفلاحية والصناعية وصناعة السفن، وتشكل حرفة **النجارة** أشهر الصنائع في المغرب **المرابطي**، ومن الطبيعي أن يزداد الاهتمام بالنجارة، لاسيما في ظل تصاعد الاضطرابات والفتن، وذلك من أجل صناعة آلات الحرب، أما الصناعات **الفخارية**، فتعد من الأعمال المتخذة من الأرض والنار، فالوسائل الضرورية المستعملة لهذه الصناعة، تمثلت في الأفران والحطب[86]، وغيرها من الصناعات.

أما **القسم الثاني:** يعمل في القطاع الخدمي، التي تتعلق بخدمة المدن والتجارة والصناعة، ومن أهم أمثلة تلك الحرف، هي: حرفة **البناء:** وهؤلاء يعملون في بناء وترميم دور السكن والمنازل، ومختلف أنواع البناء[87]، و**الحمالين:** وتتمثل مهمة هؤلاء في نقل السلع والبضائع، على ظهورهم أو على ظهور دوابهم[88]، وقد تعددت مشكلاتهم مع أصحاب الأحمال، وترأسهم أمين يتولى النظر فيما يتعلق بشؤونهم، وهو حلقة الوصل بينهم وبين المحتسب[89]، وبالرغم من الدور الحيوي الذي قام به الحرفيون والصناع، في تأمين حاجيات المجتمع الصناعية، إلا أنه لم تخفف عنهم النظرة الاجتماعية المشوبة بالازدراء والتعالي، كونهم ينتمون إلى طبقة العامة.

ج- **الفلاحون:** تعد هذه الشريحة من أهم الشرائح في المجتمع **المرابطي**، فهي من تزود الناس بما يحتاجون إليه من المواد الغذائية، وقد كان عدد العاملين في الفلاحة والزراعة كبير، وقد سعت الدولة المرابطية إلى تطوير الزراعة وانعاشها، وذلك من خلال إقطاع الجند أرضاً يزرعونها، وينتفعون بخيراتها، مقابل اداء واجب الدفاع عن الوطن، كم ارتفعت مكانة المزارعين، وازداد إقبالهم على زراعة أراضيهم بسبب السياسة الضريبية الحكيمة للدولة المرابطية[90]، وتقسم هذه الفئة إلى عدة أقسام، وهم:

القسم الأول (الملاكين الصغار)**:** تحرر هؤلاء من الواجبات الإقطاعية، كانوا يقيمون في أراضيهم، وتشاركهم نساؤهم وأفراد عائلاتهم في العمل، وكان هؤلاء يتعاونون فيما بينهم في إنجاز أعمالهم الزراعية، معتمدين على الوسائل المستخدمة آنذاك[91]، ويبدو أن هذه الفئة الاجتماعية قد تضررت معيشياً بسبب ضعف وسائل الإنتاج، حيث أصبحت الأرض غير كافية لحياة الترف للفلاحين وأسبابه، وإنما هي في الغالب لسد حاجة الفلاح، والحصول على ضرورات العيش، وقد ميزهم مفكري تلك المرحلة عن أصحاب الملكيات الكبرى بكونهم من جهلة الفلاحين[92].

القسم الثاني: فلاحين فقراء (مشاركين)**:** المرتبطون بعقود الشراكة، وما يلازمها من شروط تعسفية، والملاحظ أن هذه الفئة شكلت الغالبية من المزارعين، وقد عانت هذه الشريحة من أصناف الاستغلال والقهر، من قبل الإقطاعيين وملاك الأراضي وبعض ممثلي السلطة[93].

القسم الثالث: الفلاحون المتنقلون، وهؤلاء لا يملكون أرضاً، بل يلجؤون إلى الملاك وأصحاب الضيع من أجل القيام بالمزارعة، وكان يجب على المزارع أن يتولى الحرث والبذر وجني المحصول، مقابل الحصول على حصة من المحصول يتم الاتفاق عليها[94]. كان هؤلاء يعانون من البؤس، إذ أن مستواهم المعيشي والاجتماعي كان يتجه نحو الانحطاط، وعلى وجه الخصوص خلال مرحلة ضعف **الدولة المرابطية**، إذ عانوا من الاستغلال والقهر من قبل الإقطاعيين وملاك الأرض[95]، وعلى الرغم من دور المهم لتلك الفئة في المجتمع، من خلال تامين الغذاء للسكان، إلا أنها لم تحظى بأدنى قدر من الاحترام، ووصفوهم بأهل السفلة[96]، وبأنهم لا علم عندهم ولا صلاح لرأيهم على طول ممارستهم لهذه المهنة.

2- الفئة الدنيا (المهمشون): وهي الطبقة الدنيا في المجتمع، وتتميز بكونها الطبقة المسحوقة في المجتمعات كافةً، إذ يمنع عليهم المطالبة بأي حقوق، وتقع عليهم كل الأعمال المجهدة، وتقسم هذه الطبقة إلى عدة فئات، وهي:

أ- **العبيد (الرقيق):** يشكل العبيد شريحة عريضة من طبقة العامة، عمل هؤلاء في الأعمال المنزلية والعسكرية على حدٍ سواء، وقد تم جلبهم إلى الدولة من خلال توسع **المرابطين** وحروبهم، مما أدى لأسر عدد كبير وبيعوا في الأسواق المغربية، سمي هؤلاء بأسماء عدة، منها الزنج وقوقو وجناوة[97]، إلا أن هذه التسمية ما لبثت أن بُدِلت، وأصبحت تطلق على كافة العبيد الذين يعملون لديهم من خارج المغرب[98]. وقد كان لهؤلاء استخدامات عدة، عسكرية واجتماعية.

ففي **المجال العسكري** كان عبيد **السودان** أفضل العبيد للخدمة، لما تمتعوا به من شدة وقوة وصحة أبدان، فضلاً عما امتازوا بهِ من الشجاعة الإقدام والصبر[99]، وهذا ما شجع الأمراء **المرابطين** على تطويعهم استخدامهم في الجيش، فازداد عددهم بشكل كبير، وقد تجلى ذلك من خلال تشكيل الأمير يوسف بن تاشفين لحرسه الخاص من العبيد والصقالبة[100]، وفي موقعة **الزلاقة**، اشترى ابن تاشفين ألف من العبيد السودان شاركوا في قتال النصارى في **الأندلس**[101].

وفي **المجال الاجتماعي:** استخدم هؤلاء في المنازل، وفي بعض الأعمال الزراعية أيضاً[102]، أما بالنسبة للجواري فقد استخدمن على نحو واسع في منازل أبناء الطبقة الأرستقراطية، وقد انتشرت عادة شراء الجواري عند المرابطين[103]، حتى وصلت إلى طبقة الأمراء، فاتخذوا من الجواري خليلات، ومن هنا فقد حظيت النساء بحياة كريمة في قصور الخلفاء والأثرياء، وتم تعليمهن وتأديبهن على عكس الرجال العبيد، الذين عملوا في أقسى الأعمال، وتحت أسوء الظروف.

كان لازدياد الطلب على العبيد من قبل الطبقة الخاصة، وإقبال الخلفاء على تجنيدهم، واستخدامهم كحرس لبلاطهم، دوراً أساسياً في قيام أسواق واسعة للنخاسة، أهمها سوق مراكش[104]، وقد حرم هؤلاء من حقوقهم كافةً، حتى حرية أنفسهم، فلم يلقَ هؤلاء المعاملة الحسنة، حيث تعرضوا للسباب والشتائم، وغالباً ما كان الحديث عنهم وعن عيوبهم في كتب الفقه مقروناً بالكلام عن البهائم، ويبدو أن أسيادهم كانوا يبخلون عليهم في منحهم قوت يومهم، مما يضطر هؤلاء إلى الفرار، لكنهم قد لا يجدون ما يأكلونه، لعدم معرفتهم بأي مهنة، فيضطرون لممارسة أعمال السلب والنهب وقطع الطريق، وسرقة أموال الناس بغير رضاهم[105].

ب- المتسولون: يعد المتسولون إحدى الطبقات العامة، وقد تعرضت هذه الطبقة إلى الإهمال والنسيان، لذلك فهي تدخل ضمن الفئات المهمشة في المجتمع المرابطي، ويرجع أسباب تهميش هذه الفئة إلى أمور عدة، هي: التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المغربي، واستفحال الفوارق الطبقية وازدياد حركة البذخ والترف، وما نتج عنه من غلاء فاحش. وكونها طبقة غير

منتجة في المجتمع، وتشكل عبئاً على كاهل الدولة **المرابطية** التي عجزت عن دمجهم في كيان المجتمع، فضلاً عن بعدهم عن المواقع السياسية والعلوم المعرفية[106].

وقد سلك هؤلاء طرقاً مختلفة لكسب المال، فمنهم من كان يتخذ من ساحات المساجد والجوامع (كمسجد علي بن يوسف) مكاناً لتجمعهم، فيعملون على الانزواء والانقطاع فيها بهدف كسب الصدقة والإحسان[107]، أو يستغلوا أماكن تجمع الناس في الأسواق والطرق، ومنهم من يدق أبواب المنازل[108]. ولكسب عطف الناس وحنانهم فقد اتبعوا أساليب عدة، كتخبط في الأسواق وإيهام الناس بالصرع، أو إظهار الأورام والقروح البشعة، أو يظهر بأنه مقعد، وغيرها من التصرفات التي تهدف لأخذ أموال الناس بالباطل. وقد انتشر التسول في مختلف أرجاء البلاد، كالمدن المغربية الكبرى والأندلس على حد سواء[109]. وقد سعت السلطات المرابطية للقضاء على هذه الظاهرة، من خلال تشديد الرقابة عليهم من قبل موظفي الحسبة، الذين عاقبوا كل من يلجأ للحيل من أجل الحصول على أموال الناس بالباطل، وصدرت الكثير من الفتاوي التي حضت على منع المساكين من السؤال والتسول في المساجد[110]، كما لعب المتصوفة دوراً مهماً في محاربة تلك الظاهرة، عندما سعوا لضرب وإهانة وشتم كل شخص سليم يتسول، إلا أنهم كثيراً ما كانوا يعطفون على هؤلاء ويقدمون لهم الملابس والأطعمة لتخفيف ضغوط الحياة عنهم[111].

ثالثاً: الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يلاحظ أن المرابطين تمكنوا من تأسيس دولة قوية لهم، شملت كلاً من المغرب والأندلس، وقد تمكنت هذه الدولة وعلى الرغم من التباين الموجود بين فئات شعبها من بناء كيان سياسي واجتماعي واقتصادي قوي، معتمدةً في ذلك على أسس دينية إصلاحية،وبعد دراسة الفئات في المجتمع المرابطي، تبين أنه مقسم إلى عدد من الطبقات والتي تضم بدورها عدد من الفئات، منها الطبقة الحاكمة التي ترأست هذه الفئات من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأس هذه الفئة الخلفاء ،الذين قادوا البلاد نحو التطور والازدهار، وساهموا بشكل فعال في ترسيخ حكم الدولة، لكن القضية التي أثرت سلباً في هذا النظام، تحويل حكم الشورى إلى الحكم الوراثي، مما سمح بوصول خلفاء لا أهلية لهم إلى الحكم في البلاد، فكان هؤلاء ألعوبةً بيد الوزراء الأقوياء، الذين أصبحوا الحكام الفعليين، وساهموا بشكل مباشر في استقرار الدولة، بعد أن كانوا أدوات لتنفيذ أوامر الخلفاء الأقوياء، كما لعب الفقهاء دوراً مهماً في الحياة العامة، فمن خلالهم طبقت الدولة سياستها تجاه الرعية، معتمدين على التفاف شرائح المجتمع المتنوعة حولهم، ومع دخول الفساد إلى هذه الطبقة، وبعدهم عن القضايا الدينية، فقدت تلك الطبقة شعبيتها بين الناس، وتراجعت حظوتها لدى الحكام.

أما الطبقة الثانية، تمثل المقربون من الحاكم بما فيها من فقهاء ووزراء وأمراء وقادة وطلبة العلم،وتعيش هذه الفئة وفق أوامر السلطة مقابل الترف الاقتصادي والاجتماعي التي تعيش فيه.

وتشكلت الطبقة الثالثة من، التجار والحرفيين وأصحاب المهن، وحاولت أن ترتقي بمستواها للتقرب من السلطة الحاكمة، ولكن الضرائب قد أثقلت كاهلها.

وتكونت الطبقة الرابعة من، الباعة الصغار والفلاحين والأيتام والعبيد والمهمشين، الذين نعتوا بكل أوصاف التذليل والتحقير، وهؤلاء يمثلون الأغلبية الساحقة في المجتمع، لكنها كانت أكثر الطبقات معاناةً وتعاسةً، وكانت مساعيهم تتجه إلى تأمين قوت يومهم، أو تحسين واقعهم المعاشي، لكنها بقيت المؤثر والمتأثر الأكبر بالمتغيرات التي تصيب المجتمع، بمناحيه كافةً (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية)، كونها الطبقة الأضعف، والأكثر بعداً عن قضايا المجتمع، فضلاً عن عدم قيام ولاة الأمر في مراحل الزمن المختلفة إلى إيجاد حلول ناجعة لمشكلات تلك الطبقة.

هوامش البحث:

[1] – تضم بلاد المغرب الأقصى خمسة أقاليم، وهي: (إقليم فاس، ومراكش، والسوس، والدرعة، وتافيلات). انظر: ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ، دار الفكر، بيروت، 1979م،ج6، ص101.

[2]– السلاوي (أحمد بن خالد الناصري): الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، تح: (جعفر الناصري ومحمد الناصري)، دار الكتاب، الدار البيضاء،1954م، ج1، ص33.

[3]– المرابطون (أو الملثمون): قبائل بربرية تنتسب إلى صنهاجة، ومن أهم قبائلهم (جزولة– لمطة– جدالة– مسوفة– دكالة– هسكورة– وتتزعمهم لمتونة)، وقد أطلق ابن ياسين هذه التسمية على اتباعه الذين بلغ عددهم ألف رجل، لما علمه فيهم من نصرة للإسلام وشدة بأسهم في الجهاد، تيمناً بقوله تعالى "يا أيها الذين أمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون". أم الملثمون أو أهل اللثام فاسم اختص به قسم كبير من قبائل صنهاجة الصحراء. حركات (إبراهيم): المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء،ط1، 2000م، ج1، ص154؛ الخليفة (حامد محمد): يوسف بن تاشفين بطل الزلاقة وقائد المرابطين، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط1، 2004من ص11–12.

[4]– عبد الله بن ياسين الجزولي: أصله من قرية تاماتاوت في طرف صحراء غانة، تلقى علومه على يد فقيه بلاد السوس، ثم رحل إلى الأندلس واجتهد في تحصيل العلوم، عاد إلى المغرب واستقر في مساكن قبيلة جدالة عام (430هـ/1038م)، وبدأ بتعليم أهالي القبيلة اللغة العربية، والإرشاد الديني بلهجة أهل الصحراء (البربرية)، لكن تعاليمه اصطدمت بمصالح الأمراء والأشراف فثاروا عليه وكادوا يقتلوه، فترك القبيلة وانتقل إلى قبيلة لمتونة، ثم اختار رباط على مصب نهر السنغال، حتى تلقى دعوة من أهالي درعة وسجلماسة عام447هـ/ 1055م، تطلب منه المساعدة على تخليص بلادهم من ظلم الحكام، وتعليمهم أسس الدين الإسلامي. البكري (أبي عبيد الله): المغرب في ذكر أفريقيا والمغرب، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، د.ت، ص165؛ مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح:(سهيل زكار وعبد القادر زمامة)، دار الرشاد الحديثة للطباعة، الدار البيضاء، ط1، 1979م، ص20.

[5]- يحيى بن إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجدالي (440هـ-1048م)، حيث كانت الزعامة في قبيلة جدالة لأسرته، فكان أميراً في قومه، يعد أول أمير للمرابطين، وأول من أسس الحركة المرابطية برفقة عبد الله بن ياسين الجزولي. انظر: مؤنس (حسين): معالم من تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد الحديث، القاهرة، ط5، 2000م، ص182. و السلاوي: الاستقصا، مصدر سابق، ج1، ص99.

[6]- يحيى بن عمر اللمتوني: من زعماء قبيلة لمتونة، اختاره عبد الله بن ياسين زعيماً للحركة بعد وفاة ابن إبراهيم، قتل في إحدى معاركه مع قبيلة برغواطة عام(447هـ/ 1055م). نصر الله (سعدون عباس): دولة المرابطين في المغرب والأندلس(عهد يوسف بن تاشفين)، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985م، ص31.

[7]-أبو بكر بن عمر اللمتوني(400هـ/1007م-480هـ/1087م)، أحد تلاميذ الشيخ عبد الله بن ياسين الجزولي، وشيخ قبيلة لمتونة بعد وفاة أخيه عام (447هـ/1056م)، سيطر على العديد من المناطق. ابن عذارى (أحمد بن محمد): البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تح: (بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2013م، ج3، ص11-13.

[8]- واحة في نواحي بلاد البربر، كانت واحة عامرة، ومحاطة بأسوار عالية، جعلها المرابطون عاصمة لهم في بداية أمرهم، إلا أنها فقدت جزء كبير من أهميتها بعد تأسيس مدينة مراكش، ونقل المرابطين عاصمتهم إليها، إلا أنها استعادت جزء من هذه الأهمية في عهدي الموحدين والمرينيين وأصبحت تدعى مراكش الثانية. كربخال (مارمول): أفريقيا، تر(محمد الحجي ومحمد زنيبر وأخرون)، دار نشر المعرفة، الرباط، 1989م، ج2، ص60-61.

[9]- تعد أكبر مدن المغرب الاقصى، بناها الخليفة يوسف بن تاشفين عام(465هـ/ 1072م)، وقد عظم شأن هذه المدينة في عهدي المرابطين والموحدين، وعظمت تجارتها، وهي أكثر بلاد المغرب بساتين وحدائق، فضلاً عن تطور صناعتها، لذلك تنافس الناس إلى البناء والسكن فيها. الحميري (محمد عبد المنعم): الروض المعطار في خبر الأقطار،تح:(إحسان عباس)، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م، ص540- 541.

[10]- إحدى قبائل صنهاجة، وهي من القبائل الذين ينتجعون المراعي، ويقيمون في الصحراء، وكانت مضاربهم تمتد حتى أقصى جنوب المغرب على نهر السنغال، وقد تميزت هذه القبيلة

بكثرة عدد أفرادها، لذلك تحملت عبء الدعوة المرابطية في مراحلها الأولى، فكان لتلك القبيلة موقع متميز بين القبائل المؤسسة للدولة المرابطية. دندش(عصمت عبد اللطيف): دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا (430-515هـ /1038-1121م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م، ص32؛ حسن(علي حسن): الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس في عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1980م، ص297-298.

[11]- يوسف بن تاشفين بن إبراهيم بن تورفيت بن وارتقطين بن منصور بن مصالة الصنهاجي اللمتوني الحميري، تلقى علومه من أفواه المحدثين والوعاظ، ولم يتعمق بالتعليم الديني، تولى قيادة جيش المرابطين في المرحلة بين (448-452هـ/ 1056-1060م)، تحت زعامة ابن عمه أبو بكر بن عمر، ومن ثم ناب عن ابن عمه في حكم المغرب في الفترة بين 452-454هـ/ 1060-1062م. نصر الله (سعدون عباس): دولة المرابطين، ص35-41.

[12]- وصل الأمير أبي بكر بن عمر من الصحراء، بعد أن أنهى حروبه فيها، وجد أن يوسف بن تاشفين قد أخضع البلاد لحكمه، ووجد أنه قد عزم على الاستبداد بالمُلك، بعد أن أجزى العطايا والإحسان على رعيته، لذلك شعر أبو بكر بعدم رغبة يوسف بالتنازل له عن الحكم، لذلك سارع إلى التنازل عن الحكم لصالح يوسف، وعاد إلى الصحراء ليستكمل حروبه فيها، إلى أن قتل على يد السودانيين عام (480هـ/ 1088م). مؤلف مجهول: الحلل الموشية ، ص20-28.

[13]- القسم الشمالي بزعامة يوسف بن تاشفين، اتخذ من مراكش مقراً له، وميدان لنشاطه في المغرب والأندلس، بينما القسم الجنوبي بزعامة أبو بكر بن عمر، وكانت أفريقيا الغربي مقر نشاطه، وسعى لنشر الإسلام فيها، ويفصل بينهما الصحراء. مؤنس (حسين): معالم في تاريخ المغرب والأندلس ، ص188.

[14]- استولى ابن تاشفين على مدينة فاس عام(467هـ/1075م)، ثم بلاد الملوية، وفتح مدينة تلمسان عام(468هـ/1076م)، حتى عام(484هـ/ 1091م) عندما بسط بن تاشفين سيطرته على المنطقة الواقعة بين الجزائر شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً، ومن جبال البرانس شمالاً حتى جبال تشاد جنوباً. وفي بلاد الأندلس قاد ابن تاشفين معارك عدة مع الإسبان والأوروبيين، ومن أهم تلك المعارك معركة الزلاقة التي نجح فيها من تحقيق الانتصار على القوات الإسبانية والقوى المتحالفة معها عام479هـ/1086م. الفاسي (علي بن أبي زرع): الأنيس المطرب بروض القرطاس (في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس)، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط،

1971م، ص154؛ بلغيث (محمد أمين): نظرات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007م، ص90.

[15]- يعد محمد بن تومرت (473-524هـ/1080-1130م) المؤسس الفعلي لحركة الموحدين وزعيمها الروحي، الذي أقامها على أسس دينية، ونجحت في إسقاط حكم المرابطين، وتأسيس دولة مترامية الأطراف ضمت شمال أفريقيا والأندلس، ويعد عبد المؤمن بن علي المؤسس الفعلي للإمبراطورية الموحدية، وحكم بعد وفاته عدد من الخلفاء، وقد استمرت تلك الدولة حوالي قرن ونصف بين عامي (515-668هـ/ 1121-1269م). البيذق (أبي بكر الصنهاجي): أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971م، ص34.

[16]- بوتشيش (إبراهيم القادري): المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع- الذهنيات- الأولياء)، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ط1993،1م، ص16-17.

[17]- مؤلف مجهول: الحلل الموشية، ص129.

[18]- حسن (علي حسن): الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص53.

[19]- الخليفة أحمد بن عبد الله (المستظهر بالله): ولد عام(471هـ/1078م)، تولى الحكم و عمره لا يتجاوز السادسة عشر، وقد قسمت الدولة في عهده إلى دويلات عدة (كالمرابطين وبني زيري في شمال أفريقيا والفاطميين في مصر وغيره)، وكان من خيار بني العباس لين الجانب، ويسارع إلى عمل البر. بك (محمد الخضري): محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003م، ص402.

[20]- يرجع سبب إرسال ابن تاشفين بعثته إلى بغداد إلى موقف فقهاء الأندلس من حملته على بلادهم، الذين قالوا له: "أنه لا تجب طاعتك على المسلمين حتى يكون لك عهد من الخليفة"، وعندما عاد الوفد إلى مراكش، كان محملاً بالهدايا وكتاب تقليده حاكماً على المغرب وخلع. النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب): نهاية الآرب في فنون الأدب، تح: (عبد المجيد ترحيني)، دار الكتب العلمية، بيروت)، د.ط، د.ت، ج24، ص150.

[21]- محمود (حسن أحمد): قيام دولة المرابطين (صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى)، دار الفكر العربي، القاهرة،1956م، ص341.

[22]– أشباخ (يوسف): تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة: محمد عبد الله عنان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011م، ج1، ص273.

[23]– يذكر ابن أبي الزرع عن حياة يوسف بن تاشفين، فقال أنه كان: "متقشفاً في ما فتح الله عليه من الدنيا، لباسه الصوف ولم يلبس غيره ، وأكله الشعير ولحوم الإبل وألبانها، ولم ينتقل عنه مدة عمره". الفاسي (علي بن أبي زرع): روض القرطاس، ص87.

[24]– محمود (حسن أحمد): قيام دولة المرابطين، ص422.

[25]– بوتشيش، (إبراهيم القادري): مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، د.م، د.ت، ص132–133.

[26]– محمود (حسن أحمد): قيام دولة المرابطين، ص343.

[27]– نصر الله (سعدون عباس): دولة المرابطين، ص31.

[28]– حسن(علي حسن): الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص68.

[29]– من أهم الأمثلة على الخلافات بين أحفاد ابن تاشفين، عندما عيّن علي بن يوسف ابنه سير لولاية العهد، وتاشفين والياً على الأندلس، وهذا ما أدى إلى نشوب خلاف بين الأخوين حتى وفاة سير في عهد أبيه، كما رفض أبو بكر بن علي بن يوسف وكان والياً على إشبيليا على تعيين أخاه سير في ولاية العهد، وهذا ما قاد إلى عزله ونفيه إلى الصحراء. حسين (حمدي عبد المنعم محمد): التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عهد المرابطين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997م، ص256–260.

[30]– حسين (حمدي عبد المنعم محمد): التاريخ السياسي والحضاري، ص261–262.

[31]– مؤنس (حسين): الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين (سقوط سرقسطة بيد النصارى 512هـ/ 1118م)، مكتبة الثقافة الدينية، د.م ،1991م، ص9.

[32]– مدينة عظيمة بالأندلس، وهي عاصمة البلاد، وهي حصينة بسور من الحجارة، وتتشابك أبنيتها مع بعضها، تراجع دورها السياسي والحضاري في عهد ملوك الطوائف، وخربت المدينة بسبب عدو وجود سلطان قوي يرجع إلى أمره. الحموي (شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله): معجم البلدان، تح:(فريد عبد العزيز الجندي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ، د.ت، ج4، ص368؛ ابن عذارى: البيان المغرب، ج3، ص72.

[33]–حركات (إبراهيم): النظام السياسي والحربي في العهد المرابطي، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، د.ت، ص65.

[34]– حسين (حمدي عبد المنعم محمد): التاريخ السياسي والحضاري، ص263.

[35]– بوتشيش (إبراهيم القادري): مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997م، ص135.

[36]– محمود (حسن أحمد): قيام دولة المرابطين، ص384.

[37]– أشياخ (يوسف): تاريخ الأندلس، ، ج2، ص234–235.

[38]– بوتشيش (إبراهيم القادري): مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص135.

[39]– من أمثال بني عائشة وبني الحاج وبني ميمون الذين احتكروا قيادة الأسطول البحري لعائلتهم. حركات (إبراهيم): النظام السياسي والحربي، ص161.

[40]– بوتشيش (إبراهيم القادري): مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص137.

[41]– يرجع وجود منصب الوزير تاريخياً إلى الدولة الفارسية، وظهرت كمنصب فعلي خلال العهد العباسي، فاتخذت كل الدول التي حكمت العالم الإسلامي وزير يعاون الخليفة في الحكم. كانت كلمة وزارة تعني الإعانة وهي مأخوذة من المؤازرة، أو الوزر بمعنى الاشتراك مع السلطان لتحمل أوزاره وأثقاله. جواتياين (س. د): دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تر(عطية القوصي)، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م، ص79–105.

[42]– وزارة تفويض: أي أن يستشير الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور، ويجب أن يملك شروط معينة كالعلم والحكمة والتواضع والفهم، وأن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمر. أما وزارة التنفيذ: فلها شرطين، الأول: أن يختص الوزير في مطالعة الإمام لما أجراه من تدابير ونفذها. والثاني: تصفح الإمام أفعال الوزير وتدابيره ليقر منها ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه. ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه، ويقلد الحكام، وأن يتولى الجهاد بنفسه، وأن ينظر في المظالم. الماوردي (أبي الحسن علي بن محمد): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح:(أحمد مبارك البغدادي)، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1989م، ص30–33.

[43]– هوبكنز (ج. ف. ب): النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، تر:(توفيق الطيبي)، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، 1980م، ص42.

[44]– العبادي (أحمد المختار): دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د.م، د.ت، ص152–153.

[45]– بروفنسال (ليفي): ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م، ص14.

[46]– بوتشيش (إبراهيم القادري): مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص138–139.

[47]– الولاية العامة ولها نوعين، إمارة استكفاء: التي تنعقد على اختيار أمير على عمل محدد، أو إمارة استيلاء: بعقد على اضطرار. أما الإمارة الخاصة: فمقصور عمل الأمير على تدبير أمر الجيش، وسياسة الرعية، وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ولجباية الخراج والصدقات. الماوردي: الأحكام السلطانية، ص40– 43.

[48]– نصر الله (سعدون عباس): دولة المرابطين في المغرب والأندلس، ص165–166.

[49]– دندش (عصمت عبد اللطيف): الأندلس في نهاية عصر، ص125–126.

[50]– حسين (حمدي عبد المنعم محمد): التاريخ السياسي والحضاري، ص265.

[51]– البيلي (محمد بركات): الزهاد والمتصوفة في بلاد المغرب والأندلس حتى القرن الخامس الهجري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993م، ص61–63.

[52]– محمود (حسن أحمد): قيام دولة المرابطين، ص158.

[53]– شلبي (أحمد): التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (دراسة تحليلية شاملة للتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية في جميع العصور الإسلامية)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1963م، ص140.

[54]– حسن(علي حسن): الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص 336–337.

[55]– دندش (عصمت عبد اللطيف): الأندلس في نهاية عصر، ص125.

[56]– المراكشي (عبد الواحد): وثائق المرابطين والموحدين، تح: (حسين مؤنس)، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، ط1، 1997م، ص39.

[57]– ينتسب إلى قبيلة هرغة، أحد بطون قبيلة مصمودة الكبيرة، كانت أسرته من أواسط القوم، لاتملك الثروة والمال، لكنهم تميزوا بمكانة دينية عالية، للمزيد: انظر: النجار (عبد المجيد): المهدي بن تومرت (حياته آراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب)، دار الغرب الإسلامي، القاهرة، ط1، 1983م، ص23–33.

[58]- حسن(علي حسن): الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص336-337.

[59]- الصفدي (صلاح الدين خليل): نكت الهميان في نكت العميان، المطبعة الجمالية، القاهرة، 1911م، ص10.

[60]- فهد (بدري محمد): العامة في بغداد في القرن الخامس الهجري، (بحث تاريخي في الحياة الاجتماعية لجماهير بغداد)، مطبعة الإرشاد، بغداد ،1991م، ص12.

[61]- بوتشيش (إبراهيم القادري): مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص169.

[62]- طرخان (إبراهيم علي): النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م، ص310.

[63]- بوتشيش (إبراهيم القادري): إسهامات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناسة في العصر الوسيط، جامعة مولاي إسماعيل، المغرب ، 1997م، ص40.

[64]- ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق،ج2، ص83.

[65]- التميمي الفاسي (محمد بن عبد الكريم): المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد، (قسمين، القسم الأول)، تح: (محمد شريف)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ط1، 2002م، ص195.

[66]- المراكشي (ابن القطان حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي): نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقد له وحققه: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م، ص268.

[67]- الونشريسي (أبي العباس أحمد بن يحيى): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل أفريقيا والأندلس والمغرب، (14جزء، الجزء6)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ص155.

[68]- التادلي (أبي يعقوب يوسف بن يحيى الملقب ابن الزيات): التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تح: (أحمد توفيق)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 1997م، ص168- 359.

[69]- ابن خلدون: المقدمة، ج2، ص84.

[70]- حسين (حمدي عبد المنعم محمد): التاريخ السياسي والحضاري، ص339-349.

[71]- ابن القطان: نظم الجمان، ص268.

[72]– يوسف (جودت عبد الكريم): الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط في القرنين الثالث والرابع الهجريين (9– 10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م، ص86.

[73]– الإشبيلي (بكر بن إبراهيم): التيسير في صناعة التسفير، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1960م، ص40.

[74]– المراكشي (عبد الملك): الذيل والتكملة، تح: (إحسان عباس وآخرون)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012م، ص37–198.

[75]– الإشبيلي: التيسير في صناعة التسفير، ج7–8، ص11–39.

[76]– الناصري: الاستقصا، ج1، ص186.

[77]– ابن صاحب الصلاة (عبد الملك): المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تح: (عبد الهادي التازي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1987م، ص347.

[78]– جواتياين (س. د): دراسات في التاريخ الإسلامي، ص165.

[79]– ابن عذارى: البيان المغرب، ص147.

[80]– بوتشيش (إبراهيم القادري): العوام في مراكش خلال عصري، مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، مركز الدراسات والأبحاث، الدار البيضاء، ط1، 1989م، ص120،121.

[81]– حسين (حمدي عبد المنعم محمد): التاريخ السياسي والحضاري، ص353–339.

[82]– التادلي (أبي يعقوب): التشوف، ص319–384.

[83]– المراكشي: الذيل والتكملة، مصدر سابق، ص37–198. ومجهول: الاستبصار، ص188.

[84]– جواتياين (س.د): دراسات في التاريخ الإسلامي، ص167.

[85]– مؤلف مجهول: الحلل الموشية، ص153.

[86]– ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص48.

[87]– بوتشيش (إبراهيم القادري): العوام في مراكش خلال عصري، مراكش، ص121.

[88]– المراكشي (عبد الواحد): وثائق المرابطين والموحدين، تح: (حسين مؤنس)، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، ط1، 1997م، ص596.

[89]– ابن عبدون (محمد بن أحمد التجيبي): رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة، ص53.

[90]– حسين (حمدي عبد المنعم محمد): التاريخ السياسي والحضاري، ص339–359.

[91]– من أهم الوسائل الزراعية المحراث الخشبي الذي تجره الحيوانات، والرفش والكرك والمجرفة، وإذا كانت الأرض واسعة استعملت الجواريف الكبيرة التي تجرها الأبقار، واستعمل المنجل للحصاد. يوسف (جودت عبد الكريم): الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص22.

[92]– ابن العوام (يحي بن محمد بن أحمد الإشبيلي): الفلاحة الأندلسية، تح: (سمير الدروبي وآخرون)، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط1، 2010م، ج1، ص34–39.

[93]– طرخان (إبراهيم علي): النظم الإقطاعية، ص311–312.

[94]– يوسف (جودت عبد الكريم): الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص23.

[95]– الإقطاع والملاك: هم من يملكون الأراضي الواسعة والضياع، ويسكنون في المدن أو قصور في أراضيهم، وكانوا يتخذون وكلاء على أراضيهم، يشرفون على أرزاقهم وأراضيهم. موسى (عز الدين عمر): النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، ص186.

[96]– ابن خلدون: المقدمة، ص397.

[97]– بوتشيش (إبراهيم القادري): مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص48.

[98]– مجهول: الاستبصار، ص46.

[99]– ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص195.

[100]– نصر الله (سعدون عباس): دولة المرابطين في المغرب والأندلس، ص171.

[101]– ابن عذارى: البيان، ج4، ص230.

[102]– الونشريسي: المعيار، ج1، ص302.

[103]– مجهول: الاستبصار، ص215.

[104]– التادلي: التشوف، ص224.

[105]– يوسف (جودت عبد الكريم): الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص426.

[106]– بوتشيش (إبراهيم القادري): الإسلام السري في المغرب، ص161.

[107]– التميمي: المستفاد في مناقب العباد، ص129.

[108]– التادلي (أبي يعقوب): التشوف، ص310–466.

[109]– بن الذيب (عيسى): المغرب والأندلس في عصر المرابطين (دراسة اجتماعية واقتصادية 480–540هـ/ 1056–1145م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (جامعة الجزائر)، 2008–2009م، ص197،198.

[110]– بروفنسال (ليفي): رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة، ص74.

[111]– المكناسي (أحمد بن القاضي): جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م، ص219.

مصادر ومراجع البحث:

أولاً: المصادر:

1- الإشبيلي (بكر بن إبراهيم): التيسير في صناعة التسفير، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1960م.

2- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، 1979م.

3- ابن صاحب الصلاة (عبد الملك): المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1987م.

4- ابن عذارى (أحمد بن محمد): البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تح: (بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2013م.

5- ابن العوام (يحي بن محمد بن أحمد الإشبيلي): الفلاحة الأندلسية، تح: (سمير الدروبي وآخرون)، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط1، 2010م.

6- البكري (أبي عبيد الله): المغرب في ذكر أفريقيا والمغرب، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، د.ت.

7- البيذق (أبي بكر الصنهاجي): أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971م.

8- التادلي (يوسف بن يحيى): التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تح: (أحمد توفيق)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 1997م.

9- التميمي الفاسي (محمد بن عبد الكريم): المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد، (قسمين، القسم الأول)، تح: (محمد شريف)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ط1، 2002م.

10-الحموي (ياقوت بن عبد الله): معجم البلدان، تح:(فريد عبد العزيز الجندي)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

11- الحميري (محمد عبد المنعم): الروض المعطار في خبر الأقطار تح:(إحسان عباس)، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.

12-الفاسي (علي بن أبي زرع): الأنيس المطرب بروض القرطاس (في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس)، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971م.
13-الماوردي (علي بن محمد): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: (أحمد مبارك البغدادي)، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1989م.
14-مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح:(سهيل زكار وعبد القادر زمامة)، دار الرشاد الحديثة للطباعة، الدار البيضاء، ط1، 1979م.
15-المراكشي (حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي): نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح: (محمود علي مكي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.
16-المراكشي (عبد الواحد): وثائق المرابطين والموحدين، تح: (حسين مؤنس)، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، ط1، 1997م.
17-المراكشي (عبد الملك): الذيل والتكملة، تح:(إحسان عباس وآخرون)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012م.
18-المكناسي (أحمد بن القاضي): جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م.
19-الناصري (أحمد بن خالد): الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، تح: (جعفر الناصري ومحمد الناصري)، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م.
20-النويري (أحمد بن عبد الوهاب): نهاية الآرب في فنون الأدب، تح:(عبد المجيد ترحيني)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
21-الصفدي (صلاح الدين خليل): نكت الهميان في نكت العميان، المطبعة الجمالية، القاهرة، 1911م.
22-الونشريسي (أحمد بن يحيى): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل أفريقيا والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.

ثانياً: المراجع العربية:

1- الخضري(محمد): محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003م.

-2 أشباخ (يوسف): تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة: محمد عبد الله عنان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011م.

3- بلغيث (محمد أمين): نظرات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007م.

4- بوتشيش (إبراهيم القادري): الإسلام السري في المغرب، ابن سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1995م.

- إسهامات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناسة في العصر الوسيط، جامعة مولاي إسماعيل، المغرب، 1997م.

-العوام في مراكش خلال عصري، مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، مركز الدراسات والأبحاث، الدار البيضاء، ط1، 1989م.

-المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع- الذهنيات- الأولياء)، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ط1، 1991م.

5- بن الذيب (عيسى): المغرب والأندلس في عصر المرابطين (دراسة اجتماعية واقتصادية 480-540هـ/ 1056-1145م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (جامعة الجزائر)، 2008-2009م.

6- حركات (إبراهيم): المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 2000م.

-حركات (إبراهيم): النظام السياسي والحربي في العهد المرابطي، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء ، د.ت.

7- حسن(علي حسن): الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس في عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1980م.

8- حسين (حمدي عبد المنعم محمد): التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عهد المرابطين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م.

9- الخليفة (حامد محمد): يوسف بن تاشفين بطل الزلاقة وقائد المرابطين، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط1، 2004م.

10- دندش(عصمت عبد اللطيف): دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب أفريقيا (430-515هـ /1038-1121م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م.

11- شلبي (أحمد): التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (دراسة تحليلية شاملة للتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية في جميع العصور الإسلامية)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1963م.

12- طرخان (إبراهيم علي): النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م.

13- العبادي (أحمد المختار): دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د.م، د.ت.

14- فهد (بدري محمد): العامة في بغداد في القرن الخامس الهجري، (بحث تاريخي في الحياة الاجتماعية لجماهير بغداد)، مطبعة الإرشاد، بغداد،1991م.

15- محمود (حسن أحمد): قيام دولة المرابطين (صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1956م.

16- كربخال (مارمول): أفريقيا، تر:(محمد الحجي ومحمد زنيبر وأخرون)، دار نشر المعرفة، الرباط، 1989م.

17- مؤنس (حسين): معالم من تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد الحديث، القاهرة، ط5، 2000م.

الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين (سقوط سرقسطة بيد النصارى 512هـ/ 1118م)، مكتبة الثقافة الدينية، د.م، 1991م.

18- النجار (عبد المجيد): المهدي بن تومرت (حياته آراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب)، دار الغرب الإسلامي، القاهرة، ط1، 1983م.

19- نصر الله (سعدون عباس): دولة المرابطين في المغرب والأندلس(عهد يوسف بن تاشفين)، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985م.

20- يوسف (جودت عبد الكريم): الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط في القرنين الثالث والرابع الهجريين (9- 10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.

ثالثا: المراجع المعربة:

1- بروفنسال (ليفي): ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، د.ط، 1955م.

2- جواتياين (س. د): دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تر: (عطية القوصي)، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م.

3- هوبكنز (ج. ف. ب): النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، تر:(توفيق الطيبي)، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، 1980م.

التحليل العاملي للعوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق من وجهة نظر المطلقات

(دراسة ميدانية في مدينة دمشق)

طالب دكتوراه : عمّار محمود سعيدة

جامعة دمشق– كلية الآداب– قسم علم الاجتماع

اشراف الدكتور: عزت شاهين

المشرف المشارك الدكتور: عمار ناصر أغا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتصنيف العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق من وجهة نظر المطلقات في مدينة دمشق باستخدام التحليل العاملي**Factor Analysis**.

لتحقيق هذه الأهداف استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصف الإحصائي ، وتم تطبيق استبانة على عينة مؤلفة من 236 امرأة من النساء اللواتي لديهن قضايا طلاق في محكمة الأسرة في مدينة دمشق ، وتطبيق أسلوب التحليل العاملي عليها، كما استخدمت طريقة **Vairmax** لتدوير العوامل.

توصلت الدراسة إلى وجود أربعة عوامل كامنة وراء حدوث الطلاق، وفسرت هذه العوامل**70%**من التباين الكلي لأسباب الطلاق والعوامل هي:

1- العامل الاقتصادي ويفسر **20.1%** من التباين الكلي.

2- العامل الاجتماعي ويفسر **19.9%** من التباين الكلي.

3- العامل الفيسيولوجي ويفسر **17.9%** من التباين الكلي.

4- العامل النفسي ويفسر **11.9%** من التباين الكلي.

التحليل العاملي، الطلاق، العوامل المؤدية لحدوث الطلاق.

Factual analysis of the factors leading to the occurrence of divorce from the point of view of divorced women (A field study in Damascus)

Abstrac

This study attempts to identify and classify the factors that lead to the occurrence of divorce from the point of view of divorced women in Damascus, using **factor analysis.**

To achieve these goals, this study used the descriptive analytical method, and a questionnaire was applied to a sample of 236 women who had divorce cases in the family court in the city of Damascus, and the factor analysis method was applied to them, and the **Vairmax** method was used to rotate the factors.

The study found that there are four factors underlying the occurrence of divorce, and explained these factors**70%** from the total variance of the causes of divorce and the factors are:

1- The economic factor explains **20.1%** of the total variance.

2- The social factor explains **19.9%** of the total variance.

3- Physiological factor, which explains **17.9%** of the total variance

4- The psychological factor, which explains **11.9%** of the total variance.

Factor analysis,Divorce,Factors leading to divorce

1- المقدمة:

تكمن أهمية الأسرة في أنها المؤسسة الاجتماعية الأولى، التي من خلالها يتم نقل الإرث الاجتماعي والثقافي للأجيال الجديدة، ويعد استقرار الأسرة ضماناً لاستمرار الهوية الثقافية والأمن والدعم النفسي والاجتماعي لأعضائها، وذلك من خلال جو الرعاية الذي توفره لأفرادها باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأساسية التي توفر التضامن والاعتماد المتبادل بين أعضائها، وقد ظلت الأسرة متماسكة حتى فترة قريبة في مجتمعاتنا العربية، ولكن أخذت الأسرة تواجه مشكلات وتحديات عديده أفرزتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتحول التكنولوجي، هذه التغيرات التي قد تؤثر سلباً أو ايجاباً على الأسرة وتدفعها في اتجاهات مختلفة، فإما المزيد من الانسجام والحب والمودة أو المزيد من الكره والحقد والذي يؤدي بدوره إلى حدوث الطلاق.

إذاً وفي ظل التغيرات العالمية المتسارعة والتي تتعرض لها المجتمعات في شتى أنحاء العالم من ثورات تكنولوجية واتصال وتواصل، وخروج المرأة للعمل، وتغير الدور الرئيسي للأسرة التقليدية، أصبحت الأسرة المعاصرة تختلف في بنائها والأدوار المناطة بكل فرد فيها، مما أثر في اختلاف المعايير والنظم الخاصة بالزواج والطلاق، وفي ظل هذه التغيرات التي أصابت أغلب المجتمعات ارتفعت معدلات الطلاق بصورة جلية في الدول الغربية والعربية بشكل ملحوظ فبعد ان كانت معدلاتها عام **2010**، 42% في الكويت، و34% في البحرين، و33% في مصر، و25% في الأردن، و 23% في المغرب، و 17% في قطر، و 12% في سوريا.(تقرير الأمم المتحدة،2011) ، سجلت معدلاتها في العام**2020** ارتفاعاً كبيراً في أغلب الدول العربية، وكانت أعلى معدلات الطلاق بالنسبة للزواج موجودة في مصر بنسبة62%، تليها الكويت بنسبة56%، والأردن 44%،

والسعودية وقطر بنسبة 39%، وسورية 37%.(مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار،2020،ص11).

إذاً وبعد ما أكدت الاحصائيات والدراسات الأسرية في الدول العربية على أنه ظاهرة الطلاق أصبحت ظاهرة اجتاحت المجتمعات العربية، وبالتالي أصبحت من الموضوعات الهامة والجديرة بالدراسة، وترجع أهميتها إلى أهمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تحيط بوقوعها ، فارتفاع نسبة الطلاق في أي مجتمع من المجتمعات يعكس وضعاً اجتماعياً غير صحي كما يعد أحد أهم المشكلات التي تؤثر على مسار سياق النظم الاجتماعية التي تشكل الأسرة،حيث تعد الأسرة الركيزة الأولى والخلية الحية للمجتمع بقوامها يقوم المجتمع وبانهيارها ينهار.

وانطلاقاً من ذلك جاء هذا البحث لتحديد أهم العوامل المؤثرة في حدوث الطلاق من خلال دراسة وتطبيق أسلوب التحليل العاملي لتحديد مسار ظاهرة الطلاق في مدينة دمشق من أجل الحصول على مؤشرات تساعدنا في وصف وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة وبالتالي الخروج باستنتاجات تساعد في التقليل من وطأة هذه المشكلة.

2- مشكلة الدراسة:

يعد الطلاق واحداً من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات، ويشكل انتشارها واقعاً مؤلماً لما تتركه من آثار تؤدي إلى تصدع الأسرة وانهيار مقوماتها، وبالتالي يمتد آثرها إلى المجتمع بعرقلة تقدمه وتطوره، فالأسرة تمثل واحداً من النظم الاجتماعية التي يمثل تماسكها أهمية كبيرة في المحافظة على تماسك المجتمع.

وتشكل ظاهرة الطلاق في أي مجتمع خطراً يهدد استقراره وتقدمه، فقد أكدت دراسة الحربي(2013) أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع

السعودي خلال العقود الأربعة الأخيرة لعبت دوراً كبيراً في زيادة ونمو ظاهرة الطلاق التي تركت أثارها على مختلف نواحي الحياة في المجتمع السعودي.

وكذلك وجدت دراسة المعمري (2015) أن الارتفاع في معدلات الطلاق في المجتمع العماني كان كبيراً جداً في الفترة الأخيرة، هذا الطلاق الذي انعكس على الأبناء بشكل كبير جعلهم يفتقدون الاستقرار الأسري ويعيشون في جو من الاضطراب والمشاكل التي أثرت على مستوى تحصيلهم العلمي بشكل كبير.

وإن المتتبع للأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا في العام **2020**، يجد أنه هناك صعوبات مستجده ظهرت على ساحة العائلة، فالوضع المتردي وما رافقه من صعوبات واجهتها هذه الأسر، بالإضافة إلى تردي الوضع الاقتصادي الذي ينجم عنه مشاكل تعصف بالحياة الزوجية لأي عائلة سورية، هذه العوامل المجتمعة أدت الى ازدياد حالات الطلاق، وبالتالي فالمجتمع السوري ليس بمنأى عن هذه الظاهرة السلبية، فقد ذكرت بعض الدراسات أن ظاهرة الطلاق برزت بنسبة مخيفة في مجتمعنا، فقد أكدت دراسة عبد خلف(2019) أن نسبة الطلاق ارتفعت من 13.51% إلى 35.42% خلال السنوات الماضية، ووجدت الدراسة أن نسبة الطلاق في مدينة دمشق وصلت الى31.19%، وفي المنطقة الوسطى 28.11%، بينما كانت في المنطقة الشرقية 27.21%، وتقل عن ذلك في بقية المناطق(خلف،2018، ص41).

وبالتالي من الواضح أن مشكلة الطلاق شكلت في مجتمعنا أمراً خطيراً نظراً لارتفاع معدلاته لأسباب مختلفة اجتماعياً واقتصادياً، ومدينة دمشق كغيرها من المدن السورية الأخرى تعاني من تزايد خطير لهذه الظاهرة التي أخذت تعصف بتركيبة المجتمع الدمشقي الذي طالما اتصف بالتزام ديني واخلاقي وتماسك أسري، لذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الطلاق في دمشق في محاولة

للحد من آثارها على المجتمع، **محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ماهي العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق من وجهة نظر المطلقات؟** وذلك باستخدام أسلوب التحليل العاملي.

3- أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تأتي أهمية الدراسة النظرية من تناولها لظاهرة مجتمعية أساسية تهدد النسيج المجتمعي بالتفسخ وتترك أثاراً طويلة المدى على الأسر والأفراد في المجتمع،هذه الظاهرة هي ظاهرة الطلاق و التي زاد انتشارها في الوقت الحالي بشكل ملفت للنظر خاصة بعد العام 2010، ومارافق هذه الفترة من تغيرات اجتماعية سريعة أدت إلى تفاقم المشكلة في مجتمعنا السوري.

وتعد هذه الدراسة فرصة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء زيادة ظاهرة الطلاق لغرض معالجتها من أجل الحد منها والتقليل من انتشارها في مدينة دمشق لعلّ المعرفة المتحصلة من هذه الدراسة تفيد القائمين على أمور المجتمع ليتمكنوا من وضع حلول حقيقية مبنية على أسس علمية محكمة، ومن الممكن أن تكون هذه الدراسة مرجعاً يستفيد منه بعض المهتمين بموضوع الطلاق من أخصائيين اجتماعيين وجمعيات خاصة بالمرأة، بالإضافة إلى فتح أبواب جديدة أما الباحثين في التركيز على جوانب أخرى من الطلاق .

الأهمية التطبيقية:

إن الاهمية التطبيقية للدراسة هي محاولة توفير مادة علمية للمشرفين على الوضع الاجتماعي وذلك من خلال المعرفة والتخطيط الذي يستند إلى المعلومة الإحصائية والتحليل الإحصائي من خلال استخدام التحليل العاملي.

وكذلك محاولة تقديم نتائج يمكن استغلالها في خدمة المجتمع من خلال تطبيقها بمختلف المعايير التي تتوافق معها أملا في الوصول إلى تخفيف من حدة ظاهرة الطلاق وأثارها على المجتمع السوري بشكل عام.

4- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- تحديد العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق من وجهة نظر المطلقات في مدينة دمشق.
- تحليل العوامل المؤدية إلى حدوث ظاهرة الطلاق باستخدام أسلوب التحليل العاملي للوصول إلى مؤشرات إحصائية تساعد في اتخاذ القرار السليم.
- الوصول إلى نتائج وتوصيات تحد من ظاهرة الطلاق، وتعمل على التقليل من الآثار الناجمة عنها.

5- أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤالين الآتيين:

1- ماهي العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق من وجهة نظر المطلقات في مدينة دمشق.

2- ماهي العوامل الأكثر تأثيراً في حدوث الطلاق من وجهة نظر المطلقات في مدينة دمشق.

6- حدود الدراسة:

6-1- الحدود البشرية: تحددت نتائج هذه الدراسة بعينتها المكونة من النساء اللواتي لديهن قضايا طلاق في محكمة الأسرة في مدينة دمشق لمعرفة العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق من وجهة نظرهن.

6-2- الحدود المكانية:تم إجراء الدراسة في مدينة دمشق.

6-3- الحدود الزمانية:تم إجراء الدراسة في الأشهر الأربع الأخيرة من العام 2020.

7- مصطلحات الدراسة:

تتبنى الدراسة التعريفات التالية لمصطلحاتها:

7-1- الأسرة: هي الخلية الحية الأولى والنواة الأساسية في تكوين المجتمع وتتكون من زوج وزوجة وأبناء، وبصلاح الأسرة يصلح المجتمع ويفسد بفسادها.

7-2- الطلاق: مرض اجتماعي خطير ويدل على تحطيم عملية الزواج والعائلة والروابط الأساسية للمجتمع ويكون ثمناً للزواج غير المرغوب وهو النقيض التعيس للزواج(محمد،2007،ص66).

7-3- الطلاق اجرائياً: هو إنهاء الحياة الزوجية بين شريكين شكلا أسرة صغيرة، ثم بفعل الطلاق ترك الزوج زوجته وابتعد عنها بشكل نهائي.

7-4- النساء المطلقات إجرائياً: هن النساء اللواتي لديهن قضايا طلاق في محكمة الأسرة في مدينة دمشق.

7-5- التحليل العاملي:

هو أسلوب إحصائي يستخدم في دراسة الظواهر بهدف إرجاعها إلى العوامل المؤثرة فيها، وهو عملية رياضية تستهدف تفسير معاملات الارتباط الموجبة التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات .(أبو فايد،2016،ص1).

8- الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع الهام ومن قبل باحثين في مختلف التخصصات.

8-1- الدراسات المحلية:

8-1-1- دراسة أمال عبد الرحيم وعدنان مسلم(1994) في سوريا، بعنوان" أسباب الطلاق في المجتمع السوري"

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة الطلاق واختلافها بين الريف والمدينة، والتعرف على العلاقة بين الطلاق ومجموعة المتغيرات مثل المستوى التعليمي، وسوء اختيار الشريك، ونوع المهنة، ومعدل الدخل، ووجود الأطفال والمسكن، واعتمدت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة والدراسة الوصفية والتاريخية، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة مؤلفة من (220) مطلقاً ومطلقةً في المجتمع السوري.

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أفراد العينة في الريف يقبلون على الزواج المبكر أكثر من الأفراد في المدينة.

2- عدد المطلقات ضمن المستوى التعليمي المنخفض أعلى مقارنةً مع المستويات التعليمية المتوسطة والعالية.

3- للزواج المبكر آثر في ظاهرة الطلاق نظراً لارتباط هذا المتغير بمجموعة من المتغيرات الأخرى.

8-1-2- دراسة أماني محمد خلف(2019) في سوريا، بعنوان" الطلاق وأثره في الأسرة- دراسة ميدانية في مدينة زاكية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة المستوى التعليمي لكل من الزوج والزوجة وتأثير ذلك في الطلاق، والتعرف على أهم الأثار والنتائج المترتبة عن تلك الظاهرة بالنسبة للمطلقين والأطفال والتعرف على أهم المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤدي إلى الطلاق.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الظاهرة المدروسة ويستطيع تقديم وصف لمختلف جوانب الظاهرة قيد الدراسة.

تم اختيار عينة قصدية وتم سحب العينة بأسلوب كرة الثلج حيث كل مبحوث يرشد إلى مبحوث أخر تعرض للطلاق، وتألف المجال البشري من الذكور والاناث الذين تعرضوا للطلاق من سن السابعة عشر إلى سن الرابعة والثلاثين وبلغ عددهم100.

استخدم البحث الاستبيان وطلب من المبحوثين الالتزام بالأسئلة موضوع البحث دون الخروج عنها.

توصلت الدراسة إلى:

1- يرتبط الطلاق بالوضع الاقتصادي وبانخفاض المستوى التعليمي وبالمكانة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع.
2- الفارق العمري بين الزوج والزوجة من اهم الأسباب المؤدية للطلاق.
3- يسهم الوضع الاقتصادي والمهني في ازدياد حالات الطلاق، ولعل المستوى الاقتصادي المنخفض أكثر حده في ازدياد حجم المشكلة.

8-1-3- دراسة أنور سمو (2019) في سوريا، بعنوان" الطلاق وأثارة الاقتصادية والاجتماعية (دراسة ميدانية في مدينة حلب)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ظاهرة الطلاق في مدينة حلب وبيان التغيرات الحاصلة في مستوياته خلال الفترة (2000-2011) والتعرف على خصائص المطلقين والمطلقات الاجتماعية والاقتصادية وبيان الأسباب المباشرة للطلاق والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه وبيان الاثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للطلاق على المطلقين والأبناء.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الظاهرة قيد الدراسة واستخدمت الاستبيان كطريقة للحصول على البيانات اللازمة للدراسة.

تم اختيار عينة من الذكور والإناث الذين تعرضوا للطلاق في مدينة حلب خلال الفترة(2000-2011) وبلغ عددهم 200.

توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية:

1- يرتبط الطلاق بالوضع الاقتصادي والمكانة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع.
2- الزواج المبكر يليه سوء اختيار الطرف الأخر كانت من أهم العوامل المؤدية إلى الطلاق.

8-2- الدراسات العربية:

8-2-1- دراسة يوسف الحربي(2013) في السعودية، بعنوان" العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً"

هدفت الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية بين الأزواج والزوجات السعوديين حديثي الزواج خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتعرف على طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية في حال وقوع الطلاق المبكر، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة التي وزعت على عينة مؤلفة من(220) من المطلقين والمطلقات السعوديين الذين لم يمر على زواجهم أكثر من خمس سنوات بمدينة الرياض.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:

1- يوجد علاقة ارتباطية بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الأخيرة وبين نمو ظاهرة الطلاق.
2- إن الإقامة المشتركة للزوجين حديثي الزواج مع أهل الزوج أو الزوجة غالباً ما يؤدي إلى سوء العلاقة بينهم مما ينتج عنه وقوع الطلاق.
3- أهم الآثار النفسية المترتبة على الطلاق هي الشعور بالندم، وزيادة القلق.

8-2-2- دراسة وفاء المعمري(2015) في سلطنة عمان، بعنوان" واقع الطلاق في المجتمع العماني: أسبابة وآثاره"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع الطلاق في المجتمع العماني، والتعرف على أهم الأسباب في حدوث الطلاق في المجتمع العماني، ومحاولة الوقوف على الآثار الناجمة

عن الطلاق وانعكاسه على الرجل والمرأة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسح الاجتماعي بالعينة، وتم تطبيق الاستبيان الذي وزع على عينة الدراسة المؤلفة من 500 مطلق ومطلقة موزعين على لنحو الآتي(250 من الذكور العمانيين المطلقين،250 من الإناث العمانيات المطلقات).

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- اهم الأسباب لحدوث الطلاق لدى المطلقات هي: عدم ادراك حقوق الزوجة والحياة الزوجية وبنسبة70%، انعدام الحوار العاطفي بنسبة64%، التدخل الشديد من قبل أهل الزوج بنسبة52.8%.
2- أهم الأسباب لحدوث الطلاق لدى المطلقين هي: انعدام الحوار العاطفي بين الزوجين وبنسبة 57.6%، قلة الصبر وعدم الرضا بنسبة 54%، إهمال الزوجة لمتطلبات الزوج بعد إنجاب الأبناء وبنسبة43.9%.
3- أهم الآثار المترتبة على الطلاق لدى المطلقات هي: القلق من المستقبل بنسبة 58.4%، انخفاض مستوى الدخل بنسبة 51.2%، الصداع الدائم بسبب التفكير بنسبة 44.8%.
4- أهم الآثار المترتبة على الطلاق لدى المطلقين هي: عدم احساس الأبناء بالأمان بنسبة 83.2%، فقدان الأبناء للاستقرار الأسري بنسبة 68.7%، الاضطراب في شخصيات الأبناء بنسبة 50.8%.

8-3- الدراسات الأجنبية:

8-3-1- دراسة باريكاني (Barikani,2012) في ايران، بعنوان" أسباب الطلاق لدى الرجال والنساء لدى مكتب الزواج والطلاق في قزوين".

(The cause of divorce among men and women referred to marriage and legal office in Qazvin, Iran)

هدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الطلاق بين الرجال والنساء في منطقة قزوين بإيران، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانه التي وزعت على عينة الدراسة المؤلفة من (572) شخصاً (400إمرأة و 172 رجلاً)، ممن قدموا طلبات للطلاق في المكتب القانوني للزواج والطلاق خلال 3 أشهر من عام 2009 في مقاطعة قزوين.

كان من أبرز ما خلصت إليه الدراسة من نتائج ما يلي:

1- إن أبرز خصائص عينة الدراسة هي أن غالبية النساء من ربات البيوت، ومن المستوى التعليمي المتوسط أو لم ينهوا مرحلة الثانوية العامة.
2- إن الخطأ في اختيار الشريك المناسب هو السبب الأول في الطلاق لدى 59% من عينة النساء، أما الرجال فقد أشاروا لاعتقادهم أن السبب الرئيسي للطلاق هو تدخل الأهل بنسبة43.7%.
3- من بين العوامل المؤدية للطلاق: عدم التوافق العاطفي بين الزوجين، كما أن العوامل التقليدية المتعلقة بالجوانب الجنسية والجسدية، والعقم عند الرجال والنساء تمثل نسب متدنية بين غيرها من أسباب الطلاق.

8-3-2- دراسة فالينزول(Valenzuela,2014) في الولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان" شبكات التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية والطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية.

(Social networkers. Marriage well- being and divorce survey and state-level evidence from the united states).

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة ما بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية من جهة ومعدلات الطلاق من جهة أخرى، وارتباط ذلك بشبكات التواصل الاجتماعي، وطبقت هذه الدراسة على عينة مؤلفة من 240 زوجاً وزوجةً.

أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لها تأثير سلبي على السعادة الزوجية، وتعمل على زيادة وارتفاع مستوى المشاكل في العلاقات الزوجية والتفكير في قرار الطلاق في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن هذه الدراسات قد تعددت واختلفت باختلاف أهدافها التي سعت إلى تحقيقها والبيئات التي تمت فيها والمنهجية التي تم استخدامها ومن خلال مراجعة هذه الدراسات تبين ما يلي:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في محاولتها التعرف على العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق من خلال الاستبيان الموجه إلى عينة البحث، وكذلك في محاولة تقديم حلول ومقترحات للتخفيف من حدة هذه الظاهرة وتأثيرها على الأسرة والمجتمع.

اختلفت الدراسة عن الدراسات السابقة وفي محاولتها التعرف على العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق من خلال المعرفة والتخطيط الذي يستند إلى المعلومة الإحصائية والتحليل الإحصائي من خلال استخدام أسلوب التحليل العاملي.

9- الاطار النظري:

9-1- مفهوم الطلاق:

يعرف الطلاق في اللغة بأنه "إخلاء السبيل"، ومن الناحية الشرعية يتفق الفقهاء في تعريف الطلاق على القواعد العامة وإن اختلفوا في بعض الجزئيات، فيعرفه الحنابلة على أنه" حل قيد النكاح أو بعضه إذا طلقها طلقة رجعية"، أما الشافعية فيعرفونه على أنه" حل عقدة النكاح بلفظ الطلاق ونحوه"، ويعرفه الحنفية بأنه" رفع قيد النكاح في الحال البائن أو المال بلفظ مخصوص"، أما المالكية يعرفونه بأنه" رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح وهو صفه حكميه ترفع حل منفعة الزوج بزوجته"(الطباخ،2009،ص184-185).

من الناحية القانونية يعرف الطلاق بأنه" طريقة قانونية لانحلال الزواج في حياة الزوجين أثر حكم قضائي بناءً على طلب أحدهما أو كليهما لسبب من الأسباب التي حددها القانون"(السبعاوي،2013،ص11)

أما من الناحية النفسية فيعرف الطلاق بأنه" أحد أنواع الاضطراب النفسي وينظر إليه بأنه عبارة عن عدم التلاؤم بين شخصية الزوجين والتي تكون سبباً للصعوبات في الزواج، فالطلاق مظهر لتلك الحياة الزوجية التي ينعدم فيها التكيف"(عثمان،2002،ص33)

ومن الناحية الاجتماعية يعرف بأنه" الإنهاء القانوني لزواج معترف به رسمياً وينظر إليه على أنه ظاهرة اجتماعية تنبع من المجتمع وتنجم عن علاقات اجتماعية غير سليمة، وهو ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج والسماح لكل طرف بالزواج مرةً أخرى"(الجلابنة،2006،ص14)

أما كما عرفته الأمم المتحدة فهو" حكم قضائي بالتفريق بين الزوجين يعطي الحق لكل منهما بإعادة الزواج حسب القوانين المتبعة في بلادهما"(الشلبي،1992،ص15)

9-2- انواع الطلاق:

نظراً لخطورة الطلاق والنتائج المترتبة على انهيار البناء الأسري، سواء أكان على صعيد الزوجة أو الزوج أو عائلاتهما أو على الأبناء والبنات في الأسرة، فإن عواقب عملية الطلاق قد تكون وخيمة يصعب التكهن بنتائجها، ومن هذا المنطلق فقد حدد الشرع أنواع الطلاق القانوني الشرعي وحالة وقوعه، وقد يكون الطلاق بلفظ صريح وقد يكون بلفظ كناية غير صريح، وفي كلتا الحالتين فقد جاء ترتيبه على النحو التالي:

1- **الطلاق الرجعي:** وهو الطلاق الذي يستطيع الزوج فيه إعادة مطلقته إلى عصمته دون عقد أو مهر جديدين، ودون رضاها إذا أبت الرجوع بشرط أن يتم ذلك في أيام العدة والبالغة ثلاثة أشهر، ويعتبر كل طلاق رجعياً إلا المكمل لثلاث، او الطلاق قبل الدخول، أو الطلاق على مال، أو أي طلاق ينص أنه بائن.

2- **الطلاق البائن بينونة صغرى:** وهو الطلاق الذي يحدث بين الزوجين وتنتهي معه العدة (المهلة التي حددها الشرع للعودة)، فبعد انتهاء مدة العدة اذا ما حدث توافق بين الزوجين على إعادة الحياة الأسرية مرة أخرى، فإن ذلك لا بد أن يتم من خلال عقد ومهر جديدين مع رضي الزوجة بذلك.

3- **الطلاق البائن بينونة كبرى:** وهو الطلاق المكمل للثلاثة، وهي المطلقة التي طلقت ثلاث مرات على فترات متباعدة، أو الطلاق قبل الدخول، أو طلاق القاضي، أو الطلاق باتفاق الزوجين مقابل شيء سواء أكان مالاً أو غيره، وهنا لا يستطيع الزوج إعادة مطلقته إلى عصمته إلا بعد زواجها من آخر(المحلل) والدخول بها، ومن ثم انتهاء علاقتها بزوجها الثاني إما بالطلاق أو الموت، ويكون بعقد ومهر جديدين، ورضى الزوجة، ويستثنى من هذه الحالة الطلاق قبل الدخول(السرطاوي ،2012،ص153).

4- الطلاق الصامت: هو طلاق غير رسمي وسمي بالطلاق الصامت وهو الهجر، وفيه يتم الانفصال بين الزوجين ويبقيا تحت سقف واحد دون أي ارتباط بينهما أو اتصال على الرغم من حرصهما على العلاقة أمام أولادهما وأمام المجتمع من حولها.(الخطيب ،2007، ص165).

9-3- النظريات المفسرة للطلاق:

قدمت النظريات الاجتماعية مجموعة من التفسيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لحدوث الطلاق وارتفاع معدلاته، وجميعها تتعلق بالحياة المدنية الحديثة وما ترتب عليها من ضعف الروابط الأسرية والزواجية، مما جعل كثيرين من الأزواج يتخلون عن علاقاتهم الزوجية بسهولة، ومن هذه النظريات المفسرة للطلاق نذكر:

9-3-1- النظرية الوظيفية:

يرى أنصار هذه النظرية أن لكل فرد في المجتمع مجموعة من الاحتياجات الغريزية والاجتماعية والعاطفية التي يسعى إلى اشباعها، ويحاول كل مجتمع إشباع هذه الاحتياجات عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة، والأسرة وفقاً لهذه النظرية جزء من البناء الاجتماعي ولها عدة وظائف هامه تساعد على استقرار المجتمع واستمراره، مثل إنجاب الأطفال، إعداد الأفراد لأدوارهم المستقبلية، غرس قيم المجتمع وثقافته في الأفراد، وتخفيف الضغوطات التي قد يواجهها الأفراد أثناء تأديتهم لأدوارهم الاجتماعية، وإذا لم تستطع الأسرة تحقيق هذه الوظائف، فإن أحد الزوجين أو كليهما سيقرران الانفصال وانهاء الزواج(الخطيب،2002، ص235-236).

9-3-2- النظرية البنائية الوظيفية:

يؤكد أنصار النظرية البنائية الوظيفية أن البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة كالنظام السياسي والاقتصادي والديني والتعليمي والأسري، والعلاقة بين هذه النظم تقوم على الترابط والتساند والاعتماد المتبادل بين الأجزاء، ولكل جزء من أجزاء البناء دور ووظيفة يؤديها تساعد على استمرار البناء، وأن الهدف الرئيس لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره، لذا فإن حدوث الطلاق معناه وجود خلل في النظم الاجتماعية المختلفة وعجزها عن القيام بوظائفها وأدوارها المتوقعة منها مثل: وجود البطالة أو الفقر أو ضعف الوازع الديني أو عدم الاستقرار السياسي وغيرها مما ينعكس على الأسرة ويؤدي إلى حدوث الطلاق(الخطيب،2007، ص92)

9-3-3- النظرية التفاعلية الرمزية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الأسرة يجب ألا تدرس كنموذج مثالي بل يجب أن تدرس كما هي في الحياة اليومية، فليس هناك أسرتان متشابهتان لدرجة التطابق، فكل أسرة لها علاقتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الأسر، وتلعب الأسرة دوراً هاماً في تلقين الأفراد أدوارهم المستقبلية، وكل أسرة لها مجموعة من الرموز والمعايير التي تعلمها لأبنائها في مرحلة الصغر والتي تصبح جزءاً من أدائهم لأدوارهم المستقبلية، وهذه الرموز والمعاني تختلف من أسرة إلى أسرة، فالفرد يحاول أن يستوعب الدور المتوقع منه أولاً، ثم يحاول من خلال تعامله اليومي مع الأخريين ادخال بعض التعديلات على دوره، وفقاً للرموز التي اكتسبها في مرحلة الصغر وفقاً للظروف المحيطة به، لذلك نجد أن أي علاقة زوجية تختلف عن العلاقات الزوجية الأخرى، وكلما كانت المعاني والرموز التي اكتسبها الزوجان من أسرهما متقاربة ساعد ذلك على تحقيق التفاهم بينهما، والعكس

صحيح فكلما كانت المعاني والرموز متباعدة بين الزوجين أدى ذلك إلى خلق فجوة بينهما مما قد يؤدي إلى الطلاق (الخطيب،2007، ص80-81).

9-4- الأسباب المؤدية للطلاق:

يعد الطلاق من بين المشكلات الاجتماعية التي يعاني من نتائجها المجتمع، وهو يقع لأسباب عديدة ومتنوعة، لكنه غالباً ما يقع بسبب مشكلات يمكن أن تعالج، فأسبابه إذاً تختلف من أسرة إلى أسرة باختلاف البيئات والمستوى الثقافي والتعليمي لكل من الزوجين، وهنا سنستعرض بعضاً من الأسباب التي غالبا ما تؤدي إلى الطلاق بين الزوجين في مجتمعاتنا العربية:

9-4-1- الزواج المبكر:

الذي يعد واحداً من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الطلاق، فالذين يتزوجون في أعمار صغيرة يفتقدون في الأغلب إلى النضج النفسي والاجتماعي والثقافي لكونهم ما زالوا في مرحلة المراهقة، وبالتالي فهم غير مؤهلين لفهم معنى وطبيعة الحياة الزوجية والمسؤوليات المترتبة على هذه الحياة، سواءً من الزوج الذي يصعب عليه الاستقلال في حياته بعيداً عن أهله وذويه فيصبح مسلوب الإرادة ولا يقدر على اتخاذ القرارات بمفرده بعيداً عن أهله وذويه، وكذلك الحالة بالنسبة للزوجة التي لا تستطيع تحمل المسؤوليات والصعوبات لقلة تجربتها وانعدام خبرتها بمسألة التعايش والتكيف، فضلاً عن جهلها بكيفية التعامل مع الزوج واحتياجاته الخاصة، وهذا ما قد يخلق نوعاً من النفور حتى من أنوثتها وبالتالي قد تصاب ببعض المشاكل النفسية التي تؤثر عليها ولا تؤهلها للاستمرار داخل الحرم الزوجي(الشبول،2010،ص67)

ولكن ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون للزواج المبكر فوائد إن تم على أسس سليمه، فالزواج المبكر فيه وقاية للشباب من الانحراف لأنه يحصنهم ويعودهم على تحمل المسؤولية ويسهم في تحقيق الاستقرار النفسي للشباب ويساعد في زيادة النسل، ويكون هناك نوع من التناسب بين عمر الأبناء وعمر الآباء لان الفارق السني إذا كان قليلاً يحد من الفجوة بينهم.

9-4-2- العقم:

مما لا شك فيه أن الحياة الزوجية لكي تنعم بالاستقرار لا بدَّ من وجود الأطفال فيها، لأن وجودهم يزيد من الترابط بين الزوجين ويجعل كلا الطرفين أكثر مرونة في معالجة المشاكل الزوجية التي تعترضهما دون اللجوء إلى الطلاق، وعلى العكس من ذلك فإن الأسر التي تفتقد لوجود الأطفال قد تعاني من المشاكل المتكررة التي تؤدي إلى الانهيار، فالكثير من الأزواج لا يستطيعون الاستغناء عن وجود الأطفال، فيكون عقم الزوجة مسوغاً للزوج للزواج من زوجة ثانية وسبباً لطلاق الزوجة الأولى التي لم تنجب(الشبول،2010،ص69)

إذاً مما لا شك فيه أن العقم قد يسبب الاجهاد والقلق والمشاجرات المتكررة وأخيراً الطلاق،فالأزواج الذين ليس لديهم أطفال سيواجهون الضغوط من أصدقائهم وأقاربهم، ولكن مع تغير الأوقات والقناعات وكذلك نمط الحياة، ومع تحسن أساليب الخصوبة سيجد الأزواج طرقاً جديدةً لإيجاد معنى لحياتهم.

9-4-3- الغيرة: من الصعوبة أن نفصل في موضوع الطلاق بين ما هو نفسي وما هو اجتماعي، لأن كثيراً من المشكلات النفسية تعود إلى أسباب اجتماعية والعكس صحيح، إلا أنه هناك مجموعة من الأسباب التي من الممكن أن تكون لها صفات نفسية محدده، وتعتبر الغيرة من أهم هذه العوامل وهي مرتبطة بعواطف الإنسان تجاه الطرف الأخر

فالشخص الذي يحب يشعر بالغيرة على من يحب، وعندما تتملك الغيرة أحدنا فإنه قد يندفع القيام بأفعال لا تتناسب ومكانته الاجتماعية، وبالتالي فالغيرة انفعال يشعر به كل إنسان لكن بحدود طبيعية وإن أي زيادة عن الحد الطبيعي تحول هذا الانفعال إلى مشكلة حقيقية تؤثر على الفرد وعلى أسرته.(تركية،2004،ص54)

9-4-4- تدخل الأهل:

يعد تدخل الأهل في خصوصية الحياة الزوجية من العوامل السلبية التي تؤثر في الحياة الزوجية واستمراريتها، من خلال إثارة المشاكل والخلافات التي تنشأ بين الزوجين والتي تؤدي في كثير من الحالات إلى الطلاق.

ففي مجتمعاتنا التي مازال يحكمها الخضوع للعادات والتقاليد، نجد الكثير من الأهالي الذين تنقصهم الخبرة والاستشارة والرأي، فيتدخلون في حياة أبنائهم المتزوجين وخاصة فيما يتعلق بأمور إنجاب الأطفال وتدبير شؤون المنزل والتدخل في الشؤون المالية، ناهيك عن التوجهات الخاطئة التي تدمر الأسرة من خلال تحريض أحد الطرفين على مشاكسة الطرف الأخر خلافاً لما أمرنا به ديننا من توجيه النصح وفق منهج الإسلام وشريعته(حسن،1997،ص108).

وهنا لابد أن نذكر أن نسبة كبيرة من الأهالي يعتقدون أن تدخلهم في مشاكل أبنائهم يساعد على حلها، ولكن على العكس هو ما يحدث فتدخلهم يزيد الأمر سوءاً خاصةً وأن الأزواج لا ينسون تدخل الأهل في مشاكلهم وتشاجرهم معهم،إذاً فتدخل الأهل في حياة أولادهم الزوجية من أهم أسباب الطلاق،والأمهات هن أكثر من يتدخل في حياة الأبناء ومشاكلهم الزوجية حيث أن العاطفة هي التي تحرك المرأة، على عكس الأب الذي بمجرد أن يتزوج أولاده يتركهم لحياتهم الجديدة.

9-4-5- الأزمات الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل الأساسية في تحقيق مبدأ الاستقرار الأسري واستمرار الحياة الزوجية بشكلها الطبيعي، حيث أن انتظام العمل وتوفير المدخرات وسد احتياجات الأسرة يعني الاستقرار، وعلى العكس فإن انخفاض الدخل هي الحالة التي تعني عجز الزوج عن تلبية حاجات أسرته بسبب ضعف حالته الاقتصادية فتحمله زوجته ما لا طاقه له به دون مراعاة لحالته المادية وظروف وطبيعة عمله وقدرته على توفير الكثير من المتطلبات، فتبدأ المشاكل والخلافات ويكبر الشقاق الأسري ويجد الزوج نفسه عاجزاً عن تلبية متطلبات أسرته فيدخل في مشاحنات وصراعات مستمرة مع زوجته وأولاده فتختفي السكينة وتضيع المودة والرحمة بينهما، وتحت وطأة تلك الأوضاع يحدث لدى الزوج نوع من الجفاء تجاه زوجته حتى تنتهي بالطلاق(عبد الوهاب،1998،ص40)

إذاً وعلى الرغم من أهمية الجانب المادي في الحياة وحرص الجميع على زيادة مستوى دخله إلا أن ذلك لن يكون ميسراً للجميع، لذلك من المهم وجود قناعة عند كلا الزوجين والرضا بما قسمه الله لهما، فالسعادة والاستقرار ليسا مرتبطان تماماً في الناحية المادية، فكثير من الأسر تعيش بمستوى دخل متوسط وبسيط وتشعر بسعادة أكثر بكثير من الأغنياء.

9-4-6- السكن المشترك:

يعد واحداً من الأسباب الرئيسية في زيادة حدة الصراع والخلاف بين الزوجين، فعدم توفر داراً مستقلة لسكن العائلة يمكن أن يصل بالزوجين إلى مرحلة الطلاق، فالزوجة دائماً تطمح أن تستقل وأن تكون سيدة منزلها بعيداً عن المشاكل التي يمكن أن تحدث في حالة مشاركتها مع أهل زوجها لاختلافوجهات النظر حول طريقة الحياة، فالزوجين ينتميان إلى

جيل يختلف عن جيل أباءهم الأمر الذي يؤدي إلى تضخم المشاكل اليومية التي كان من الممكن أن تكون مجرد مواقف عابرة في حياة الزوجين (عبد الوهاب،1998،ص40).

إذاً إن الاختلاف في القيم والاتجاهات والمعتقدات الدينية والسياسية و الأمور الثقافية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية كلها أمور قد تساعد على التصادم والصراع والاختلاف الذي قد يؤدي إلى الاحباط و الشعور بالقلق وعدم الاستقرار فيحدث الطلاق الذي يكون نتيجة عوامل متعددة ومختلفة متفاعلة ومتداخلة مع بعضها البعض، فالطلاق لا يكون وليد اللحظة، فلا بد من وجود تراكمات قديمة وحديثة ، نفسية واجتماعية واقتصادية أثرت في تلك العوامل، وبالرغم من اختلاف هذه العوامل فإن أسباب الطلاق لا تختلف كثيراً من بيئة إلى أخرى، اذ تبقى ظاهرة الطلاق ظاهرة إنسانية لا ينفرد بها مجتمع، ولكن قد تتصدر أسباباً نراها في ببعض المجتمعات رئيسية في الوقت الذي تكون فيه لدى الأخريين ثانوية.

ولا تتماثل أو تتشابه أسباب الطلاق في جميعا المجتمعات بل حتى في المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات في هذا المجال ، لذا لا بد من دراسة هذه الظاهرة و أسبابها بشكل تفصيلي سواءً على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي وعلى مستوى المناطق.

9-5- التحليل العاملي(Factor Analysis)

يعتبر التحليل العاملي من الطرق الإحصائية التي تستخدم في معالجة النتائج التي تم الحصول عليها من تطبيق الاختبارات النفسية والتربوية والاجتماعية فهو" بأنه طريقة إحصائية تستخدم في تحليل البيانات أو مصفوفات الارتباط أو مصفوفات التباين، ويكون الهدف هو توضيح العلاقات بين تلك المتغيرات، وينتج عنها عدد من المتغيرات الجديدة (المفترضة) تسمى بالعوامل، وعادة ما تكون البيانات هي درجات أفراد على شكل متغيرات نفسية أو اجتماعية أو تربوية"(مراد،2000، ص6).

9-5-1- أنواع التحليل العاملي:

1- التحليل العاملي الاستكشافي:

يستخدم هذا النوع في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصنف إليها المتغيرات، فمن الملاحظ " أن الكثير من استخدامات وتطبيقات التحليل العاملي تركز على الجانب الاستكشافي للتحليل العاملي وخاصة اذا كان المجال البحثي يشتمل على علاقات معقدة، حيث يمكنه التعامل مع الظواهر المعقدة في مواقف واقعية وبذلك يصبح التحليل العاملي بديلاً عن التجارب المختبرية لأنه يمكننا من تحليل العلاقات بين المتغيرات والفصل بين المصادر المختلفة للتباين"(تيغزه،2011،ص114)

2- التحليل العاملي التوكيدي:

يستخدم هذا النوع لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة، كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال.(صفوت، 1991،ص27)

9-5-2- طرق التحليل العاملي: والتحليلالعامليتمبعدةطرقمنها:

- **تحليل العوامل الأساسية**(Principle Factor Analysis)
- **تحليل العوامل المتباينة**(Variations of Factor Analysis Methods)
- **طريقة المكونات الأساسية:** هي من أكثر طرق التحليل العاملي دقة وشيوعاً واستخدامًا، نظراً لدقة نتائجها بالمقارنة ببقية الطرق .ولهذه الطريقة مزايا عدة منها أنها تؤدي إلى تشبعات دقيقة، وكل عامل يستخرج أقصى كمية من التباين، وإنها تؤدى إلى

أقل قدر ممكن من البواقي، كما أن المصفوفة الارتباطية تختزل إلى أقل عدد من العوامل المتعامدة غير المرتبطة.

وتهدف طريقة المركبات الأساسية إلى:

- ✓ تمثيل المتغيرات الكمية للمفردات هندسيًا انطلاقاً من جدول البيانات.
- ✓ تحديد العوامل(المكونات)التي تفسر على أفضل نحو تشتت لمتغيرات.
- ✓ تقديم المعلومات التي يحتوي عليها الاستبيان في شكل مبسط.
- ✓ تفسير أكبر نسبة ممكنة من التباين للمتغيرات الأصلية.

ويتم حساب المكونات الأساسية من مصفوفة:

1- التباين المشترك (Variance – covariance matrix) لمتغيرات الدراسة.

2- مصفوفةالارتباطات (Correlation matrix)لمتغيرات الدراسة، وفي هذه الحالة نستعمل المتغيرات المعيارية (Standardized variables) وذلك ضروري في حالة اختلاف وحدات القياس لمتغيرات الدراسة.(الجبوري وصلاح،2000،ص119)

•تدوير المكونات(العوامل)Rotation

تدوير المكونات أو لمحاور هي طريقة هندسية الغرض منها جعل التشبعات (Loadings) الكبيرة أكبر والتشبعات الصغيرة أصغر مما هي عليه قبل التدوير ، كما إنها تقلل من التشبعات السالبة وتزيد من التشبعات الصفرية في الحالات التي لا يكون هنا كتفسير منطقي للإشارة السالبة للتشبع .من طرق التدوير و الأكثر استخداماً هي (Vairmax) بعد تحديد العدد الأمثل للمكونات الأساسية وهي التي تزيد قيمتها عن واحد صحيح أو تفسر أكثرمن80 % من التباين وبالتالي يتم تحديد التشبعات (المتجهات الجذرية المرافقة لهذه المكونات)

• اشتراكات المتغيرات (Communalities)

هي مجموع مربع تحميلات العامل على المتغيرات المختلفة والتي استخلصت في المصفوفة العاملية، إن كل تغير يساهم بأحجام مختلفة في ك عامل من العوامل، ومجموع مربعات هذه الإسهامات أو التشبعات في العوامل هي قيمة الاشتراكيات، وتتراوح قيمة الاشتراكيات بين واحد وصفر وهي معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل المستخلصة، وفي حالة الحصول على قيمة صغيرة اشتراكية لأحد المتغيرات يتم استبعاده من التحليل(سامي،2009، ص101).

- **استخلاص العوامل (Extraction)**

تتعلق عملية استخلاص العوامل باختيار مجموعة تتعلق بالمتغيرات التي فسرت أكبر قدر ممكن من التباين الكلي، وهذا ما يشكل العامل الأول ، ثم يقوم البرنامج باختيار مجموعة المتغيرات التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين المتبقي بعد استخلاص العامل الأول، وهذا ما يشكل العامل الثاني وهكذا.(عبد الخالق،1999،ص191)

- **تشبعات العوامل:**

تشبع العامل هو درجة ارتباط كل متغير مع عامل معين، ويعتبر مفهوم تشبع العامل مهمًا جدًا، حيث أن كثيرا من الحسابات يتم معالجتها من جدول تشبعات العوامل ، فإذا كان تشبع عامل معين أكبر من (0.3) فإن المتغير الذي له علاقة به يساعد في وصفه جيدًا، أما تشبعات العوامل التي تكون أقل من (0.3) فيمكن اهمالها وعدم الأخذ بها.(صفوت،1991،ص41-42)

10- الدراسة الميدانية:

10-1- منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة في معرفة العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق في مدينة دمشق من وجهة نظر المطلقات، اتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة

البحث الحالي، فهو منهج واسع الانتشار في العلوم الانسانية والاجتماعية والتربوية، يصف الظاهرة المدروسة وصفاً دقيقاً بعد جمع معلومات كافية عنها عبر أكثر من أداة(المقابلة ، الملاحظة ، الاستبانة وغيرها من الأدوات).

10-2- مجتمع الدراسة وعينتها:

اعتمدت الدراسة طريقة المسح الاجتماعي بالعينة للوصول إلى البيانات الخاصة بأسباب حدوث الطلاق في مدينة دمشق من وجهة نظر المطلقات ، حيث تم عمل حصر بأسماء السيدات اللاتي لديهن قضايا في محكمة الأسرة في مدينة دمشق في العام 2020 وكان عددهن من واقع كشوف قضايا محكمة الأسرة 1214سيدة ثم تم تطبيق معادلة ستيفن ثامبسون لتحديد حجم العينة.

$$\boldsymbol{n = \frac{N \times p(1-p)}{x[N-1(d \div z)] + p(1-p)}}$$

وبعد تطبيق القانون بلغ حجم العينة **236** سيدة وبنسبة بلغت **19.43%** من المجتمع الأصلي

أداة البحث: تم استعمال الاستبانة كأداة للبحث، ولقد اعتمد الباحث في بناء الأداة على الاطلاع على بعض الدراسات والبحوث المحلية والعربية والأجنبية السابقة التي تناولت موضوع الطلاق، وعلى جملة من المتغيرات التي تم استقاؤها من الواقع الاجتماعي والأسري، بالإضافة إلى أخذ أراء عدد من المختصين في المجال الاجتماعي والقانوني.

صدق الأداة: يعد الصدق من الشروط الأساسية الواجب توافرها في أداة البحث، وتكون الأداة صادقة اذا حققت الغرض الذي أعدت من أجله.

وقد عرض الباحث فقرات الاستبانة على عدد من المحكمين لمعرفة صلاحية كل فقرة من فقراتها أو عدم صلاحيتها، وبعد أن حصل الباحث على ملاحظات الخبراء وأرائهم تم اضافة عدد من العبارات ودمج بعضها الأخر وحذف العبارات غير المناسبة إلى أن استقرت الاستبانة على صورتها النهائية التي تحتوي على (16) عبارة.

ثبات الأداة:

اعتمد الباحث أسلوب تطبيق الاختبار واعادته (Test– Re– Test) في تحديد مؤشر الثبات لأداة البحث، فقام الباحث بتطبيق الأداة على عينة مؤلفة من (20) امرأة مطلقة، وتمكن الباحث من إعادة التطبيق بعد أسبوعين من التطبيق الأول للأداة، وأجرى حساب معامل ارتباط بيرسون بين اجابات أفراد العينة في التطبيقين الأول والثاني للأداة وبلغ معامل الثبات الكلي للأداة(0.85) ويعد هذا المعامل قوياً مما يؤكد ثبات الأداة، وبهذا أصبحت الأداة جاهزة للتطبيق بصيغتها النهائية وعدد فقراتها(16) فقرة.

التطبيق:

قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة البحث المؤلفة من 236 سيدة من السيدات اللواتي لديهن قضايا في محكمة الأسرة في مدينة دمشق في العام 2020، وتم إعطاء المبحوثات الوقت الكافي للإجابة على الاستبانة وبلغت نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل 198 وبنسبة استجابة84%.

الجدول(1) عبارات الاستبانة	
المتغير	العبارات

X1	ضعف الامكانات المادية للزوج
X2	محاولة الزوج أخذ مال الزوجة الخاص
X3	تراكم الديون على الزوج
X4	البخل الشديد من قبل الزوج
X5	تدخل أهل الزوج وأهل الزوجة
X6	الزواج في سن مبكر
X7	الفارق العمري بين الزوجين
X8	الفارق العلمي بين الزوجين
X9	عدم توفر مسكن مستقل
X10	عدم إنجاب الأطفال
X11	الرغبة في إنجاب الذكور
X12	الضعف الجنسي لدى الزوج بسبب مرض ما
X13	الشك والغيرة
X14	الخيانة الزوجية
X15	الاكراه على الزواج من قبل الأهل
X16	الضرب بشكل مستمر

تحليل المكونات الرئيسية:

في هذا الجانب سوف قوم بالتحليل العاملي للمتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المكونات الرئيسية لنستخلص أهم العوامل المؤدية إلى حدوث الطلاق في مدينة دمشق،حيث لدينا16متغيراً مستقلاً لتحليله.

الجدول (2) مصفوفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات التفسيرية

من خلال الجدول(2) لمصفوفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات المشتقة نلاحظ انه لا توجد مشكلة تداخل خطي متعدد بين تلك المغيرات المستقلة حيث أن جميع الارتباطات البسيطة بين المتغيرات المستقلة اقل من 0.90 ، بالتالي نواصل عملية التحليل العاملي أي تحليل المكونات الرئيسية.

المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
	.441	.342	.419	.444	.040	.061	.160	.246	.169	.279						
	.139	.004	.049	.000	.000	.004	.011	.021	.062	.019						
	.104	.000	.004	.000	.000	.001	.240	.478	.391	.448						
	.321	.125	.000	.003	.000	.000	.001	.155	.494	.025						
	.005	.379	.101	.175	.031	.185	.499	.042	.011	.049						
	.335	.405	.010	.001	.000	.185	.004	.051	.412	.160						
	1	.000	.000	.018	.000	.000	.185	.499	.004	.095	.002	.170				
	.000	1	.329	.001	.239	.000	.119	.002	.341	.435	.054	.210				
	.000	.329	1	.291	.003	.000	.435	.000	.099	.102	.354	.322				
	.119	.001	.003	.002	1	.185	.001	.006	.040	.451	.051					
	.000	.000	.000	.000	.001	.090	1	.015	.049	.031						
	.004	.191	.007	.021	.240	.011	.160	.000	.001	.000						
	.049	.160	.040	.102	.201	.435	.170	.000	.290	1						
	.451	.354	.021	.054	.002	.412	.011	.494	.391	.062	.169					
	.051	.322	.431	.210	.095	.051	.042	.025	.448	.019	.279					

74.421	4.340	0.990	5
77.922	3.501	0.880	6
81.133	3.211	0.779	7
84.231	3.098	0.699	8
86.931	2.700	0.620	9
89.386	2.455	0.558	10
91.681	2.295	0.490	11
93.792	2.111	0.412	12
95.887	2.095	0.402	13
97.589	1.702	0.204	14
98.897	1.308	0.155	15
100	1.103	0.129	16

ويتضمن الجدول السابق:

- الجذور المميزة لكل عامل، مع العلم ان مجموع الجذور في هذا العمود لا بد ان تساوي عدد المتغيرات أي ان:

3.809+2.911+1.711+1.179+0.990+0.880+0.779+0.699+0.620

+0.558+0.490+ 0.412+0.402+0.204+0.155+0.129=16

– نسبة التباين الذي يفسره كل عامل، فمثلا نسبة التباين الذي يفسره العامل الأول 21.440 بينما نسبة التباين الذي يفسره العامل الثاني 19.331.

– النسبة التراكمية لكل عامل.

– مجموع مربعات التحميلات المستخلصة(قبل عملية التدوير):

وهنا يتم استخلاص العوامل التي يكون مجموع الجذور المميزة لها أكبر من الواحد الصحيح

والجدول(5) التالي يوضح مجموع مربعات التحميلات المستخلصة(قبل التدوير)			
المكونات	المجموع	نسبة التباين	النسية التراكمية
1	3.809	21.440	21.440
2	2.911	19.331	40.771
3	1.711	17.410	58.181
4	1.179	11.900	70.081

الجدول(6) مجموع مربعات التحميلات بعد التدوير			
المكونات	المجموع	نسبة التباين	النسية التراكمية
1	2.411	20.193	20.193
2	1.975	19.998	40.191
3	1.412	17.900	58.091
4	1.281	11.990	70.081

ان الهدف من التدوير هو محاولة توزيع التباينات بشكل متقارب او متساوي بين العوامل، فاذا نظرنا إلى المكون (العامل) الأول قبل التدوير نجد انه استحوذ على تباين وقدره 3.809% اما بعد التدوير فنجد ان التباين الذي يفسره نفس العامل هو 2.411% والفرق بين النسبتين تم توزيعها على بقية العوامل.

الجدول(7) جدول مصفوفة المكونات الأساسية(العوامل) بعد التدوير rotated components matrix	
المكونات (العوامل)	

	1	2	3	4
(x1)	.915	-.115	-.061	.070
(x2)	.790	-.315	-.071	.117
(x3)	.614	.115	-.008	.113
(x4)	.610	.124	.115	-.281
(x5)	-.041	.970	.017	.156
(x6)	-.105	.850	.051	-.117
(x7)	-.165	.788	.135	.275
(x8)	-.028	.613	.099	.291
(x9)	-.047	.590	.127	.190
(x10)	.079	.015	.699	.035
(x11)	.081	-.029	.614	.180
(x12)	.100	.121	.608	.112
(x13)	.227	-.109	.221	.811
(x14)	.105	.009	-.025	.790
(x15)	.340	.291	.217	.635
(x16)	-.299	.202	.009	.590

من الجدول رقم (7) يمكننا كتابة معادلات العوامل (المكونات) كالاتي:

F1 =0 .915x1 + 0.790x2 + 0.614x3 +0.610x4 −0.041x5− 0.105x6− 0.165x7−0.028x8− 0.047x9+ 0.079x10+ 0.081x11+ 0.100x12+ 0.227x13+ 0.105x14+ 0.340x15−0.299x16

F 2 =_ 0.115x1_0.315x2+ 0.115x3+ 0.124x4+ 0.970x5+0.850x6 +0.788x7 +0.613x8 +0.590x9+ 0.015x10− 0.029x11+0.121x12− 0.109x13+ 0.009x14+ 0.291x15+0.202x16

F3=_0.061x1_0.071x2_0.008x3+0.115x4+0.017x5+ 0.051x6+0.135x7+0.099x8+ 0.127x9+0.699x10+0.614x11− 0.608x12+0.221x13−0.025x14+0.217x15+ 0.009x16

F4=0.070x1+0.117x2.+0.113x3−0.281x4+0.156x5− 0.117x6+0.275x7+0.291x8 +0.190x9+0.035x10+0.180x11− 0.112x12+0.811x13+0.790x14+0.635x15 +0.590x16

من المعادلة F1 نجد ان المتغيرات(x1 ,x2, x3,x4)تمثل أعلى وزن من بين جميع المتغيرات وأكثر ارتباطاً بالعامل الأول بالتالي لهم نسبة مساهمة عالية في إحداث التغيرات ، ولو رجعنا إلى حقيقة هذه المتغيرات نجد أنها تمثل(ضعف الامكانات المادية للزوج− محاولة الزوج أخذ مال الزوجة الخاص− تراكم الديون على الزوج− البخل الشديد من قبل الزوج) حيث يمكننا أن نسمي هذه المتغيرات جميعا **بالعامل الاقتصادي**

ويعد العامل الاقتصادي من العوامل الأساسية في تحقيق مبدأ الاستقرار الأسري واستمرار الحياة الزوجية بشكلها الطبيعي، ولكن من الممكن أن يعجز بعض الأزواج في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهونها وخصوصاً الذين لديهم مهن بسيطة تدر عليهم دخلاً لا يكفي لسد متطلبات الزوجة، التي لا تقف عند حد معين فتحاول ممارسة الضغوط على زوجها وتحميله ما لا طاقة له به دون مراعاة حالته المادية وظروف عمله وعدم قدرته على تلبية متطلباتها ، فتبدأ المشاكل والخلافات وتختفي السكينة وتضيع

المودة والرحمة بين الزوجين وتصبح استمرارية الحياة بينهما صعبة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث الطلاق.

من المعادلةF2 نجد أن المتغيرات(x5,x6,x7,x8,x9) تمثل أعلى وزن من بين جميع المتغيرات وأكثر ارتباطاً بالعامل الثاني ، بالتالي لهم نسبة مساهمة عالية في إحداث التغيرات ، ولو رجعنا إلي حقيقة هذه المتغيرات نجد أنها تمثل(تدخل أهل الزوج والزوجة– الزواج في سن مبكر– الفارق العمري بين الزوجين– الفارق العلمي بين الزوجين– عدم توفر مسكن مستقل) حيث يمكننا أن نسمي هذه المتغيرات جميعا **بالعامل الاجتماعي**.

وبالتالي يمكننا اعتبار العامل الاجتماعي من العوامل الهامه في تصعيد حدة التوترات العائلية وتهديد الرابطة الزوجية بالانهيار عاجلاًأم أجلاً، فالأسرة لا يمكن أن تستمر في أداء رسالتها والمحافظة على كيانها مع وجود الفوارق العميقة في الخلفية الاجتماعية التي ينتمي إليها الزوجان، فالاختلاف الكبير بين الزوجين في الأذواق والميول والرغبات والاتجاهات نتيجة الزواج في سن مبكره أو نتيجة الفارق العمري والعلمي بين الزوجين يمكن أن يكون له تأثيراته السلبية في وقوع الخلافات بينهما، فالزوج قد يعتقد بفكرة معينة،إلاأن هذه الفكرة تختلف عن الفكرة التي تحملها زوجته مما يثير الجدل بينهما وقد ينتهي بشجار مفتوح يعكر صفو الحياة الزوجية ويؤدي إلى انهيارها عن طريق الانفصال أو الطلاق.

من المعادلة F3 نجد ان المتغيرات (x10,x11,x12) تمثل أعلى وزن من بين جميع المتغيرات في العامل الثالث وأكثر ارتباطاً به ، حيث إن هذه المتغيرات تمثل(عدم إنجاب الأطفال– الرغبة في إنجاب الذكور –الضعف الجنسي لدى الزوج بسبب مرض ما) حيث يمكننا أن نسمي هذه المتغيرات جميعا **بالعامل الفيسيولوجي**.

إن الحياة الزوجية لكي تكون مستقرة وسعيدة لا بد لها أن تكون متكاملة من جميع النواحي، ولا شك أن علماء الاجتماع والتشريع يقررون أن الغرض الأساسي للحياة الزوجية هو انجاب الاطفال لضمان بقاء الجنس ونموه، فقوانين الطبيعة البشرية وتاريخ البشرية والنظم التشريعية والاجتماعية تؤيد القاعدة التي تجعل انجاب الأطفال الغرض الأساسي للحياة الزوجية، إذاً وفي كثير من الأحيان قد يكون العامل الفسيولوجي سبباً رئيسياً في دمار الحياة الزوجية وانهيارها، وهذا ما ذكره الشبول (2010) والذي أكد أن عدم انجاب الأطفال أو الرغبة في انجاب الاطفال الذكور سيجعل الزوج راغباً في الزواج مرة أخرى من أجل انجاب الاطفال وخصوصا الذكور، وهذا ما قد يؤدي إلى ظهور مشاكل بينه وبين زوجته والتي ستنتهي بحدوث الطلاق، مع العلم بأنه قد يكون الرجل هو السبب في العقم والعجز، وغالباً ما تسكت المرأة على وضع زوجها وتقبل العيش معه بسلام، وفي حالات نادرة جداً قد يتعرض الزوج لسخط الزوجة أو قد تتحول الحياة بينهما إلى جحيم لا يطاق لأن حرمان الأم من الطفل قد يدفعها إلى كره زوجها أو التمرد عليه وطلب الطلاق منه.(الشبول،2010،ص70)

من المعادلة F4 نجد ان المتغيرات(x13,x14,x15,x16) تمثل أعلى وزن من بين جميع المتغيرات في العامل الرابع وأكثر ارتباطا به، حيث أن هذه المتغيرات تمثل(الشك والغيرة– الخيانة الزوجية– الإكراه على الزواج من قبل الأهل– الضرب بشكل مستمر) حيث يمكننا أن نسمي هذه المتغيرات جميعا **بالعامل النفسي**

فالعلاقات الزوجية هي الحياة الكاملة التي يعيشها كلا الطرفين بكل ود وحب وتفاهم فيما بينهما، لكن في بعض الأحيان لايتم الاتفاق بين الزوجين مما يشكل ضغوطاً نفسيه على أحدهما أو كليهما، هذه الضغوط النفسية ستنتهي حتماً بحدوث الطلاق.

وقد أكدت امال عبد الرحيم في دراستها على أن تفكير الزوجة بأن زوجها لا يحبها أو أنه يشعر بالملل منها ومن حديثها، وشكها الدائم به وغيرتها الزائدة عليه، بالإضافةإلى كثرة المشاكل بين الزوجين سيجعل العلاقة تصاب بالتوتر وسيشعر الزوجين بعدم تقبل بعضهما البعض، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى فتور العلاقة الزوجية ووصولها إلى حد الانفصال.(عبد الرحيم،1995، ص107)

11- النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها:

1- حذف المتغيرات ذات الاشتراكيات الأولية الضعيفة يزيد قيم الاشتراكيات للمتغيرات الأخرى ويزيد نسبة التباين التراكمي.

2- أسفر التحليل العاملي للعوامل الأسرية المؤثرة في التحصيل الدراسي عن وجود أربعة عوامل كامنة وراء حدوث الطلاق وفسرت هذه العوامل(70%) من التباين الكلي وكان ترتيبها كالتالي:

- العامل الأول وهو العامل الاقتصادي ويفسر(20.1%) من التباين الكلي.
- العامل الثاني وهو العامل الاجتماعي ويفسر (19.9%) من التباين الكلي.
- العامل الثالث وهو العامل الفيسيولوجي ويفسر (17.9%) من التباين الكلي.
- العامل الرابع وهو العامل النفسي ويفسر (11.9%) من التباين الكلي.

12- المقترحات:

1- تفعيل دور الباحث الاجتماعي في المحكمة من خلال توفير المكان المناسب ليتمكن من ممارسة دوره الفاعل من خلال عقد عدة جلسات لمحاولة إيجاد الحلول الممكنة التي تساعد على تحقيق التوافق بين الزوجين والحد من حدوث الطلاق.

2- الاهتمام برفع المستوى المعيشي والاقتصادي للأسر وزيادة دخولهم.

3- توعية الزوجين بأهمية عدم نقل المشاكل الأسرية إلى الأهل ومحاولة حلها بينهم من خلال الحوار والمناقشة.

4- عقد ندوات عن طريق أجهزة الاعلام المختلفة كالتلفزيون والاذاعة والصحافة تساهم في نشر روح التفاهم المشترك بين الراغبين في دخول عملية الزواج واعداد الصحيح لها من كافة النواحي التربوية والبيولوجية.

5- انشاء ما يسمى عيادات الأسرة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية برؤيا مستنيرة وفكر متخصص ونشر ثقافة اللجوء إلى هذه العيادات وزيادة عددها وخاصة في المناطق التي ترتفع فيها نسب الطلاق.

6- مراعاة الأهل الشروط الصحيحة في زواج أبنائهم وبناتهم وفقا للشروط والضوابط السليمة وخاصة فيما يتعلق منها بمراعاة التوافق الفكري والعمري.

7- تكثيف دور المؤسسات الدينية والمدنية من خلال تنظيم دورات مستمرة بهدف توعية المقبلين على الزواج بأهمية الأسرة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها من الانهيار.

8- ادراج مقرر تدريسي حول الثقافة الزوجية وبناء الأسرة والمسؤولية الاجتماعية ضمن مقررات التعليم العالي.

9- اجراء المزيد من الدراسات العملية من الناحية الاحصائية والاجتماعية حول ظاهرة الطلاق وضرورة تكرارها بين حين وأخر وذلك نظراً لصفة الديناميكية التي تتميز بها هذه الظاهرة.

10-اجراء دراسات مماثله حول الطلاق على مستوى الجمهورية العربية السورية.

11-اجراء دراسات حول العوامل المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر الرجال.

12-اجراء دراسات حول الطلاق المبكر من حيث الظروف المحيطة به واسبابه وعواقبه.

13-اجراء دراسات حول الأثار المترتبة على الطلاق على المرأة والأبناء.

13- المراجع:

- أبو فايد، أحمد.(2016).التحليل العاملي: مفهومة واهدافه. جامعة الأزهر. غزة.
- تركية، بهاء الدين.(2004). علم الاجتماع العائلي. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق.
- تيغره، محمد بوزيان.(2012).التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي .ط1. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.
- الجبوري، شلال و صلاح، حمزة.(2000). تحليل متعدد المتغيرات. دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة بغداد.
- الجلابنة، محمد نايف مصطفى.(2006). "ظاهرة الطلاق في محافظة علوان: الأسباب والأثار"، رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة اليرموك.
- حسن، محمود.(1997). الأسرة ومشكلاتها. دار المعارف. الاسكندرية.
- الحربي، يوسف نهير.(2013)."العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثا– دراسة ميدانية في مدينة الرياض"، رسالة ماجستير. قسم العلوم الاجتماعية والنفسية. كلية الدراسات العليا. جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- الخطيب، سلوى.(2002).نظرة في علم الاجتماع المعاصر. ط1. مكتبة الشقري. الرياض. السعودية.
- الخطيب، سلوى.(2007). "التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق". مجلة كلية الآداب في جامعة الملك عبد العزيز:17(1).
- خلف، أماني محمد.(2019)." الطلاق وأثره في الأسرة(دراسة ميدانية في مدينة زاكية)"،رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة دمشق. دمشق.

- سامي، بالبخاري.(2009). "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبانات التسويق"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية. جامعة العقيد الحاج الخضر. باتنة. الجزائر.
- السبعاوي، هناء الجاسم.(2013). "الطلاق وأسبابه في مدينة الموصل(دراسة تحليلية)". مجلة اضاءات موصلية: 74(11).
- السرطاوي، محمود.(2012). فقه أحوال الشخصية .ط9. جامعة القدس المفتوحة. عمان.
- سمو، أنور.(2019)." الطلاق وأثاره الاقتصادية والاجتماعية (دراسة ميدانية في مدينة حلب)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد. جامعة حلب. حلب.
- الشبلي، فاهوم.(1992)."الطلاق في لواء رام الله، دراسة احصائية اجتماعية"، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني. بيرزيت، فلسطين.
- الشبول، أيمن.(2010). "المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق(دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة)". مجلة جامعة دمشق: 26(4،3).
- صفوت، فرج.(1991). التحليل العاملي في العلوم السلوكية. دار الفكر العربي. القاهرة.
- الطباخ، محمد ممدوح صبري.(2009). أوجه الاختلاف بين المرأة والرجل في أحكام الشريعة الاسلامية والقانون الوصفي– دراسة فقهية مقارنة. ط1. دار النهضة العربية. القاهرة.
- عبد الخالق، أحمد محمد.(1999). أسس علم النفس. ط3. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية.

- عبد الرحيم،أمال و مسلم، عدنان.(1994). "أسباب الطلاق في المجتمع السوري– دراسة ميدانية من واقع سجلات المحاكم الشرعية في مدينة دمشق وريفها". مجلة شؤون اجتماعية: 11(43).
- عبد الرحيم، مال.(1995)" الطلاق مشكلة أم حل". منشورات جامعة دمشق. دمشق.
- عبد اللطيف، أحمد.(2018). الطلاق ونتائجه على المجتمع السوري. دار الرفاعي للنشر والتوزيع. حلب. سورية.
- عبد الوهاب،ايمان.(1998). "الاثار الاجتماعية للطلاق(دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة الموصل)"، رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. جامعة الموصل.
- عثمان، أكرم مصباح.(2002). الخطوات المثيرة لإدارة الضغوط النفسية. دار ابن جرام. بيروت.
- محمد، بروين.(2007). "دراسة احصائية لتحديد تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على ظاهرة الطلاق في محافظة السليمانية". مجلة الآداب والاقتصاد في جامعة السليمانية: 64(7).
- مراد، صلاح أحمد.(2000). الأساليب الاحصائية في العلوم الانسانية والتربوية والاجتماعية. مكتبة الانجلو مصرية. القاهرة.
- مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار(2020). تقرير صادم مصر الأولى عربيا في الطلاق. جمهورية مصر العربية.
- المعمري، وفاء سعيد.(2015). "واقع الطلاق في المجتمع العماني– أسبابة وأثاره، رسالة ماجستير"، مركز الدراسات العمانية. جامعة السلطان قابوس.
- Valenzuela, S & Halpern. D & Jame, K.(2014). Social network sites, marriage well- being and divorce: survey and

state- levelevidence from the Unitedstates.Computers in Human Behavior 36.

- Barikani. A.(2012). The cause of divorce among men and women referred to marriage and legal office in Qazvin, Iran. Global Journal of Health science. Vol.4. No.5.